

السوق الشرق أوسطية

الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٠

حتى يونيو / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



السوق الشرق أوسطية

الفترة من ٢٠٠٠/١/١

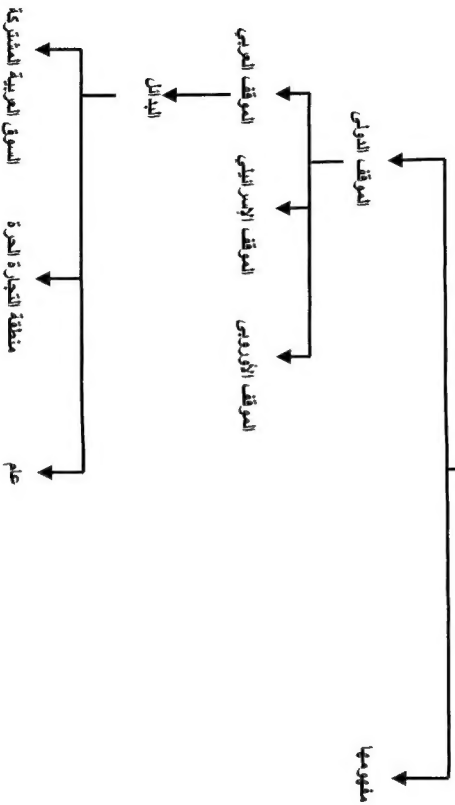
حتى

يونيه / ٢٠٠٠

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

السوق الشرق أوسطية



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

٢٠٠٠ الاهرام - العالم اليوم - الحياة - الشرق الاوسط

ثانياً : الكتب

٢٠٠٠	اسامة المجدوب	العولمة الاقليمية	١ -	كتاب
٢٠٠٠	١ مركز الدراسات	التقرير الاستراتيجي	٢ -	
٢٠٠٠	٨٧ محمد السيد سليم	كرواصات استراتيجية	٣ -	

رابعاً : الانترنت

٢٠٠٠

مفهومها

السوق الشرق اوسطية

مفهومها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ماذا عن السوق الشرق اوسطية	اسامة النجدوب	كتاب العولمة والاقلية	-	٢٠٠٠	١

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجذوب
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقليمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

ماذا عن السوق الشرق أوسطية ؟

يعد من الصواب القول أن فكرة الشرق أوسطية قد قامت فى الأساس بفعل انهيارين رئيسيين متعاقبين، الأول: انهيار النظام العالمى ثنائى القطبية فى عام ١٩٨٩ متمثلاً فى تفكك الاتحاد السوفيتى وتشتت دوله إلى دويلات وتحلل المعسكر الشيوعى، وبالتالي تربع الولايات المتحدة بمفردها على عرش رعاة عالم نهاية القرن العشرين، وفقدان العديد من الدول العربية لخليفتها التقليدى السابق - الاتحاد السوفيتى - لتجد نفسها فى خضم الصراع العالمى دون حليف، والثانى: انهيار النظام العربى فى عام ١٩٩٠ متمثلاً فى الغزو العراقى للكويت، وما أفرزه من تفاقم الشقاق والفرقة فى الصفوف العربية، وافتضاح أزمة النظام العربى المهترئ عالمياً، وتغيير مفاهيم العذر التقليدى ومصادر تهديد الأمن القومى فى الفكر السياسى العربى المعاصر.

كان ذلك بمثابة أول الغيث، ولقد جاء مؤتمر مدريد للسلام فى أواخر عام ١٩٩١، بكل ما نتج عنه من إيجابيات لا مجال لسردها هنا، ليخلق أرضية مثالية للبناء على ما تمخض عن الانهيارين، والسعى من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل للإجهاد على ما تبقى من النظام العربى العليل، وإحلاله بنظام آخر شرق أوسطى تكون فيه لإسرائيل مكانة رئيسية مرموقة، وللولايات المتحدة القول الفصل فى كافة قضايا الحيوية، وإحكام السيطرة على منابع البترول فيه.

ونظراً لأن مؤتمر مدريد كان قد تمخض عن مسارين لمفاوضات السلام فى الشرق الأوسط، أحدهما ثنائى بين كل من الأطراف العربية وإسرائيل، والثانى

مكتبة الإقليم للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة الجذوب
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

متعدد الاطراف يضم كافة الدول العربية ودولا من خارج المنطقة، أوروبية وأمريكية وآسيوية، ويضم مجموعات عمل للبيئة والتعاون الاقتصادي الإقليمي واحد من التسلح والمياه واللاجئين، أصبح من غير المستغرب الحديث عن عقد قسم اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة، ومساندة جهود التوصل لتسوية سلمية لنزاع النصف قرن.

ولقد ظهرت فكرة الشرق أوسطية بملامحها التفصيلية في عام ١٩٩٣ عندما أصدر شيمون بيريز كتابه: «الشرق الأوسط الجديد»، حيث التقط بيريز الحيط وشرع في البناء، سواء على التداعيات الدولية أو تلك التي تشهدا المنطقة العربية، بالتوازي مع تزايد النزعة الإقليمية في التوجهات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتحول النظام الاقتصادي الدولي إلى التخصص، وتنامي دور القطاع الخاص، واتساع مساحة مشاركته في صياغة السياسات الاقتصادية ككل.

تضمن كتاب بيريز تصوره لفكرة للشرق أوسطية الجديدة التي تقوم على أساس أن السلام لن يتحقق في المنطقة دون أن تسبق تنمية إقليمية ملموسة، وأنه لا ينبغي أن تستمر إسرائيل كدولة رفاهية بينما يحيا جيرانها في حالة فقر تولد الشعور بالمرارة الذي يدفع إلى سباق التسلح وتزايد العنف والتطرف، مشيراً إلى ضرورة التعامل مع جذور الصراع التي تمثل من وجهة نظره في الفقر والتمييز الذي يخلق الإحباط وفقدان الأمل في المستقبل.

تبنى أفكار بيريز مجموعة من المفاهيم المباشرة التي تعتبر الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية بالغة للعالم بأسره، ليس فقط لأنها مهد الحضارات، ولكن لحيازتها أكثر من ٦٠٪ من احتياطي البترول العالمي، كما أنها تعد سوقاً ضخماً منسجماً للدول والشركات العالمية، الأمر الذي يبرز أهمية تمتعها بالاستقرار الذي لا سبيل له سوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستندة إلى الاندماج والتكامل الاقتصادي.

ويستمر بيريز في عرض رؤيته المستقبلية للمنطقة، مشيراً إلى أهمية التنمية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

السياحية باعتبارها من أهم ثروات المنطقة التي تتمتع بإمكانات سياحية هائلة، والنظر في إمكانية التوصل لترتيبات تجارية واقتصادية تكاملية بين كافة دولها، يمكن أن تبدأ من خلال نواة تضم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية على غرار البينولوكس الأوروبي الذي يضم هولندا وبلجيكا ولكسمبورج.

وقد أولى بيريز أهمية قصوى لدور القطاع الخاص باعتباره الجسر الذي يمكن من خلال تعارنه العوز بالمنطقة إلى السلام الشامل، وإن كان غرض بيريز في الواقع مما يرمى إليه عبر فكرة دور القطاع الخاص كجسر إقليمي، هو استخدام هذا الجسر للمعبور فوق الحكومات وتجاوز كافة الأبعاد السياسية والإدارية التي تربط بالتعاون الحكومي، وبالتالي تجاوزات عملية السلام سلبيًا وإيجابيًا، وخلق بيئة أعمال بين القطاع الخاص تربط من خلالها مصالح الدول العربية بمصلحة إسرائيل، ويصعب معها تغيير الأمر الواقع حتى لو فشلت جهود التسوية السلمية.

من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس تمت الدعوة إلى عقد اجتماعات قمة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكي ومتدى دافوس الاقتصادي السويسري، تشارك فيها كافة دول المنطقة بالإضافة إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية، بهدف استطلاع آفاق التنمية والاستثمار في دولها، وتعزيز أسس التعاون الإقليمي على أساس مفهوم الشرق أوسطية الجديد.

وتم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات وإن لم تكن على مستوى القمة، الأول في كازابلانكا بالمغرب في عام ١٩٩٤، ثم عمان بالأردن في ١٩٩٥، ثم القاهرة في عام ١٩٩٦، وأخيرًا الدوحة في قطر عام ١٩٩٧، تقدمت خلالها الدول الإقليمية للمشاركة بتصوراتها للمشروعات الإقليمية اللازمة لعملية التنمية الشاملة من خلال هذا المحفل الدولي الهائل الذي رعى إليه آلاف من رجال الأعمال من شتى بقاع الأرض.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجدوب
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلبية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضم ٢٩٧,٨ مليون نسمة، ويبلغ ناتجها القومي الإجمالي حوالى ٥٣٠ بليون دولار، ويعتمد التصور الإسرائيلي إلى تقسيم المنطقة إلى أربع مناطق جزئية:

*** منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية:**

وتضم كلاً من: دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى العراق وليران واليمن، ويبلغ تعدادها ١٢٢,٤ مليون نسمة بناتج قومي إجمالي يبلغ ٢٨٠,٢ بليون دولار.

*** منطقة شرق البحر المتوسط:**

وتضم كلاً من: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين وإسرائيل، ويبلغ تعدادها ١٨٠ مليون نسمة، وناتج إجمالي ١٣٢ بليون دولار.

*** منطقة شمال إفريقيا:**

وتضم السودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، ويبلغ تعدادها ٩٥,٣ مليون نسمة، وناتجها ١١٧,٥ بليون دولار.

*** الدول العربية:**

ويبلغ تعدادها ٢٣٠ مليون نسمة، وناتجها الإجمالي ٤١٣,٦ بليون دولار.

ولقد انعكس هذا التقسيم بوضوح من خلال المشروعات التي تقدمت بها إسرائيل في كتابها الذي أعدته لهذا الغرض، والتي تجعل من إسرائيل في كل من هذه المناطق بمثابة مكون رئيسي وركيزة لمشروعات التعاون الإقليمي، ومستفيد بشكل مباشر من مثل هذه المشروعات.

ودون أن نتطرق للتفاصيل حول ما دار في هذه المؤتمرات الأربعة، يمكن القول أن مؤتمر كازابلانكا مثل بحق بداية هذا النمط الجديد من أنماط إدارة العلاقات في منطقة الشرق الأوسط، فمجرد انعقاده بتلك الصورة أعلن على العالم انتهاء المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل، واستعداد الدول العربية لقبولها كدولة إقليمية يمكن التعاون معها بشكل أو بآخر.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

أما مؤتمر عمان - والذي أطلق عليه مؤتمر الهولة - فقد شهد حالة مخزية من التسابق العربى على الدخول فى مشروعات إقليمية مع إسرائيل، أملاً فى الحصول على مزيد من التمويل الدولى وتحقيق المكاسب الوطنية الضيقة، كمادة الدول العربية على مدار نصف قرن من الزمان، وكاد مؤتمر عمان أن يؤكد دون شك الانهيار التام للنظام العربى وانتهاء مفهوم القومية العربية إلى الأبد، وبالتالي نجاح المسعى الإسرائيلى الأمريكى المشترك فى فرض واقع جديد فى المنطقة يقوم على مفاهيم مغايرة.

على أى حال، فقد جاء مؤتمر القاهرة ليعيد الأمور إلى نصابها، حيث كثفت مصر براعتها وحكتها الدبلوماسية فى هذا المؤتمر لتفوت على إسرائيل فرصة ضرب ما تبقى من آمال التضامن العربى بدافع المصلحة المشتركة، ونجحت فى إرساء مفهوم جديد لاقى قبولاً متسع النطاق، يقوم على أساس أن التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط لا يعنى بالضرورة أن تكون إسرائيل طرفاً حتمياً فيه، فإى تعاون يتم بين دولتين أو أكثر من دول المنطقة يعد تعاوناً إقليمياً، وتنطبق عليه الشروط المتفق عليها فى إطار المؤتمرات الاقتصادية هذه.

ولقد جاءت أول ترجمة عملية للمفهوم البارز الذى طرحته مصر، متمثلة فى مشروع الغاز المصرى التركى الذى تقوم مصر بموجبه بتصدير ١٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى سنوياً لتركيا اعتباراً من عام ٢٠٠٠، تبلغ قيمتها ٦ بليون دولار، وقوضت مصر بذلك فرصة احتكار إسرائيل لكافة مشروعات التعاون الإقليمى والترويج لقرضية أن التعاون لا يعد إقليمياً ما لم تكن إسرائيل طرفاً فيه، وبالتالي لا يستحق التمويل الذى يتم طرحه من خلال هذا المحفل.

وأخيراً جاء مؤتمر الدوحة فى قطر ليعلن انتهاء سلسلة المؤتمرات التى قصد بها التحايل على عملية السلام والالتفاف حولها - بل وتجاوزها - بغرض أن تسبق العلاقات الاقتصادية العربية الإسرائيلية أية تسوية سياسية مقبولة، حيث أدى تعمد إسرائيل تحجيد المسار الفلسطينى وإهدار كافة الالتزامات التى تم الاتفاق

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المنجوب
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم المجلد :	-
المصدر :	كتاب العولمة والاقليمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

١ - أنه لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام قبل انتهاء الأسباب التى دعت إليها فى المقام الأول، باعتبارها أداة دبلوماسية وقانونية تستخدمها الدول بشكل مشروع لصيانة مصالحها واستعادة حقوقها.

٢ - أنه لا يجب أن يترتب على السلام ميزة اقتصادية خاصة لإسرائيل، حيث ستعامل كل دولة عربية معها وفقاً لمعايير المصلحة الوطنية.

٣ - إيلاء الأولوية المطلقة لتأييد السلام الشامل والعاقل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

٤ - الدول العربية دولاً ذات سيادة تختار كل منها حجم وشكل العلاقة التى تربطها بإسرائيل.

٥ - أن أى ترتيب شرق أوسطى لن يكون على حساب الدول العربية التى تربطها روابط وثيقة عدة، إذ أن هناك أسساً قائمة راسخة لتطوير العمل العربى المشترك فى شتى المجالات.

.. على أى حال - وبغض النظر عن وجود حالة من تباين الآراء حول مفهوم وأبعاد الشرق أوسطية، والتى تعد ظاهرة صحية فى مثل هذه الظروف - لا يجب أن يغيب عن الأذهان أيضاً الإطار المتوسطى الذى يضم غالبية الدول العربية وإسرائيل فى إطار تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبى، رغم أن هذا الإطار يختلف عن تصور الشرق أوسطية فى جوانب عدة، حيث يدعو الإطار المتوسطى إلى نوع من أنواع الدمج بين الدول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبى، بينما يهدف الإطار الشرق أوسطى إلى دمج دول المنطقة بعضها فى بعض.

واعتقد من صواب القول أنه لا ينبغي أن يكون هناك تعارض بين أى من هذه الأطر الثلاثة، سواء العربى أو الشرق أوسطى أو المتوسطى، فبالنسبة للإطار العربى، ليس ثمة شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مصالح كافة الدول العربية، سواء كانت هذه المصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية، حتى وإن بدا الأمر خلاف ذلك أحياناً، أو أدت اختلافات الرؤى بين القيادات الحاكمة إلى الإيحاء

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجلوب
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقليمية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

بواقع مغاير، ويستدل على ذلك من تاريخ المنطقة الذى يمثل الدليل الدامغ على صحة هذا التصور بدرجة تصل إلى حد وحدة المصير، وبالتالي يصبح من العيب الحديث عن أى ترتيب يلقى النظام العربى بأى حال.

ومن ناحية أخرى، فبينما تعنى المتوسطية دوراً أوروبياً أكبر فى المنطقة مع تقليص الأهمية النسبية لإسرائيل واستبعاد الولايات المتحدة، فإن الشرق أوسطية تعنى دوراً أمريكياً محورياً وثقلاً نسبياً لإسرائيل، مع تواجد مؤثر وملحوس لدول الخليج البعيدة حتى الآن عن الإطار المتوسطى، فأحدهما إذن لا يغنى عن الآخر، الأمر الذى يستوجب تجاوز الجدل حول هذه الحالة التنافسية التى صمى فى المقام الأول مصالح أوروبا والولايات المتحدة أكثر مما تعنى مصر والدول العربية كافة.

وقد يصبح من الضرورى فى هذا السياق انتقال المعالجة العربية لهذا الموضوع إلى حالة المبادرة والمبادرة، خاصة فى ظل المبادرات والأفكار الإسرائيلية المتعاقبة، وآخرها الفكرة الداعية إلى إقامة تحالف بين كل من إسرائيل والأردن وتركيا والعراق (بعد اختفاء رئيسها الحالى).

وبغض النظر عن مدى إمكانية تنفيذ مثل هذا الترتيب مستقبلاً من علمه، فإن مثل هذه الأفكار توضح وجود أجندة إسرائيلية متكاملة الأركان لمستقبل الترتيبات والأوضاع فى المنطقة، تلقى بأوراقها الواحدة تلو الأخرى تحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية، وتطرح أمام الدول العربية مزيداً من القضايا الخلافية التى تستنفذ طاقاتها وتحيد بها عن الأهداف الاستراتيجية العليا.

الموقف الدولي

الموقف الشرق اوسطية

الموقف الأوروبي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	بناء التعاون الاممي الاوروبي - المتوسطى	محمد السيد سليم	كراسات استراتيجية	٨٧	٢٠٠٠	٨
٢	اجراءات بناء الثقة في المشاركة الاوروبية - المتوسطية	محمد السيد سليم	كراسات استراتيجية	٨٧	٢٠٠٠	١٤

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

بناء التعاون الأمنى الأوروبى - المتوسطى

أتى مشروع الميثاق (المخطوط الاسترشادية) على بعض الاستراتيجيات التى يمكن أن تؤدى إلى بناء نموذج للتعاون الأمنى فى العالم الأوروبى - المتوسطى . وقبل أن نناقش تلك الاستراتيجيات فإنه من المهم أن نشير إلى أن تحديد استراتيجيات التعاون الأمنى الإقليمى ينطلق من تصور معين للعوامل التى تؤدى إلى انعدام هذا التعاون . فإذا كان هذا التصور يركز على أن تلك العوامل هى بالأساس نابعة من داخل النظم السياسية (كانهدام الديمقراطية أو الاضطرابات الاجتماعية) ، فإنه من المنطقى أن استراتيجيات تحقيق التعاون الأمنى ستركز على هذا المستوى من التحليل . أما إذا كانت تلك العوامل تدور حول العوامل الخارجية (كانهدام التوازن الاستراتيجى ، أو سباق التسلح) ، فإن تقدما معنا فيما يتعلق بتلك العوامل يكون هو نقطة البدء فى صياغة استراتيجيات التعاون الأمنى الإقليمى . ويمكن القول أنه من خلال تحليل نوعية الاستراتيجيات الأمنية المطروحة يمكن استنباط المنظور الأمنى الذى تنطلق منه تلك العوامل .

وفى مجال تحديد استراتيجيات التعاون الأمنى فى البحر المتوسط ، يمكن التمييز بين مفروستين . تؤكد المدرسة الأولى أن العوامل الداخلية تشكل العوائق الأساسية لتحقيق التعاون الأمنى . فالعالم المتوسطى ، وبالذات الجزء الجنوى منه ، هو عالم متخلف تسوده الفوضى السياسية ، كما أنه مشحون بالعديد من مظاهر عدم الاستقرار الداخلى ، وتحكمه نظم تسلطية فاقلة للشرعية والديمقراطية . وأخيرا فإنه عالم يتسم بقدر كبير من أنماط التشوه الاجتماعى والاقتصادى . من ثم ، فإن الدول المتوسطية الجنوبية غير قادرة بمفردها على صياغة استراتيجية حقيقية لتحقيق السلام الإقليمى ، والدخول فى التزامات بعيدة المدى لتحقيق التعاون الأمنى الإقليمى . هذه المدرسة تجد أفضل تعبير عنها لدى معظم الدراسين الغربيين لقضية الأمن المتوسطى . وعلى سبيل المثال ، فإن «نوغان» أورد فى دراسة له أربعة عشر عاملا تفسر عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط . والعوامل التى ذكرها «نوغان» هى انعدام الشرعية السياسية ، والتخلف ، والانفجار السكاني ، وانعدام المشاركة السياسية ، والهجرة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، والتفتت والتوتر الأمنى-الدينى ، والهيمنة والتدخل الأجنبين ، والصراع العربى - الإسرائيلى ، وسباق التسلح ، وعدم وجود أدوات فعالة لتسوية الصراعات ، وضعف التكامل الإقليمى .^(١) إن تأمل هذه القائمة من العوامل يوضح أن معظمها يتدرج فى إطار التصور الأول (تصور الفوضى الداخلية) فى الدول المتوسطية الجنوبية . كذلك ، فإن «إبان ليسر» أشار إلى الأبعاد الداخلية ، والإقليمية ،

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

والعالية لعدم التعاون الأمنى بين الدول المتوسطة . ويؤكد ليسر أن الأبعاد الداخلية (انعدام الشرعية السياسية، عدم الاستقرار الداخلى، وتفاقم ظاهرة التمدين، وصعود التطرف السياسى) هى الأهم فى تفسير محدودة التعاون الأمنى فى البحر المتوسط . ويقول ليسر أن الأمن المتوسطى هو قسبل كل شىء، "هى مسألة تتعلق بالأمن الداخلى لدول تواجه ضغوط التغيير السياسى، والإقتصادى، والإجتماعى " (٧) . كذلك، فى المحاضرة التى ألقاها فى الجمعية الملكية للشئون الآسيوية سنة ١٩٩٢، اختار السير «جيمس كريج» خمسة ضغوط تستتر خلف " القوضى الشرق أوسطية"، وهى (١) العداء للذين للغرب بصفة عامة، والولايات المتحدة بصفة خاصة، (٢) والأصولية الإسلامية، (٣) وعدم الاستقرار المزمع الناشء عن غيبة الديمقراطية، (٤) وعدم التكافؤ الشديد فى توزيع الثروة بين وداخل الدول الشرق أوسطية، (٥) والصراع العربى - الإسرائيلى (٨) . ولكن السير «جيمس كريج» يضيف أنه كان يؤد لو حذف الصراع العربى الإسرائيلى من القائمة . ولهذا السبب، لن يتحدث عنه كعامل من عوامل عدم الاستقرار . ويقولنا ذلك إلى استنتاج أن يعتبر العوامل الأربعة الأولى (وهى معظمها عوامل داخلية) هى العوامل الأهم التى تفسر فى رأيه عدم الاستقرار وانعدام التعاون الأمنى فى الشرق الأوسط . ومن ثم ، فإن أنصار هذه المدرسة يرون أن تحقيق التعاون الأمنى بين دول الشرق الأوسط يتحقق أساسا من خلال تحقيق تغيير جذرى فى النظم السياسية والاقتصادية فى تلك الدول بحيث تصبح مماثلة لنظيراتها الأوروبية . ويشمل ذلك التغيير : التحول الديمقراطى، وبناء نظم الاقتصاد الحر وتحرير التجارة ، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات . وهذه هى الاستراتيجيات التى يركز عليها مشروع الميثاق الأوروبى - المتوسطى كما وردت فى " المخطوط الاسترشادية " . فهذه المخطوط تشير إلى استراتيجيات تحقيق السلام والاستقرار مثل بلورة قيم مشتركة ومبادئ متفق عليها، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتطوير التفاهم والشغافية، والقابلية للتنبؤ، وتدعيم الديمقراطية، والتسامح، والتضامن، والفهم الأفضل للثقافات الأخرى، ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات السرية، وتدهور البيئة، والتعصب ضد الأجانب، والهجرة غير الشرعية ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل . وباستثناء الاستراتيجية الأخيرة، فإن الاستراتيجيات السالفة تتعامل أساسا مع الجذور الداخلية لانعدام التعاون الأمنى .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

أما المدرسة الثانية فهي تركز على العوامل البنيوية، والتفاعلية سواء الإقليمية أو العالمية .
 التي تفسر انعدام التعاون الأمنى . وتؤكد هذه المدرسة، أن مركزية الصراعات حول القضايا
 الإقليمية، والإدراكات المتناقضة للتهديدات الأمنية لدى النخبة الحاكمة ، والبنية غير المتكافئة
 للتوازن الاستراتيجي في جنوبى وشرقى المتوسط، هي العوامل الرئيسة التي تفسر انعدام التعاون
 الأمنى . ومن ثم، فإن بنا هيكلى أمنى إقليمى يجب أن يتضمن عملا جادا على المستويين
 التفاعلى والبنوي يكمله عمل آخر على المستوى الداخلى . ويشيع هذا التحليل بين الدارسين
 والنخب الحاكمة فى الدول المتوسطية الجنوبية، وبالتحديد بين العناصر القومية والإسلامية .
 وبصفة عامة، يركز هؤلاء على ثلاثة عوامل جوهريّة تستتر خلف انعدام التعاون الأمنى فى البحر
 المتوسط، هي :

١ . مركزية الصراعات حول القضايا المتعلقة بالأراضى

يرى كثير من المحللين فى جنوب المتوسط أن النزاعات التى تدور حول الأراضى هي العقبة
 المحورية أمام التعاون الأمنى بين دول المتوسط . فيؤكد المحللون العرب أنه طالما أن اسرائيل تحتل
 الأراضى العربية سنة ١٩٦٧ فإن فرص تحقيق التعاون الأمنى بين العرب وإسرائيل تكاد تكون
 معدومة، كما أنهم يعتبرون بالتالى أن الاتسحاب الإسرائيلى من تلك الأراضى هو شرط جوهري
 لتحقيق التعاون الأمنى والاقتصادى . والواقع أن التحليلات العربية للعلاقة بين التعاون الأمنى
 والتسوية الإقليمية العربية - الاسرائيلية تختلف عن النماذج التاريخية الأخرى مثل النموذجين
 اليابانى والألمانى بعد الحرب العالمية الثانية . ففي هذين النموذجين تحقق التعاون الأمنى
 والاقتصادى بين كل اليابان وألمانيا من ناحية، والدول المتحالفة من ناحية أخرى قبل أن تنسحب
 الأخيرة من الأراضى اليابانية والألمانية . ويرى باحث مصرى أن هذين النموذجين لا ينطبقان على
 الصراع العربى-الإسرائيلى . " فهذا المنهج قد ينجح حينما تكون القضية محل النزاع قضية
 هامشية بالنسبة للبقاء القومى . ولكنه لا ينطبق فى الحالات التى تكون فيها الأمة بأسرها
 محرومة من حقوق تقرير المصير أو حقوقها السياسية كما هو حال الشعب الفلسطينى. (٩)

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العمل :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

كذلك يرى باحث آخر أن هناك أولويات معينة ينبغي تحقيقها من أجل بناء نظام أمنى فى البحر المتوسط . ومن بين أهم تلك الأولويات يشير إلى إنها قائمة الأعمال الأمنية الجيوسياسية والتي يقع الصراع العربى-الإسرائيلى فى قلبها . كما يرتبط بها الموضوعين الليبي والعراقى . كذلك فقد أشار إلى أن استعادة الجيوسياسية الاقتصادية للدول المتوسطية الجنوبية، وإنشاء مؤسسات متوسطة شاملة، وتطوير التفاهم بين الدول المحورية فى المنطقة (وهى فى تقديره مصر، وتركيا، والسعودية، وإسرائيل) سيتم بعد الانتهاء من اكتمال الأجنحة السابقة. (١٠)

٢. اختلال التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط

يتميز الشرق الأوسط بدرجة عالية من عدم التوازن الاستراتيجى بين دولة . فإسرائيل تتمتع بتفوق استراتيجى بالمقارنة بالدول العربية المجاورة . فهى الدولة الوحيدة التى تمتلك قنابل نووية وأدوات نقلها إلى أراضي الدول المجاورة . كما أنها تتمتع بتفوق تكنولوجى نوعى تقليدى على تلك الدول . مثل هنا الاختلال لا يعرقل بالضرورة التعاون الأمنى بين الدول بدليل وجود تعاون أمنى بين الولايات المتحدة وكندا . ولكن إذا كان هنا الحلل مقرونا بوجود صراعات حول الأرض،

فإنه يؤدي إلى تعطيل احتمالات التعاون الأمنى . ويرى المحللون العرب، فى ظروف الاختلال الاستراتيجى والصراع حول الأرض فإن التعاون الأمنى يصبح أداة لتكريس الاحتلال، خاصة إذا ما أعطى هذا التعاون لإسرائيل الوقت اللازم لاستيعاب الأرض المحتلة دون احتجاج عربى (١١) كذلك يرى النارسون العرب أن القدرات النووية الإسرائيلية تشكل تهديدا للأمن القومى العربى. وفى ذلك قال أحد المحللين المصريين، "مهما قلت عن القدرات النووية، فإنها تظل تهديدا لأمن الآخرين . خذ أى دولتين فى أى مكان فى العالم، وقبأة تكتشف إحدى الدولتين أن الأخرى تمتلك قدرات نووية ، من المؤكد تلك الدولة ستبدأ فى التفكير فى كيفية مواجهة هذا التهديد". (١٢)

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	للموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصطلح :	كرواصات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

٣. الدور الغربى غير المتوازن فى الصراعات المتوسطة

هناك اعتقاد واسع لدى النخب المثقفة العربية أن الغرب يتمتع سياسات متوسطة وشرق أوسطية تحايى إسرائيل بشكل سافر . وهذا الاعتقاد مبنى على أساس الاعلانات الأمريكية المتكررة عن التزام الولايات المتحدة " بالتفوق النوعى الإستراتيجى الإسرائيلى " (والذى كان آخر التعبير عن الإعلان الصادر سنة ١٩٩٩ عن محادثات كلينتون مع رئيس الوزراء الإسرائيلى باراك) ، والسياسات الأمريكية الناعمة عسكريا واقتصاديا لإسرائيل فى ظروف احتلالها لأراضى عربية ، والسياسة المزدوجة التى يتبعها الاتحاد الأوروبى فى المشاركة الأوروبية المتوسطة حيث يعطى إسرائيل امتيازات لا تعطى للدول العربية . وفى هذا الصدد يقول أحد الباحثين الجزائريين ، إن السياسة الأمريكية " مزدوجة المعايير " عند التعامل مع انتهاكات إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، هى أساس المعضلة الأمنية للشرق الأوسط (١٣) . كذلك ، فقد انتقد عمرو موسى ، وزير الخارجية المصرى ، الاتحاد الأوروبى لأنه منع إسرائيل معاملة تفضيلية فى اتفاقية المشاركة معها بينما لم يعط الشركاء العرب الآخرين المزايا ذاتها على أساس أن إسرائيل تمثل حالة خاصة (١٤) . ومن ثم ، توصل النارسون فى الدول العربية المتوسطة إلى نتيجة مؤداها أن أوروبا ليست مهتمة فى الواقع بالتوصل إلى نظام أمنى حقيقى ، ولكنها مهتمة فقط ببناء مؤسسات تمكنها من إقرار الأوضاع الراهنة ، ومراقبة الدول المتوسطة الجنوبية ، بل أن أوروبا ليست مهتمة أمنيا بالمنطقة بقدر اهتمامها بها اقتصاديا (١٥) . ودعا دعم من هذا الإدراكات قيام أوروبا بتكوين قوة التدخل العملياتى السريع الأوروبية European Rapid Operational Force (EUROFOR) والقوة البحرية الأوروبية European Maritime Force (EUROMARFOR) دون تشاور مع الحكومات المتوسطة الجنوبية . وقد ذهب أحد الخبراء العسكريين المصريين إلى القول إلى "أن وجود القوة البحرية الأجنبية فى البحر المتوسط يشكل تهديدا للأمن الوطنى المصرى فى ضوء دعم الغرب لإسرائيل" (١٦) . انطلاقا من تلك الإدراكات يطالب النارسون من الدول المتوسطة الجنوبية باتباع منهج أكثر

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

شمولا عند صياغة الاستراتيجيات الأمنية فى المتوسط . فهم يدرون أن استراتيجيات تحقيق التعاون الأمنى فى البحر المتوسط يجب أن تتعامل مع المتغيرات البنوية والتفاعلية المشار إليها بالإضافة إلى تعاملها مع المتغيرات الكامنة فى النظم الاجتماعية للدول المتوسطة الجنوبية . والواقع أن إعلان برشلونة قد تبنى منهاجا مشابها . فقد أشار الإعلان إلى استراتيجيات معينة مثل حق تقرير المصير، والتكامل الإقليمى للدول، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فى ذلك إنشاء منطقة فى الشرق الأوسط خالية من تلك الأسلحة ونظم نقلها، والامتناع عن بناء مقدرات عسكرية تتخطى احتياجاتها الدفاعية المشروعة . وقد ذكر إعلان برشلونة تلك الاستراتيجيات بالتوازي مع تلك المتعلقة بالتحول الديمقراطى، واحترام حقوق الانسان، ورغم ذلك، فإن " المخطوط الاسترشادية " ركزت فقط على الاستراتيجيات الأخيرة . وهى بذلك تعكس وجهات النظر التقليدية الغربية فيما يتعلق بمصادر عدم الاستقرار وعدم التعاون الأمنى فى البحر المتوسط .

ومن ثم ، فإن مشروع الميثاق كما جاء فى المخطوط الاسترشادية "مازال بحاجة إلى استراتيجية أكثر شمولا تتعامل مع المصادر البنوية ، والتفاعلية ، والداخلية لمصادر الصراع فى البحر المتوسط، مما يمكن معه أن يتعامل الميثاق بشكل جدى مع المظالم القومية التى تشعر بها الدول المتوسطة الجنوبية . وأحد الأدوات الضرورية لتحقيق ذلك هى أن يتضمن الميثاق ملاحقا تتعلق بمبادئ ضبط التسليح ونزع السلاح، ومبادئ تسوية الصراعات الراهنة وغيرها، وهى المبادئ التى سيكون على كل الدول الأعضاء فى الميثاق أن تلتزم بها .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي
المصطلح :	كرواسات استراتيجية
اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
رقم العدد :	٨٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

إجراءات بناء الثقة في المشاركة الأوروبية - المتوسطية

أصبح من المعتاد في فترة ما بعد الحرب الباردة اقتراح استراتيجية " إجراءات بناء الثقة " Confidence-Building Measures، واستراتيجية إجراءات بناء الثقة والأمن Confidence and Security-Building Measures كاستراتيجيتين محوريتين لحل الصراعات، وبناء السلام ليس فقط في العالم الأوروبي-المتوسطي، ولكن في كل الأقاليم . والواقع أن هاتين الاستراتيجيتين أصبحتا من الاستراتيجيات المعتادة في أي حديث أو حوار عن تسوية الصراعات في أي منطقة . ولا يشذ عن ذلك إعلان برشلونة، والخطوط الاستراتيجية، إذ يشير الإعلان والخطوط إلى الاستراتيجيتين السالفتين لبناء السلام في العالم الأوروبي-المتوسطي، وإن كانت الإشارة فيهما تأتي في سياقات مختلفة .

ومقولتنا الأساسية هي أن استراتيجية بناء الثقة (واستراتيجية بناء الثقة والأمن والتي ستعتمدها مرادفة للاستراتيجية الأولى) ، قد خلعت قضية الأمن الأوروبي في فترة الحرب الباردة، ومن ثم فإنه ربما يصبح مفيداً أن نحاول الاستفادة منها في حل الصراعات في العالم الأوروبي - المتوسطي بعد الحرب الباردة . كذلك، فإن إجراءات بناء الثقة قد طبقت في المجال الأوروبي في ظل ظروف معينة ، وأن التطبيق الناجح لتلك الإجراءات في العالم الأوروبي - المتوسطي لا يمكن أن يتم إلا إذا كانت الظروف ذاتها متوفرة . بهارة أخرى، فإنه لا يمكن تطبيق إجراءات بناء الثقة بشكل فعال بدون النظر إلى السياق الذي لمحت فيه تلك الإجراءات في أوروبا، كما أن محاولة الفصل بين إجراءات بناء الثقة وتلك الظروف أو السياقات لابد أن يؤدي إلى فشل إجراءات بناء الثقة في تحقيق أهدافها . من ناحية ثالثة ، فإن إجراءات بناء الثقة، هي مفهوم ينمو إلى إبقاء الوضع الراهن Status-quo-oriented فهي لا تتجح في تحقيق أهدافها إلا إذا كان هناك اتفاق بين الأطراف حول الأبعاد الأساسية للموقف محل النزاع . بهارة أخرى، فإن إجراءات بناء الثقة هي جزء من عملية سياسية أوسع لتسوية الصراعات . إذ أن تلك الإجراءات بذاتها لا تستطيع حل الصراعات ما لم تكن مقرونة بإجراءات أخرى . فنتاج إجراءات بناء الثقة في أوروبا كان معتمداً على التغيير الذي طرأ على الرؤية السوفيتية الاستراتيجية العالمية بعد

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	للموقف الدولي	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وصول جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥، والتحولات الأوروبية التي حدثت منذ سنة ١٩٨٩، وليس العكس . أى أن هذا التغيير في الرؤية السوفيتية لم يكن ناشئاً من إجراءات بناء الثقة ، ولكنه هو الذي مهد لنقل تلك الإجراءات من مستوى (جيل) إلى آخر أكثر تطوراً . وأخيراً، فإننا نعتقد أن صدقية وفعالية إجراءات بناء الثقة يعتمد على تطبيقها بشكل عالٍ منسج بصرف النظر عن الدول والقضايا، وهو ما لا يحدث في العالم الأوربي - المتوسطي . ولكن إعلان برشلونة، و" المخطوط الاسترشادية " أشارا إلى استراتيجية إجراءات بناء الثقة دون أن يربطها بالظروف الواجب توافرها لنجاح تطبيقها، أو الإشارة إلى عمومية تطبيقها كاستراتيجية لبناء السلام . ومن ثم، فإننا نرى أنه مازال الكثير اللازم عمله لتتقيد مفهوم إجراءات بناء الثقة في مشروع الميثاق . وفي السطور التالية سنحاول أن نبرهن على صحة المقولات التي طرحناها عن إجراءات بناء الثقة، وهو ما يجب أن يأخذ واضعو المشروع في الاعتبار عند صياغته النهائية .

أ . شروط تطبيق إجراءات بناء الثقة في المشاركة الأوروبية المتوسطية

توصل باحثو العلوم الاجتماعية إلى أنه عند محاولة التأكد من صحة علاقة معينة، (كالعلاقة بين إجراءات بناء الثقة وبناء السلام) فإن على الباحث أن يحدد " السياقات أو الشروط اللازمة توافرها لحدوث العلاقة " (١٧) وتشمل هذه الشروط أو السياقات ثلاثة عناصر هي : مدى الاهتمام، والزمان، والمكان، وخلفيات العلاقة . بعبارة موجزة، فإن دراسة مدى إمكانية نقل خبرة بشرية إلى أخرى يتطلب تحديد السياق الذي تمت في ظله تلك الخبرة . فإذا كان هذا السياق موجوداً، يمكن إذن التقدم لتطبيق تلك الخبرة . فإذا لم يكن السياق متوفراً، تصبح المهمة الجوهريّة في التطبيق الفعال لتلك الخبرة هو خلق هذا السياق، ثم التقدم بعد ذلك لتطبيق الخبرة . وبالمثل ، فإن إجراءات بناء الثقة لا تعمل كونها خبرة بشرية، ثم تطبيقها في ظل سياق معين . وقد نجحت في تحقيق أهدافها في السياق الأوربي، إبان الحرب الباردة، ويمكن أن تحقق النتيجة ذاتها في العالم الأوربي - المتوسطي في فترة ما بعد الحرب الباردة إذا ما توافر السياق الذي طبقت في إطاره في أوروبا . وهو ما يدعونا إلى مناقشة السياقات التي يتم في ظلها التطبيق الفعال لإجراءات بناء الثقة .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

تم تطور وتطبيق استراتيجية إجراءات بناء الثقة فى أوروبا فى إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا التى بدأتها ٣٥ دولة أوروبية، والولايات المتحدة، وكندا سنة ١٩٧٣، وتم تحويلها إلى مؤسسة فى اتفاقات هلسنكى سنة ١٩٧٥ . وقد بدأت هذه العملية عندما حدث تطوران مهمان فى العلاقات العالمية والأوروبية ، الأول هو نشوء التوازن الاستراتيجى بين الشرق والغرب فى إطار اتفاقات ضبط التسليح فى نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات، والثانى هو الوصول إلى حالة الانفراج الدولى وما صاحبها من الاتفاق الأوروبى على تثبيت الحدود الإقليمية بين الشرق والغرب فى أوروبا . ومن المهم أن نشرح هذين التطورين حتى نتفهم السياق الذى طبقت فى إطاره إجراءات بناء الثقة فى أوروبا .

١ . التوازن الاستراتيجى بين الشرق والغرب واتفاقات ضبط التسليح

بدأت عملية تطبيق استراتيجية بناء الثقة فى أوروبا بعد أن وصل الميزان الاستراتيجى بين الكتلتين الشرقية والغربية حالة التكافؤ التى أطلق عليها مصطلح " توازن الرعب " . وقد نهض هذا التوازن على التفهم المتبادل بأن كل طرف يمتلك من أسلحة الدمار الشامل وأدوات نقلها إلى أرض الخصم، مما يمكن بناء نظام دفاعى كامل فى مواجهته . بالإضافة إلى ذلك فإن هناك تأكيداً متبادلاً بأن الضربة القاضية الأولى التى قد يشنها أى طرف لا يمكنها تدمير القدرة الانتقامية للطرف الآخر، مما عزز من الردع المتبادل الذى أنشأه توازن الرعب . وقد نشأت حالة توازن الرعب عندما طوّر الاتحاد السوفييتى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات سنة ١٩٥٧ . ورغم أن حالة توازن الرعب قد أنتجت بعض المخاطر فيما يتعلق بالأمن العالمى إذ أصبح التدمير المتبادل فى حالة نشوب حرب عالمية أمراً مؤكداً، فإنه قد أدى إلى استبعاد احتمال نشوب حرب نووية عالمية . وقد أدت أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر سنة ١٩٦٢ إلى ظهور خطر الصدام العالمى نتيجة لضعف نظام الاتصال المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، مما أدى إلى إنشاء خطوط تليفونية " ساخنة " بين البيت الأبيض والكرملين لضمان وضوح وسرعة الاتصال المباشر فى حالة نشوب الأزمات.

من ناحية أخرى، فقد بدأت الكتلتان فى التوصل إلى نظم لضبط التسليح . ففى سنة ١٩٦٣ توصلت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتى، وبريطانيا إلى اتفاق حول الحظر الجزئى للتجارب النووية فى القضا الخارجى وتحت الماء . وفى سنة ١٩٦٨ تم توقيع اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) . وقد حظرت هذا الاتفاقية نقل الأسلحة النووية إلى الدول غير النووية، وتعهدت بموجبها الدول النووية بالتخلص من ترسانتها النووية تدريجياً، ومد الدول غير النووية

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . وفى سنة ١٩٧١ تم التوقيع على اتفاقية قاع البحار
والتي حظرت نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى قاع المحيطات خارج
نطاق البحر الإقليمى للدولة والذي يبلغ ١٢ ميلا . وأخيراً وقعت الولايات المتحدة، والاتحاد
السوفييتى اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى (SALT1) سنة ١٩٧٢ . وقد حددت
تلك الاتفاقات عدد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABMs)، وعدد الصواريخ
الباليستية ذات الرؤوس النووية لكل من الدولتين . وأخيراً، فقد أنشأت آلية لمراجعة مدى احترام
هذه التعهدات وتعزز التوازن الاستراتيجى الناشئ عنها .

٢. الانفراج الاستراتيجى العالمى وتثبيت الوضع الإقليمى الراهن فى أوروبا

كان السباق الثانى الذى تم من خلاله تطبيق إجراءات بناء الثقة هو مقدم عصر الانفراج
Detente بين الشرق والغرب، والتثبيت الرسمى المتبادل للوضع الإقليمى الحدودى فى أوروبا كما
نتج عن تسويات الحرب العالمية الثانية . ففي سنة ١٩٧١ توصلت الولايات المتحدة والاتحاد
السوفييتى إلى اتفاق يقضى بتحسين نظم الاتصال المباشر بين الدولتين فى حالة وقوع الأزمات .
وفى سنة ١٩٧٢ تم التوصل إلى اتفاقات لمنع احتمالات الصدام فى أعالي البحار، ولتحقيق
التعاون فى ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى للأغراض السلمية . وقد مثلت زيارة
الرئيس الأمريكى نيكسون للاتحاد السوفييتى سنة ١٩٧٢ بداية عهد جديد من الانفراج فى
العلاقات بين العملاقين استمر حتى نهاية التسعينيات .

والأهم من ذلك، أنه فى أوائل السبعينيات بدأت جمهورية ألمانيا الاتحادية بزعامة المستشار
«فيلى برانت» فى تحقيق تقدم سريع فى اتجاه تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة فى شرقى أوروبا
والاتحاد السوفييتى . وفى سنة ١٩٧٠ تعهدت ألمانيا الاتحادية باحترام الوضع الراهن لحدودها مع
بولندا طبقاً لتسويات الحرب العالمية الثانية . وفيما بين عامى ١٩٧١، ١٩٧٢ اعترفت بجمهورية
ألمانيا الديمقراطية، وتم التوصل إلى اتفاقات حول مستقبل برلين والعلاقات بين الجمهوريتين
الألمانيتين . وقرب نهاية سنة ١٩٧٣ أنشأت ألمانيا الاتحادية علاقات دبلوماسية مع بلجارية،
والمجر، وتشيكوسلوفاكيا . وكان الاعتراف المتبادل بين ألمانيا الاتحادية وكلا من رومانيا
ويوجوسلافيا قد تم سنة ١٩٦٧ . ومن عامى ١٩٧٠، ١٩٧٢ عقد الاتحاد السوفييتى وألمانيا
الاتحادية اتفاقات حول التعاون الاقتصادى، الصناعى، والفنى (١٨) . وقد كانت هذه تطورات
شديدة الأهمية حيث أنها كانت تعنى أن الكتلتين الشرقية والغربية قد اعترفتا أخيراً بالوضع
الإقليمى الراهن فى أوروبا، وأن الغرب قد اعترف بألمانيا الديمقراطية كدولة مستقلة .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

بدأت عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (التي دشنت استراتيجية إجراءات بناء الثقة) بعد أن تم التوصل إلى اتفاقات ضبط التسلح المشار إليها ، وبعد أن استقرت العلاقات بين الشرق والغرب حول القبول الرسمي للوضع الإقليمي الراهن في أوروبا ، أي تسوية قضية الحدود والنزاعات الإقليمية . وأكثر من ذلك فإن التطورات الحاسمة التي أدت إلى ارتقاء مستوى مكونات استراتيجية بناء الثقة من "جيل" إلى "جيل آخر" لم تتم إلا بعد وصول الرئيس السوفييتي جورباتشوف إلى السلطة سنة ١٩٨٥ . ذلك أن صعود جورباتشوف أدى إلى تغير جذري في الرؤية السوفيتية لعملية الأمن والتعاون في أوروبا ، مما أدى إلى تطوير استراتيجية بناء الثقة . ومن ثم ، فإن تلك الاستراتيجية لم تتم بذاتها كما يرى بعض الفارسين الأوروبيين ، حيث يؤكدون أن إجراءات بناء الثقة أنشأت قوة دفع ذاتية أدت إلى ارتقيتها وإلى استقرار العلاقات بين الغرب والشرق . فالعكس هو الصحيح . فبلون التغير الفكري السوفييتي ما كان من الممكن أن تتطور استراتيجية إجراءات بناء الثقة . فكيف تم ذلك ؟ هنا ما سنحاول الإجابة عليه في السطور التالية .

خلال الحرب الباردة اقترح الاتحاد السوفييتي على الغرب إنشاء نظام أممي أوروبي شامل ، ولكن الاقتراح السوفييتي واجهته عقبتان ، الأولى هي أن الغرب أصر على حل المشكلة الألمانية

أولاً كشرط لإنشاء هذا النظام ، والثانية هي أن الغرب أصر على عقد مؤتمر أوروبي يركز على قضايا حقوق الإنسان ، وحرية انتقال الأفراد ، والتعاون الاقتصادي والقي إلى حد كبير . وعلى القضايا الأمنية بشكل أقل . وقد بدأت عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي عندما اتفقت الكتلتان على إزالة العقبتين في إطار عملية الانفراج الدولي ، وإقرار الحدود الإقليمية الراهنة . كذلك ، فقد وافق الاتحاد السوفييتي على الإصرار الغربي ألا تتركز وظيفة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي حول القضايا الأمنية بما في ذلك إجراءات بناء الثقة . وفي ذلك يقول أحد الباحثين الأتراك ، " أنه فقط بعد تسوية تلك القضايا ، انعقدت المرحلة الأولى من المؤتمر في ويوسلي ، هلسنكي سنة ١٩٧٣ " (١٩) . وفيما بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ عقدت مفاوضات جادة بين الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة ، وكندا ، و٣٢ دولة أوروبية بهدف التوصل إلى تفاهم حول الإطار المؤسسي لاستقرار الأوضاع الجديدة في أوروبا ، والتي بدأت كما قلنا بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ . ففي أول أغسطس سنة ١٩٧٥ وقعت تلك الدول إعلان هلسنكي الختامي Helsinki Final Act

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المستلزر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وقد تألف الإعلان من عدة إعلانات مبادئ، وانطوى على تحديد أربعة سلال Baskets للتعاون . السلة الأولى كانت حول " المسائل المتعلقة بالأمن فى أوروبا " . وفى هذه السلة وافقت الدول الموقعة على أنه لا يمكن تغيير الحدود الراهنة فى أوروبا بالقوة ، كما تعهدت بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى . وفى هذه السلة تم تدشين استراتيجية إجراءات بناء الثقة لأول مرة . أما السلة الثانية فكان عنوانها " التعاون حول مبادئ الاقتصاد والعلم، والتكنولوجيا، والبيئة " ، كما كان عنوان السلة الثالثة " التعاون فى المجالات الإنسانية وغيرها من المجالات " . وكان يقصد بالمجالات الأخرى فى تلك السلة قضايا حقوق الإنسان، وتدفق المعلومات، والتعليم، والثقافة . وأخيراً، فإن السلة الرابعة أتت على عقد مؤتمرات مراجعة دورية تحضرها الدول الموقعة للتأكد من احترام التعهدات الواردة فى تلك الوثائق . وقد كانت تلك الوثائق مرتبطة ببعضها البعض . فقد تم إنشاء رابطة بين الأمن، والتعاون الاقتصادى، وحقوق الإنسان . وهذه النقطة شديدة الأهمية، لأننا نلاحظ أنه فى إعلان برشلونة، وفى مشروع الميثاق الأوروبى- المتوسطى، فإن الاتحاد الأوروبى يرفض إنشاء علاقة بين السلال الثلاث للتعاون، ويؤكد أنه من الممكن تحقيق تقدم فى النواحي الاقتصادية والثقافية دون تحقيق تقدم مماثل فى القضايا السياسية والأمنية، ودون أن يقدم الأوروبىون المبرد المنطقى لقبولهم إقامة رابطة بين السلال فى إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ورفضهم إنشاء تلك الرابطة فى إطار المشاركة الأوروبية المتوسطة . وفى تقديرنا، فإن الدافع وراء السلوك الأوروبى غير المتسق هو أنه فى الحالة الأولى، فإن إنشاء الرابطة بين سلال التعاون كان من شأنه دفع الاتحاد السوفيتى إلى تقديم تنازلات أمنية . فإذا تم تطبيق الرابطة ذاتها من إطار المشاركة الأوروبية المتوسطة، والنص عليها فى مشروع الميثاق الأوروبى- المتوسطى، فإن إسرائيل ستصبح هى الطرف المطالب بذلك، وهو أمر لا يجرؤ الأوروبىون على مجرد المطالبة به . أكثر من ذلك فإن القرارات كانت تتخذ فى إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى

بالتوافق . وحتى سنة ١٩٩٠، كانت عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى تفتقد أى إطار تنظيمى رسمى دائم . وكانت المؤسسات التنظيمية الوحيدة الموجودة هى "اجتماعات المتابعة" Follow-up Meetings التى كانت تتم مرة كل سنتين أو ثلاثة .

مكتبة الأهلين للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

كانت إجراءات بناء الثقة التي دشنت في إعلان هلسنكي الختامي سنة ١٩٧٥ ذات طبيعة غير عسكرية بالأساس . كذلك ، فقد انتقد البعض تلك الإجراءات على أساس أنها غير كافية لبناء الثقة ، ويمكن أن توظف لبناء ثقة زائفة بين الأطراف تهدد الطريق لبعضهم لشن هجوم مفاجئ . وبالتالي ، قرر مؤتمر المتابعة المنعقد في مدريد أن يطور إجراءات بناء الثقة وأن يتم إدخال البعد العسكري في تلك الإجراءات . ومن ثم جاء مفهوم إجراءات بناء الثقة والأمن . وفي سنة ١٩٨٣ قررت الدول المشاركة أن تنشئ "مؤتمر إجراءات بناء الثقة والأمن ونزع السلاح" المعروف باسم CDE . وكانت مهمة هذا المؤتمر هي تطوير مستوى إجراءات بناء الثقة وتحويلها إلى إجراءات بناء الثقة والأمن ، والدخول في مفاوضات حول ضبط التسليح ونزع السلاح . وتم اتخاذ قرار بأن تكون إجراءات بناء الثقة والأمن ذات طبيعة عسكرية . وفي هذا الأثناء حدث التغيير في القيادة السوفيتية بوصول جورباتشوف إلى السلطة . فقد قبل جورباتشوف لأول مرة مبدأ التفتيش على المواقع العسكرية . وقد أدى ذلك إلى الإسراع من وتيرة عمل مؤتمر إجراءات بناء الثقة والأمن ونزع السلاح ، وهو الأمر الذي أسفر عن وثيقة حول الجيل الثاني من إجراءات بناء الثقة والأمن في ستوكهولم سنة ١٩٨٦ . وقد شملت الإجراءات الجديدة للثقة والأمن عدة إستراتيجيات مثل التبادل الدوري للمعلومات حول القوات المسلحة ، ونظم التسليح والتجهيز ، والمراقبة العسكرية ، والإخطار المسبق بتاريخ الأنشطة العسكرية (بما في ذلك المناورات) ، ومراقبة كل طرف للأنشطة العسكرية للطرف الآخر ، ومجموعة من إجراءات التحقق والمتابعة تتخذ شكل التفتيش على المواقع ، الزيارات للمطارات العسكرية ، والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير المعتادة والكرات العسكرية (٢٠) . لقد كان الهدف من الدخول في تلك الإجراءات هو تمكين الأطراف من "معرفة ما يفعله الطرف الآخر ، ولماذا يفعله . والتصرف على الثقة العاملة ، والقوة التيرانية ، وتكوين القوات ونظم التسليح والتجهيز ، وإجراءات التدريب التي يقوم بها الأعداء المحتملون بهدف إنشاء توازن وبناء نظم لضبط التسليح ونزع السلاح" (٢١) . بعبارة أخرى ، كان منطقتك الإجراءات هو "تسهيل بناء علاقات على أساس الثقة" ، بافتراض أنه من البديهي أن يؤدي ذلك إلى المساهمة في بناء السلام. (٢٢)

وفي عامي ١٩٩٠-١٩٩٢ ، تم تطوير "الجيل الثالث" من إجراءات بناء الثقة في إطار وثائق لدينا The Vienna Documents . وكان العامل الأساسي الذي مهد لهذا التطور هو نجاح الجيل الثاني من تلك الإجراءات مما مهد للتوصل إلى "اتفاقية القوات التقليدية في أوروبا" سنة ١٩٩٠ The Conventional Forces in Europe Treaty (CFE) . وقد كانت تلك الاتفاقية بمثابة "أكثر أشكال نزع السلاح ثورية التي عرفها التاريخ" (٢٣) . فقد وضعت تلك الاتفاقية

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

حدا أقصى على نظم التسليح والتجهيز الخمسة الكبرى، كما حددت عدد الدبابات، وعربات القتال المدرعة، وقطع المدفعية، والطائرات الهليكوبتر المقاتلة . كما قسمت منطقة تطبيق الاتفاقية الممتدة من الأطلنطي إلى الأورال إلى أربع مناطق وضعت فى كل منها حدودا أقصى فرعية بهدف الحد من قدرة كل طرف على تهديد الآخر . كذلك، حددت الاتفاقية مجموعة من إجراءات التفتيش على المواقع، وكذلك التبادل المفصل للمعلومات حول عدد كبير من القضايا . كما قدمت إجراءات جديدة للشفافية مثل الإخطار المسبق عن التدريبات العسكرية، وإخراج المعدات العسكرية من المخازن . أكثر من ذلك، تم توقيع اتفاقية السماوات المفتوحة Treaty of Open Skies سنة ١٩٩٢ تحت إشراف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي . طبقا لتلك الاتفاقية، تعهدت كل دولة بفتح فضاءاتها الإقليمية للطيران غير المسلح للدول الأخرى وذلك بموجب إخطار مسبق مدته ٧٢ ساعة قبل الطيران . ومن ثم، تم تسجيل هذا الجيل الثالث من إجراءات بناء الثقة فى وثائق فيينا الصادرة فى عامى ١٩٩٠، ١٩٩٢ . وقد تألفت وثيقة فيينا الصادرة سنة ١٩٩٠ من عشرة فصول تتضمن كلا منها إجراءات مختلفة قبل التبادل السنوى للمعلومات العسكرية، ومراقبة أنشطة عسكرية معينة، وتطبيق إجراءات معينة للتحقق والاتصال الخ . وفيما بعد طورت وثيقة فيينا الصادرة سنة ١٩٩٢ من تلك الإجراءات .

وقد تم إدخال الجيل الرابع من إجراءات بناء الثقة فى إطار "منتدى التعاون الأمنى" Forum on Security Cooperation سنة ١٩٩٢ . وقد جاءت قوة الدفع الأساسية لهذا التطور مع ظهور روسيا الاتحادية بزعامة يلتسين . فقد جاء يلتسين بتصوّر جديد قوامه المشاركة الاستراتيجية بين روسيا والغرب على نحو ما جاء فى وثيقة كامب دافيد الصادرة فى فبراير سنة ١٩٩٢ مما مهد الطريق لتبنى الجيل الرابع من إجراءات بناء الثقة . فقد قرر هذا المنتدى إدخال أربعة إجراءات تتعلق بإنشاء قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالتخطيط الدفاعى، والتدريبات العسكرية المشتركة، وعدة مبادئ تحكم نقل الأسلحة التقليدية إلى أطراف أخرى مع تبنى عدة إجراءات للتعامل مع الأزمات . وقد تم تطوير هذه الإجراءات فى وثيقة فيينا الصادر سنة ١٩٩٤، كما تم الموافقة على "تقنين للأداء" فيما يتعلق بالأنهاد العسكرية والسياسية للأمن Code of Conduct on Politico-Military Aspects of Security، وذلك خلال قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي المنعقدة فى بودابست سنة ١٩٩٤ . فى هذه القمة تم تغيير مسمى المؤتمر إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) . وفى قمة لشبونة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي سنة ١٩٩٦، وافقت

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصطلح :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الدول الأعضاء على إعلان لشبونة حول الأمن المشترك الشامل لأوروبا فى القرن الحادى والعشرين "Lisbon Deceleration on a Common Comprehensive Security in Europe in the 21st Century". وما تزال عملية تطوير وتوسيع نطاق استراتيجة بناء الثقة مستمرة حيث تنتقل أوروبا من مستوى معين من التعاون الأمنى إلى الآخر. (٢٤)

ورغم أن إجراءات بناء الثقة بمفردها لم تحل المصراعات الأساسية بين الدول المشاركة، إلا أنها ساعدت على تثبيت الأوضاع فى أوروبا، ومنع نشوب حرب بطريق الخطأ أو عن طريق سوء التقدير أو الإدراك. كما ساعدت على تهدئة مخاوف الأطراف من احتمال نشوب هجوم مفاجئ، وحشها على الدخول فى اتفاقيات لضبط التسلح. لكن تبقى القضية الجوهرية وهى أن التغير فى البيئة الأمنية فى أوروبا، والاتقال من جيل معين لإجراءات بناء الثقة إلى آخر لم يكن نتيجة تطبيق الجيل الأول لتلك الإجراءات. وإذا كان التغير فى القيادة السوفيتية سنة ١٩٨٥ وما تبعه من تغير فى الرؤية الاستراتيجية العالمية السوفيتية، هو الذى ساعد على التحول نحو الأجيال الثلاثة من إجراءات بناء الثقة. وفى ذلك فقد أكد الباحث الألماني براوخ أن "إجراءات بناء الثقة كانت غير ذى موضوع بالنسبة للتغير البنىوى العالمى الذى بدأ سنة ١٩٨٩ وأن الأجيال التالية من إجراءات بناء الثقة استفادت من التحول العالمى الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفيتى". (٢٥)

إن استعراض خبرة تطبيق إجراءات بناء الثقة فى الأقاليم الأخرى يثبت صحة ما يقال. وفى جنوب آسيا تم تطبيق العديد من إجراءات بناء الثقة منذ نهاية الحرب الباكستانية-الهندية سنة ١٩٧١. وإذا تأملنا هذه التجربة عبر العقود الثلاثة الأخيرة لوجدنا أنه بينما نجحت تلك الإجراءات فى الإقلال من احتمال نشوب حرب هندية - باكستانية رابعة إلا أنها فشلت فى حل القضايا الجوهرية المثارة بين الدولتين، ولم تقلل من احتمال نشوب سباق تسلح نووى وصاروخى. ويرجع ذلك إلى أن بعض المتطلبات الأساسية للتطبيق الناجح لإجراءات بناء الثقة مازالت مفتقدة فى جنوب آسيا فهناك صراعات إقليمية بين الهند وباكستان حول كشمير وحول أقاليم أخرى أهمها سياشن-جلاسير. وقد كان من المتصور أن يؤدى التوازن النووى الذى نشأ سنة ١٩٩٨ إلى حث الدولتين على تبني إجراءات بناء الثقة، ولكن سنة ١٩٩٩ شهدت سباق تسلح صاروخى جديدة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي	رقم العدد :	٨٧
المصنف :	كرواسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

ب. التطبيق الانتقائي لإجراءات بناء الثقة فى الصراعات الأوروبية - المتوسطة

أشرنا آنفاً إلى أن إجراءات بناء الثقة قد جاءت باعتبارها استراتيجيات لحل الصراعات وبناء السلام فى كل الأقاليم وعبر كل الصراعات . بيد أن خبرة تطبيق إجراءات بناء الثقة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة تظهر أن هناك حدوداً لهذا الموقولة . فقد طالب الاتحاد الأوروبى بحل الصراع الغربى-الإسرائيلى والصراع اليونانى-التركى حول قبرص عن طريق إجراءات بناء الثقة ، ولكنه امتنع عن المطالبة ذاتها فى صراعات أخرى كالصراع مع العراق (منذ سنة ١٩٩٠ وحتى الآن) حول الغزو العراقى للكويت، ومع ليبيا ١٩٩٢ (حتى الآن) حول قضية الطائرة الأمريكية، ومع يوجوسلافيا ١٩٩٨ (حتى الآن) حول قضية كوسوفا . وفى حالة العراق لم تقدم أى مشروعات

لتطبيق إجراءات بناء الثقة لحل محصلة الاحتلال العراقى للكويت ، واستخدمت القوة العسكرية، وتم تطبيق عدد من العقوبات الاقتصادية الجائرة على العراق ليس فقط بعد انسحاب العراق من الكويت، ولكن أيضاً حتى بعد اكتمال هذا الانسحاب . كما استعملت القوة العسكرية ضد العراق لتطبيق قرارات مجلس الأمن بعد الانسحاب . كذلك، فقد تم استبعاد ليبيا فى المشاركة الأوروبية المتوسطة ، وطبقت عليها عقوبات اقتصادية شديدة الوطأة، ولم يقبل الاتحاد الأوروبى أى حلول وسط لحل المشكلة إلا بعد أن أصيب الاقتصاد الليبى بأضراراً بليغة بعد حوالى سبع سنوات من العقوبات . وقد استمر هذا التوجه فى حالة الصراع مع يوجوسلافيا منذ سنة ١٩٩٨ . فقد تم تدمير يوجوسلافيا تقريباً لأنها لم تقبل التصور الأطلنطى لحل قضية كوسوفا . فى هذه الحالات الثلاث لم يثر الأوروبيون موضوع إجراءات بناء الثقة ، ولجأت الدول الأوروبية إلى "استراتيجية الإذعان" (أى إذعان الآخرين لمطالب الأوروبيين) . وليس " استراتيجية إجراءات بناء الثقة " .

ولا يعنينا فى هذا المقام أن نحكم على مدى صحة المقولات المتضاربة حول جدوى تطبيق استراتيجية إجراءات بناء الثقة أو استراتيجية الإذعان من خلال القوة العسكرية . فالسؤال الأهم، فى تقديرنا هو ما هى المايهبر المستخدمة لتصنيف الصراعات إلى تلك التى يمكن حلها من خلال استراتيجية بناء الثقة، وما هى تلك الصراعات التى لا تحل إلا عن طريق استئصال القوة العسكرية . المشكلة أن الاتحاد الأوروبى لم يطلع أحداً على تلك المايهبر، وترك أمر تصنيف الصراعات إلى تقدير الاتحاد الأوروبى طبقاً لمصلحته .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	للقوف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وقد أتى إعلان برشلونة على استراتيجية إجراءات بناء الثقة فى ختام الإشارة إلى قائمة من الإجراءات التى يجب أن تطبق على المستويات الداخلية، والتفاعلية (الثنائية ، والجماعية) ، والبنوية . ولكن الإعلان لم يربط ضراحة بين تطبيق استراتيجية بناء الثقة ، وتلك الإجراءات، ورغم أنه قد يستدل ضمنا على وجود رابطة ما . وقد عززت " الخطوط الاستراتيجية " من هذا التوجه، وأخذت خطوة إلى الوراء . فقد رأينا أنها قد استثنت عملية حل الصراعات الراهنة من اختصاص الميثاق المطروح ، وبالتالي فقد استبعدت أى تحويل للنية الاستراتيجية الإقليمية قبل تطبيق إجراءات بناء الثقة ، كما حدث فى أوروبا . وأشارت " الخطوط الاستراتيجية " إلى استراتيجية إجراءات بناء الثقة فى سياق ضبط التسليح، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل . ولم تشر الوثيقتان (الإعلان، والخطوط) إلى مدى شمولية استراتيجية بناء الثقة، تاركين بذلك قرار المطالبة بتطبيقها للقوى المهيمنة على المشاركة الأوروبية المتوسطة محدد بموجب تقديرها .

ومن ثم، فإن مشروع الميثاق مازال فى حاجة إلى تحديد أكثر وضوحا للقضية متطلبات التطبيق الناجح لاستراتيجية إجراءات بناء الثقة، وبالمثل فيما يتعلق بقضايا حل الصراعات الإقليمية وبناء نظم لضبط التسليح، ويرجع ذلك إلى سبب جوهري هو أنه عند التفكير فى تطبيق استراتيجية إجراءات بناء الثقة، فإنه يتعين البدء بتطبيق استراتيجيات خلق السياقات المؤهلة

للتطبيق الفعال لتلك الإجراءات ، كما يحدث فى الحالة الأوروبية فى السبعينيات . هذه الاستراتيجيات كانت تتعلق أساسا بإنهاء أجندة المشكلات المتعلقة بالأراضى والحدود والتوصل إلى اتفاقات لضبط التسليح من شأنها أن تنشئ توازنا استراتيجيا . من ناحية ثانية، فإن الميثاق الأوروبى - المتوسطى يجب أن يؤكد على عمومية إجراءات بناء الثقة كاستراتيجية لبناء السلام فى العلاقات الأوروبية - المتوسطية، أو على الأقل أن يحدد الظروف التى يمكن أو لا يمكن فى ظلها تطبيق تلك الاستراتيجية . إن هذا التحديد ضرورى لخلق مناخ من التنويه فى العلاقات الأوروبية المتوسطية، وفداى الاتهام المتوسطى الجنوى لأوروبا بالانتقائية والتعيز .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

المفاهيم الاجتماعية والثقافية: نحو توافق أوروبى متوسطى

أتت " الخطوط الاسترشادية " على ذكر بعض المفاهيم الاجتماعية والثقافية التى يتعين على الشركاء الأوروبيين - المتوسطيين مراعاتها فى ممارساتهم الداخلية . ومن بين تلك المفاهيم الإشارة إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والديمقراطية، والثقافية، والتسامح ، وحكم القانون، والحكومية ، ومكافحة الإرهاب . ولكل ثقافة من الثقافات الأوروبية المتوسطية تعريفها لتلك المفاهيم . فما يدخل فى مجال حقوق الإنسان يختلف من ثقافة لأخرى، وما يعد عملاً إرهابياً بالنسبة لمجتمع يعد عملاً من أعمال التحرير الوطنى بالنسبة لمجتمع آخر . ففى الثقافات والمواثيق الأنجلوسكسونية المعاصرة تعد المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، وحرية تعبير المعتقد الدينى، وتحريم عقوبة الإعدام، والحريات الشخصية الكاملة من الحقوق الأساسية للإنسان . (٢٦) هذا المفهوم الغربى لحقوق الإنسان وحرياته ليس مقبولاً تماماً فى الثقافات العربية الإسلامية . كذلك، فإن التركيز على هذه المفاهيم قد يؤدى إلى نشوب حروب ثقافية فى العالم الأوروبى - المتوسطى بدلا من التعاون الثقافى خاصة إذا ما تذكرنا أن بعضا مما يطالب به الاتحاد الأوروبى (كالإلغاء عقوبة الإعدام) يتناقض مع الشريعة الإسلامية، وإذا ما تم توظيف المفاهيم الأوروبية كدرعة لاتهاك سيادة الدول المتوسطية الجنوبية . ومن ثم، فإنه من المهم البدء فى حوار أوروبى - متوسطى حقيقى حول تعريف المفاهيم الاجتماعية والثقافية الواردة فى " الخطوط الاسترشادية " بهدف تحديد نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف . ولعل الشرط الجوهري لهذا الحوار هو أن يكون حواراً حقيقياً وليس مجرد إطار تحاول أوروبا من خلاله أن تقنع قيمها الاجتماعية والثقافية باعتبارها غايج ينهض أن تحتذى . كذلك، فمن المهم أن ينص الميثاق المقترح صراحة على اختلاف تعريفات الدول الأوروبية - المتوسطية للمفاهيم الواردة فى الميثاق، أو يتضمن ملحقاً بالتعاريف المختلفة التى تقدمها الدول الشريكة لها .

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	محمد السيد سليم
الموضوع الفرعى :	للموقف الدولى	رقم العدد :	٨٧
المصدر :	كراسات استراتيجة	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وكما هو واضح فى " المخطوط الاسترشادية " ، فإن المفاهيم سالفة الذكر تنطبق فقط على النظم الناخلية للدول . ولكن تلك المفاهيم مهمة أيضاً فى العلاقات الدولية . فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية فى النظام السياسى بدون الحديث عن الديمقراطية فى العلاقات بين الدول . كذلك ، فإن الاهتمام بحكم القانون فى الشئون الناخلية للدول لابد أن يقود إلى اهتمام مماثل بحكم القانون الدولى فى العلاقات الدولية . وفى اعتقادنا ، فإن مشروع الميثاق فى صورته النهائية ينبغى أن ينص صراحة على انطباع المفاهيم الواردة فى الشئون الناخلية والدولية على حد سواء .

يعد مشروع الميثاق الأوروبى - المتوسطى للسلام والاستقرار خطوة فى الاتجاه الصحيح . فهنا الميثاق لن ينشئ تنظيمات جديدة للأمن فى المشاركة الأوروبية المتوسطية ، ولكنه سيرسى أسس منظور أمنى أوروبى - متوسطى شامل تقوم الدول المشاركة فى إطاره بصياغة سياساتها الأمنية ، وتقوم المشاركة الأوروبية - المتوسطية من خلال المعايير التى أرستها بترابطة وتقييم التهديدات والسياسات الأمنية للدول المشاركة .

ولكن لكى يكون الميثاق المقترح أوروبياً متوسطياً بالمعنى الحقيقى ، فإنه ينبغى أن يعكس فلسفة إعلان برشلونة ، وتصورات الدول المشاركة . وفى تقديرنا ، فإن الميثاق المقترح فى حاجة إلى مزيد من التطوير حول خمسة أبعاد أساسية هى :

(١) توسيع نطاق صلاحيات الميثاق ليشمل الاضطلاع بدور فى ميدان تسوية الصراعات إقليمية بين الدول الأعضاء .

(٢) تحديد ميدان اختصاص الميثاق بحيث يكون هذا الميدان أوروبياً - متوسطياً بما يعنى رفع مستوى الشركاء المتوسطيين الجنوبيين لكى يكون لهم دور فى مناقشة القضايا الأمنية المتوسطية .

(٣) توسيع نطاق استراتيجيات تحقيق التعاون الأمنى بحيث تشمل التأكيد على أهمية حل المشكلات المتعلقة بالأراضى والحدود وإزالة مصادر التهديد الأمنى المتحتملة فى أسلحة الدمار الشامل .

(٤) تحديد متطلبات تطبيق إجراءات بناء الثقة وإجراءات بناء الثقة والأمن فى الصراعات المتوسطية .

(٥) الإشارة إلى الخصوصيات الثقافية للشعوب الأوروبية المتوسطية فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الانسان ، والديمقراطية ، والحكومية وغيرها .

الموقف الاسرائيلي

السوق الشرق اوسطية
الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	رفض عربي وفئور اسرائيلي في غياب الاساس الاقتصادي والامن	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	التقرير الاستراتيجي	يناير	٢٠٠٠	٢٨

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات
الموضوع الفرعى :	لوقوف العول : لوقوف الاسرائيلى	رقم المجلد :	السياسة والاقتصادية
المؤلف :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

مشروع الشرق الأوسط الجديد:

نقض عيسى وفتور إسرائيل في غياب الأساس الاقتصادي

أولاً : الفتور الإسرائيلي يصفى فرص للمشروع الشرق أوسطى:

والأممى

صيفه مؤتمر مدريد للسلام منذ أكتوبر ١٩٩١، وبالذات فيما يتعلق بفكرة المسارين المتفاوضين (المسار الثنائي والمسار المتعدد الأطراف). وتقوم الرؤية الأمريكية للمشروع الشرق الأوسط على ضرورة تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منظومة استراتيجية واحدة، وإنهاء كافة الصراعات الإقليمية في المنطقة، ونفى مقعمتها الصراع العربى - الاسرائيلى. فهذا الصراع لا يستمر - من وجهة النظر الأمريكية - الصراع الوحيد في المنطقة، ومن الممكن "دائرة" جميع أو معظم الصراعات الإقليمية من خلال صيغة تقوم على الربط بين السلام والأمن والتعاون الاقتصادي في بناء واحد، بحيث تسترجع هذه المكونات في أي اتفاق لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى. والمنطق الرئيسى وراء هذه الرؤية يقوم على أن من الممكن تسوية هذا الصراع من خلال خلق مصالح جماعية بين العرب واسرائيل، مما يجعل من تكلفة العودة إلى الصراع عالية جداً. وكان شيمون بيريز أكثر من اهتم في اسرائيل بصياغة ويلورة هذه الرؤية، وقامت رؤيته على ضرورة السعى إلى خلق مناخ جديد نسي الشرق الأوسط لتحقيق السلام والأمن والرفاهية. وعلى الصعيد السياسى، تتطوى هذه الرؤية على العمل على إيجاد مناخ موات لإعادة هيكلة المؤسسات الإقليمية بصورة جزئية، تتطوى على اندماج اسرائيل في المؤسسات الجديدة، وخلق مستوى أعلى من التعاون الإقليمى، بما يؤدي إلى تحقيق السلام والأمن لجميع دول المنطقة من خلال التنمية الاقتصادية والديمقراطية. وكانت هذه الرؤية متأثرة إلى حد كبير بتجربة الاتحاد الأوروبي، وبالذات فيما يتعلق بأهمية مؤسسات إقليمية منتخبة بشكل ديمقراطى. ويرى بيريز أن بناء الشرق الأوسط الجديد يمكن أن يتم من خلال مراحل متدرجة، ولكن للوصول إلى هذا

على الصعيد السياسى، ما زالت فكرة الشرق اوسطية مجرد طرح محدود النطاق والتأثير على الجانبين العربى والاسرائيلى. ولم يؤد نجاح اسود، باراك في انتخابات رئاسة الحكومة في مايو ١٩٩٩ إلى توليد أي قدر من قوة الدفع في اتجاه تحريك للمشروع الشرق اوسطى. فعلى الرغم من شيوع اعتقادات واسعة لدى العرب واليهود للمشروع الشرق اوسطى بأن هذا المشروع يسمى في فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية على الشرق الأوسط بأكمله، إلا أن حركة التناقضات السياسية في اسرائيل تكشف عن حقيقة أن فكرة الشرق اوسطية لا تحظى بالشمعية لدخول اسرائيل ذاتها، ولا حتى لدخول حزب العمل نفسه، حيث أن تياراً محدوداً فقط داخل هذا الحزب يترجمه شيمون بيريز هو الذى كان يبنى الفكرة، وذلك نسي إطار رؤية لمستقبل اسرائيل من خلال الاندماج نسي المنطقة، في حين ظلت الأغلبية في السلطة السياسية الاسرائيلية عموماً، وحتى لدخول حزب العمل، تنظر إلى شيمون بيريز بوصفه "خائلاً"، وإن تصوراته لبناء شرق اوسط جيداً تقتصر إلى الواقعية. وكان التركيز الرئيسى في السياسة السياسية الاسرائيلية ينصب أساساً على إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل وللخروج في مشروعات تعاون على أساس تتلقى أو ثلاثاً، بعيداً عن أفكار التعاون الإقليمى الشامل. وبالتالي، فإن فكرة الشرق اوسطية تستمر نسي جوهرها مجرد طرح نظري، يقتصر إلى التفكير، كما تنقصه التصورات العملية، حتى على الصعيد الاقتصادي. فقد برز المشروع الشرق اوسطى خلال عقد التسعينات، وكان ذلك مرتبطاً باتساع الحروب الباردة ونهاية الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج. وكان هذا المشروع بمثابة المصعد الرئيسى وراء

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

الهدف، وقامة كيان اقليمى يفرز مؤسساته المركزية الرسمية على غرار مؤسسات الاتحاد الاوروى، يتطلب توافر عدد من المتطلبات الرئيسية هى: تحقيق الاستقرار السياسى من خلال مواجهة المشكلات التى تهدد استقرار النظم والحكومات فى الشرق الاوسط، وعلى رأسها الاصولية الاسلامية،

وتحسين الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة، وضمان أمن جميع الدول، وتحقيق التحول الديمقراطى باعتباره خير ضمان للسلام والتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط.

أما على الصعيد العسكرى، فإن رؤيته بيريز للشرق اوسطية تتطوى على تنفيذ منظومة متكاملة من اجراءات بناء الثقة وضبط التسليح، ولكن فى ظل مجموعة محددة من الشروط، يتمثل اولها فى ضرورة التكامل بين اعمالي بناء الثقة وضبط التسليح والتسوية الشاملة، بحيث تكون اجراءات بناء الثقة وضبط التسليح مرتبطة ارتباطا مباشرا مع عملية التسوية السلمية . وفى هذا الاطار، فإن اسرائيل لن تقبل فرض قيود على قدراتها النووية سوى فى نهاية عملية التسوية السلمية، وبعد ان تقبل جميع دول المنطقة صراحة بشرعية وجود الدولة اليهودية، وتقبل التوقيع على اتفاقات سلام شامل معها. وفى الوقت نفسه، يشدد بيريز على ضرورة خفض مستوى التهديد، وذلك لأن من الضرورى ان نقسود اعمال ضبط التسليح الى احدث تحول هام ومؤثر فى مستويات التهديد العسكرى التقليدى وغير التقليدى التى تتعرض لها اسرائيل، مع ضرورة توفير عنصر الاستقرار الاقليمى فى المنطقة، لاسيما وان عدم الاستقرار سوف يكون عائقا حقيقيا امام عملية ضبط التسليح. وأخيرا، فإن من الضرورة - وفق هذه الرؤية - قامة آليات ومؤسسات متكاملة للتفتيش والتحقق، مع ضرورة ايجاد حلول عملية لمشكلة الانتهاك المفاجيء والأحادى الجانب لاتفاقات ضبط التسليح، لاسيما الانتهاكات التى قد تؤدى الى تمكين

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاسراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولى : الموقف الاسرائيلى	رقم العدد :	يناير
المصدر :	القرارير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

طرف ما من إمتلاك قدرة عسكرية هامة فى غضون مدى زمنى قصير جدا، ويرفض الاسرائيليون فى هذا السياق أية ترتيبات تضع عملية التفتيش والتحقق فى أيدى المنظمات الدولية .

وقد حاول شيمون بيريز بالفعل وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ خلال فترة ما بعد توقيع اتفاق اوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وكانت أبرز الخطوات التى اتخذت فى هذا الاطار تتمثل فى سلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية: السدار البيضاء (١٩٩٤)، عمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)،

والدوحة (١٩٩٧). الا ان الطرح الشرق اوسطى جابه تحديات عديدة، أبرزها ان كثيرا من الحكومات والقعاليات السياسية والفكرية فى العالم العربى نظرت بقدر كبير من القلق الى هذا الطرح. وحتى دخل اسرائيل، فان افكار بيريز لم تلق ترحيبا كبيرا فى الأوساط السياسية، بل حتى فى حزب العمل ذاته، ولم يكن للتركيز ينصب فى الأغلب على بناء شرق اوسط جديدا، بقدر ما كان للتركيز يتمحور حول رفع المقاطعة العربية لاسرائيل وتنشيط علاقات التبادل التجارى بين الجانبين.

وخلال فترة ما بعد وصول بنيامين نتانياهو الى الحكم فى اسرائيل، تجمد الطرح الشرق اوسطى تماما، وذلك فى اطار التجميد الكلى لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، حيث كان موقف حكومت نتانياهو يقوم على ضرورة تجاوز عملية التسوية وفق صيغة اوسلو من الاساس، لان هذه العملية ائت - من وجهة نظره - لاسرائيل الى حالة من الشلل الاستراتيجى، مما يدعوها الى العمل على صياغة عملية سلام واستراتيجية جديدة لها تركز على مبادئ وأسس فكرية جديدة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وكان نتياهاو يرى ان السلام الوحيد الممكن تحقيقه بين اسرائيل والعرب ليس هو السلام الاتساجلى الذى يسود بين الديمقراطيات، وإنما هو سلام مسلح وحذر يوفر لاسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربى عن استئناف الحرب، حيث انه من الممكن ان تتغير نوايا السلام نتيجة للظروف او لاستبدال الحكام. وفى هذا الاطار، كان نتياهاو يرى ان السلام الحقيقى بين الدول العربية واسرائيل يجب ان يقوم على اعتراف وتسليم للدول العربية بوجود اسرائيل بصورة مباشرة، ودون شروط. ولايكفى مجرد انتهاء حالة الحرب، وإنما ان تتخلى نظم الحكم العربية نهائيا عن السعى للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التفسير مصداقية عن طريق ابرام سلام رسمى معها، بما يشتمل عليه ذلك من الغاء المقاطعة العربية ضد اسرائيل ووقف البناء السبرى العربى الموجه ضدها وقبول مبدأ التعويض المتبادل معها.

وكان نتياهاو يرفض الربط بين هذا الاعتراف العربى وبين استجابة اسرائيل للمطالب العربية المتنوعة، وخاصة للمطالب الاقليمية، وإنما يمكن للعرب الاستفادة من السلام فى هذه الحالة فى تجنب انفسهم تكاليف الحروب الأخذ فى الازدياد، عسكريا واقتصاديا، كما يمكن لهم الاستفادة اقتصاديا وسياسيا من السلام مع اسرائيل من خلال إقامة جسر الى العالم العربى الصناعى من اجل جذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية جديدة.

وخلال فترة ما بعد تشكيل حكومة ليهود بىساراك فى اسرائيل، كان للتطور الرئيسى فى اتجاه لحياء مشروعات التعاون الاقليمى (فى اطار المشروع الشرق اوسطى) يتمثل فى استحداث وزارة لـ "التطوير الاقليمى" فى حكومة باراك، مع إسناد هذه الحقبة الوزارية الجديدة الى شيمون بيريز. وقد اختلفت التقييمات بشأن هذه الوزارة الجديدة. فقد اعتبر شيمون بيريز ان هذه الوزارة سوف تتولى مهمة تعزيز السلام فى منطقة الشرق الاوسط عن

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

طريق قائمة المشروعات الاقتصادية ذات البعد الاقليمي التي تزرع الأمل في نفوس أبناء المنطقة، وكان موقف بيريز يقوم على ان اسرائيل والدول العربية يجب ان تنتظر حتى الانتهاء من إنجاز التسويات السياسية، بل يجب تعزيز التعاون بين رجال الأعمال الاسرائيليين والعرب باعتبار ذلك مقدمة ضرورية لزرع الثقة بين شعوب المنطقة. وقد سمى بيريز الى تحقيق نوع من التكامل بين وزارة للتطوير الاقليمي وبين مركز بيريز للسلام، الذي تم تأسيسه عام ١٩٩٨ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي الاقليمي وتوجيه المشروعات الاستثمارية الدولية والاسرائيلية، خصوصا في الاراضي الفلسطينية كقائمة مناطق صناعية على الحدود الفاصلة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبين اسرائيل، وايضا باعتبار ذلك مقدمة للتطبيع السياسي والاقتصادي بين الدول العربية واسرائيل.

ولكن رؤية بيريز لم يكن لها ما يعززها في الواقع، حيث بدا من الواضح ان استحداث وزارة

لتطوير الاقليمي كان مجرد نوع من التوضيخ من جانب باراك لشيوعون بيريز، بدلا من وزارة الخارجية التي تولاهما ديفيد ليفي. وقد أكدت سياسة حكومة باراك بالفعل على عدم إيلاء قدر كبير من الاهتمام بنشاط هذه الوزارة الجديدة، حيث كان موقف باراك منذ البداية قلقا على ان الموازنة العامة الاسرائيلية لن تتحمل اى عبء لاقامة المشروعات الاقتصادية الاقليمية التي يتحدث عنها بيريز، رغم الفوائد السياسية والاقتصادية المزعومة من ورائها.

أضف الى ذلك، ان هناك اعتبارات شخصية بلغة الأهمية حكمت موقف باراك من الشرق اوسطية، تتعلق بالفروق الشخصية والفكرية والسياسية بين يهود باراك وشيوعون بيريز. ففكرة الشرق الاوسط الجديد تعتبر في الأسس فكرة شيوعون بيريز وتيار محدود داخل الحياة السياسية الاسرائيلية. اما البرنامج الانتخابي ليهود باراك ركز على التزامه بالاستمرار في طريق اسحق

مكتبة المشرق للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف الدولي : الموقف الاسرائيلي	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

رايين نحو السلام باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن الحقيقي والازدهار الاقتصادي لاسرائيل، الا انه أكد ايضا على اهتمامه بدفع مسيرة السلام امام من خلال الحفاظ على حدود امنة، كما أكد على ان اسرائيل لن تعود بأى حال من الاحوال الى حدود ١٩٦٧، ولن تسلم على امنها وأمن مواطنيها، وان أى تسوية سلمية يتم التوصل اليها سوف تكون مشروطة بالحفاظ على الأمن وبالقدره على الدفاع عن الدولة ومواطنيها، كما ان معظم المستوطنين سوف يظلون فى تكتلات المستوطنين فى المناطق التى تسيطر عليها اسرائيل. ولذلك، فإن باراك لم يكن مهتما بفكرة بناء شرق لوسط جديد، بقدر ما كان مهتما بالوصول الى تسوية تحقق لاسرائيل كافة مطالبها فى مجال الأمن والسيطرة الإقليمية.

ومن ناحية أخرى، فإن المنافسة للشخصية الشديدة بين يهود باراك وشمعون بيريز لعبت دورا هاما للغاية فى اعتماد باراك عن الطروحات السياسية والفكرية المرتبطة بشمعون بيريز، وبالأذات فكرة الشرق اوسطية. ففى فترة ما بعد فشل بيريز فى

انتخابات رئيس الحكومة عام ١٩٩٦، تنافس يهود باراك مع شمعون بيريز على رئاسة حزب العمل الاسرائيلي، مما دعا بيريز ومؤيديه، ومن بينهم السكرتير العام للحزب وقتذاك، نعيم زيفلى، الى شن حملة شعواء ضد باراك. ولكن الأخير تمكن رشيم ذلك من إقصاء بيريز عن رئاسة الحزب. ورغم ذلك استمرت الحرب الشعواء ضد باراك، الا انه تمكن من السيطرة الكاملة على الحزب وإقصاء نعيم زيفلى وتهميش جميع مؤيدي بيريز داخل حزب العمل، ولحل نفسه بمجزعة من المصاعدين المخلصين من العسكريين المساكين. واستطاعت المجموعة الجديدة بقيادة باراك بناء اليات جديدة للحركة داخل حزب العمل، كما تمكنت من وضع رؤية سياسية وبرنامج انتخابي جديد للحزب، يختلف الى حد كبير عن طروحات بيريز، وجعلت من حزب العمل قريبا الى فكر الليكود واليمين الاسرائيلي.

الموقف العربي

السوق الشرق اوسطية
الموقف العربي

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ازالة الحواجز الجمركية واطلاق حرية انتقال	عبد الجواد علي	الانترنت	٤١٤٢٦	٢٠٠٠/٥/٨	٣٤
٢	المبادئ العامة عن الميثاق الاوروبي - المتوسطي	ابراهيم البحراوي	الانترنت	٤١٤٤٢	٢٠٠٠/٥/٢٤	٣٧

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد علي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العدد :	٤١٤٢٦
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٨

مجلس الشوري يناقش «السوق» العربية المشتركة:
إزالة الحواجز الجمركية وإطلاق حرية انتقال
الأفراد ورؤوس الأموال بين البلاد العربية

تابع المناقشات : عبد الجواد علي
واصل مجلس الشوري - في اجتماعه لأمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي - مناقشة موضوع «السوق» العربية المشتركة، حيث لُكِدَ التَّوَابُ في مناقشتهم أن إنشاء هذه «السوق» أصبح ضرورة حياة لمواجهة التكتلات الدولية وتحقيق النهضة الاقتصادية العربية، وإن تحقيق هذا الحلم الذي ولد عام ولم يتقدم خطوة حتى الآن، يحتاج إلى 1964
تذليل العقبات التي تحول دون تحقيقه على أرض الواقع، وفي مقدمتها إزالة الحواجز أمام انتقال الأفراد، ورأس المال بين الدول العربية، وإن للتكتل العربي يمثل سدا في مواجهة طغيان العولمة، واتفاقيات الجات وكذلك ضمان استخدام الاستثمارات العربية بالشكل الأمثل لمصلحة الشعوب العربية.
وفي بداية الجلسة قال محمد قرشي: إن «السوق» العربية المشتركة ضرورة حياة وليست ترفاً، وهو ما سبق أن لُكِدَ الرئيس حسني مبارك، حيث إن التكتلات الاقتصادية الصاعدة في العالم تستأثر على نحو ٨٥% من التجارة العالمية بفضل شركاتها المتعددة الجنسية الصاعدة، وتشمل مجالات السلع الغذائية والزراعية والتعدين، وفي مقابل هذا نجد تخلفاً حاداً في حركة التجارة بين الدول العربية، لأن العرب يعتمدون على العالم الخارجي في حركة تجارتهم، وعلى الرغم من هذا فإننا نتطلع بصدد إلى إقامة سوق عربية مشتركة لزيادة حركة التكامل الاقتصادي العربي، والمهم أن نبدأ البداية الجادة، وهذا يتطلب بناء المشروعات الأساسية وزيادة حجم التجارة البينية العربية، وذلك عن طريق إقامة قاعدة مطومت عن فرص الاستثمار المتاحة، ولابد أن يسهم النشاط الشعبي من خلال الأفراد والجمعيات في دعم إنشاء «السوق» العربية المشتركة، ولابد من إنشاء بنك عربي يعمل لدعم خدمة هذا الهدف القومي بإقامة سوق عربية مشتركة لأن القوة الاقتصادية أساس البنيان السياسي والاجتماعي للدول العربية. ولنتذكر قول الله تعالى: واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا.
ولك الدكتور محمد نجيب حسني أن مناقشة هذا الموضوع الآن جاء في وقته تماماً لأن العالم يروج بتكتلات اقتصادية عملاقة، وليس من مصلحة العرب أن نظل في جزر منعزلة وسط هذه التكتلات، إن للتكتل العربي يمثل سدا في مواجهة طغيان اتفاقية الجات، وإن إقامة «السوق» العربية يعطي العرب قدراً أوسع من الحرية في مواجهة هذا الخطر، كما أن للتكتل الاقتصادي العربي يمكن أن يواجه القوة الاقتصادية الإسرائيلية. وقال: إن القوة الاقتصادية تعطي قوة للعمل السياسي، كما أن الوحدة الاقتصادية تدعم التقارب السياسي بين الدول العربية وهو غاية مشروعة. إن مصر مدعوة للقيام بدور

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	عبد الجواد علي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العدد :	٤١٤٢٦
المصدر :	الانترنات	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٥/٨

نبذ الخلاف

ولوضحت الدكتوراة زينب المبيكي أن جهود الرئيس مبارك تكشف عن مدى حرصه على رفعة المواطن العربي في كل مكان، ولأحيى جهود المبدية سوزن مبارك في مجال دعم التنمية الاجتماعية، وأهنتكم جميعا بمناسبة عيد ميلاد الرئيس مبارك وأدعو الله أن يجمعنا دائما على الخير.

وقال حسين العشي: إن الوحدة الاقتصادية العربية يمكن أن تكون مجالا لدعم والتعبير عن الإرادة العربية الواحدة، إن دعوة «السوق» العربية المشتركة لا تعني إعادة توزيع الثروة، وإنما تحقيق النهضة العربية الشاملة، وهذا يحتاج إلى التكامل ونبذ أي خلاف سياسي لمصلحة الأمة العربية جمعاء، وأشار إلى مثال مشاركة إيران في مشروع مصري للفلز والنسيج، وفي ظل الخلاف الطويل مع إيران لم تسحب إيران مساهمتها في المشروع بل دعت مساهمتها حتى أصبح هذا المشروع الآن من أجح المشروعات التي تصدر إلى أكثر من ٥٥ دولة في العالم بينما تزي العرب يسحبون أي مساهمة مالية لهم في أي مشروع بمجرد حدوث أي خلاف سياسي!

وقال: إن العرب يجب أن يعملوا بفكر راق في المجال الاقتصادي لأن هذا من شأنه أن يكون دعما للفكرة «السوق» العربية المشتركة وتحقيقها على أرض الواقع والاستفادة من الثروات الطبيعية المتاحة مثل البترول وإعادة استثمار العائد في دعم مشروعات التنمية العربية لمصلحة الوحدة الاقتصادية العربية.

وقال إبراهيم خليل هندي إن العالم العربي يترك بالعديد من الموارد والمقومات الاقتصادية، وهذه كفيته لتحقيق «السوق» العربية المشتركة، ولكن هناك أيدي خفية تلعب من وراء ستار لمحاربة التنمية الاقتصادية في العالم العربي وفي مصر بالتحتيج فطحي مسيل المثال نجد إحدى الهيئات الدولية تنشر مطومات غير صحيحة عن الأرض

المصري، لمجرد أن مصر عطلت صفه تجاريه مع اليابان لتصدير الأرز المصري، فتوقف تصدير هذه الصنفه، إن هذه الأيدي الخفية تريد ضرب أي تطور اقتصادي عربي، وتساعل عن دور الجهود الأهلية والجمعية لدعم دور الرئيس مبارك في تشجيع الصادرات إلى الخارج وتحقيق النهضة الاقتصادية لمصر والعالم العربي.

الإرادة السياسية

وأشار طلعت ناصر إلى أن هناك عقبات تقف دون تحقيق «السوق» العربية المشتركة، والمؤسف أن مصر هي التي تلزم دائما من جتيها بأي اتفاقيات مع الدول العربية، لا بد من تذليل هذه المعوقات حتى يتم تفعيل إطار التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ولا بد من إرادة سياسية قوية لتحقيق «السوق» العربية المشتركة. وقال عبد الإله عبدالمجيد إن هذا التقرير جاء تعبيراً عن حلم الرئيس مبارك في الوحدة الاقتصادية العربية لمواجهة الهيمنة الدولية الأحادية على حركة الاقتصاد العالمي بقيادة أمريكا التي تريد أن تضرب كل تنمية في دول العالم الثالث المسمى بالدول النامية الآن، وواجبنا أن نعمل جاهدين كعرب لتحقيق «السوق» العربية المشتركة.

وقال بركات الطحاوي إن فكرة إنشاء «السوق» العربية المشتركة بدأت منذ علم ولكن الإنكسفات المالية والبشرية متوافرة، ولم ينجز هذا الحلم لأن هناك معوقات 1964 تقف ضد إقامة هذه «السوق» من حق المواطن العربي أن يعرف هذه المعوقات خاصة أن «السوق» العربية لا تضر أحداً، إن «السوق» العربية المشتركة كفيته بحماية الاقتصاد العربي من أخطار التكتلات والعولمة الاقتصادية، ولأحيى الرئيس مبارك الذي جعل قضية «السوق» العربية من أولويات اهتمامه من أجل دعم الاقتصاد العربي.

وقال زكي شويدي: لا بد أن يسعى العرب جاهدين لإقامة قاعدة صناعية قوية لأن هذا يدعم «السوق» العربية المشتركة، ولا بد أن يكون هذا في إطار من التكامل وليس للتفلس حتى لا تكرر صناعة واحدة في عدة دول عربية بل لا بد أن تكمل الدول العربية ببعضها بعضاً.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ابراهيم البحراوي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العدد :	٤٤٤٢
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٥/٢٤

المبداء والغلبة عن الميثاق الأوروبي - المتوسطي
بقلم : د. ابراهيم البحراوي
أستاذ بجامعة عين شمس

لتوجه بهذه الرسالة الى مؤتمر رؤساء البرلمانات الأوروبية المتوسطية المنعقد حاليا بالاسكندرية أملا ان تساعدهم على اتخاذ موقف عدل ومتوازن عند مناقشة المشروع الذي طرحته لمتابيا ووافقت عليه المجموعة الأوروبية لصياغة ميثاق أوروبي متوسطي للسلام والأمن في مؤتمر شتوتجارت بالمتابيا عام ١٩٩٩ والذي مازال يمثل مسودة تحت الإعداد النهائي ان النخبة الثقافية العربية علة والمصرية خاصة تري في المشروع المطروح تحت عنوان خطوط استرشادية حول تطوير الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام والأمن خلا مناهجيا متصدا من جانب من صاغوه ومن جانب من وافقوا عليه واعتبروه صالحا كمشروع نهائي على الجانب الأوروبي وإذا كان المشروع المذكور يؤكد ان وظيفة الميثاق تركز على (منع الصراعات) بين دول الشراكة الأوروبية المتوسطية وهي الوظيفة التي تتصرف الى المستقبل وصراعاته المحتملة ويتجاهل وظيفة (تسوية الصراعات) التي تتصل بالجدل حلول عادلة للصراعات الراهلة.. لئلا نضع تحت أنظار الموفقين على المشروع من للشركاء الأوروبيين مشاهد ملتبهة تجري على رمي البصر قريبا من الحدود المصرية «الشرقية» منذ أسابيع تعبر عن الأحاسيس الفلسطينية الصيق بالظلم القومي الذي تنزله به دولة الاحتلال اسرافيل (العضو في الشراكة الأوروبية المتوسطية) سواء بالقطاع مسلمات من الأرض المحتلة في الضفة الغربية وغزة واستيطانها أو سواء برفض تطبيق الاتفاقيات الموقعة والتي تنص على إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين بحجة ان لديهم ملطخة بالدماء في الوقت الذي يتباهي فيه قادة اسرافيل السياسيون في حملاتهم الانتخابية بأسجادهم السابقة في سفك الدم الفلسطيني وارقة اكبر كمية منه ضاربين المثل الصريح على جسارة يحصلون عليها في تطبيق المعايير المزدوجة وموجهين ضربة قاتلة للمبداء التي تروج لها وثائق للشراكة الأوروبية المتوسطية حول نشر روح التسامح ودعم لاجراءات بناء الثقة بين شعوب الشراكة على ضفاف البحر المتوسط نحن انن نضع تحت أبصار الشركاء الأوروبيين تلك المشاهد الملتبهة والتي سقط فيها برصاص الاحتلال الاسرائيلي ما يقارب الالف جريح من الشبان والاطفال الفلسطينيين الذين يخرجون كل يوم لتسويق الثقلت التي تشوارع مطالبين باطلاق سراح اسراهم ويهتفون بحق تقرير المصير الذي اكدت عليه وثيقة برشلونة للشراكة عام ١٩٩٥) فيجلب عليهم من قوات الاحتلال الاسرائيلية برصاص التسامح وطلقات بناء الثقة!!!

الأدهى من ذلك يضرب البرلمان الاسرائيلي الشريك الأثير لذي الاتحاد الأوروبي وبأغلبية مسلقة في يوم الأربعاء الموافق ١٧/٥/٢٠٠٠ اي منذ ايام قليلة المثل الأعظم لبرلمانات المنطقة وشعوبها في احترام حقوق الانسان ذلك المبدأ الذي تعتبره أوروبا الموحدة اهم مبداء الشراكة وتلك بالقرار مشروع قتلون بهتف الى منع اعادة اي لاجيء فلسطيني طرده اسرائيل الى أرضه ما لم يوافق على عودته أكثر من نصف اعضاء الكنيست الموقرين.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق أوسطية	اسم كاتب المقال :	ابراهيم البحراوى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى	رقم العدد :	٤١٤٤٢
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٢٤

ولخيرا وليس اخرا في المشاهد الملتزمة للمنظم القومية والشحن العكسي للمنظمة بمبادئ احترام الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة الذي تعتبره المجموعة الأوروبية أساسا للمشاركة مع دول البحر المتوسط الجنوبية «الشرقية» يضرب البرلمان الاسرائيلي في نفس يوم الأريعام المنكر مثلا آخر يسد طعنة نافذة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على ارض الغير بالقوة ووفقا عين ميثاق السلام والأمن للشراكة الأوروبية المتوسطية بقرار مشروع قانون آخر في القراءة التمهيدية وباغلبية ساحقة كذلك يكرس قانون ضم القدس المحتلة بالقوة العسكرية ويمنع لحدوث اي تغيير في صلاحيات ومنطقة نفوذ البلدية الاسرائيلية في المدينة او لمكانية نقل جزء من هذه الصلاحيات الى جهة اخرى اي ان غالبية اعضاء الكنيست الموقرين يجيزون مبدأ الاستيلاء على اراضي الضفة المحتلة ، القادة المقطوعه ، المطالبة ، في المستقبل ، عداوة متبادلة لأرض القدس المحتلة تعيدها الي اصحابها الشرعيين.

والسؤال المطروح الآن علي اصحاب المساعدة من رؤساء البرلمانات الأوروبية المجتمعين في الاسكندرية مع نظرهم من جنوب وشرق البحر المتوسط.. يقول.. كيف يستقيم يا اصحاب المساعدة ان توفقوا علي الخطوط الاستراتيجية لتطوير الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام والأمن والمطروحة في شتوتجارت وهي والقعة في هذا الخلل المنهجي الداعي الي السفيرة بتركيزها علي وظيفة (منع الصراعات) وتجاهل وظيفة (تسوية الصراعات)!!

تري هل تنظر الوثيقة بوضعها الراهن الي احتجاجات الشبان الفلسطينيين ضد المظالم القومية التي تنزلها بهم اسرائيل علي قها من أشكال الصراع التي يجب منعها وتوجيه قوات دولية لإخداها او لمساعدة القوات الاسرائيلية علي ذلك؟ ولم لا يكون الأمر كذلك طالما ان مهمة ميثاق السلام والأمن هي منع الصراعات وليس تسويتها تسوية عادلة ترفع المظالم عن الشعوب المظلومة؟

ومن ناحية اخرى اذا ما قصرنا وظيفة الميثاق في منع الصراعات الي المستقبل مع تجاهل وظيفة تسوية الصراعات الراهنة.. ألا يكون للنتج العكسي هو تكرير وتروسيخ اوضاع الظلم القومي في الحاضر وترك المعتدي القوي يفرض التسوية الظلمة التي يتيحها له سكوننا فإذا ما احتج الطرف المظلوم والمطلوب علي أمره في المستقبل أصبحت وظيفة الميثاق منع احتجاجه باعتباره منعا للصراعات بغض النظر عن أسبابها العادلة!! أم ان المقصود بوظيفة منع الصراعات مع تجاهل تسوية الصراعات الراهنة وثيقة شتوتجارت هو محاصرة حالة الصراع الراهنة بين الفلسطيني المظلوم والاسرائيلي الظالم في دقرتها الضيقة ومنع انتشارها خارج هذه الدائرة؟ وأي مثل تضربه للشراكة الأوروبية المتوسطية في هذه الحالة.. هل هو مثل محاصرة الضحية حتي لا تقلت من الوحش الذي يصارعها كما كان الحال في حلبات المصارعة الرومانية القديمة أم هو مثل تضربه لشعوب اخرى بان تنصاع الي الظلم القومي ولا تؤثر عليه حتي لا تلقى مصير الضحية المحاصرة؟

ان الخلل المنهجي يا اصحاب المساعدة رؤساء البرلمانات الأوروبية في وثيقة شتوتجارت لا يخفي عن اعينكم ونتججه الوحشية علي السلام والأمن لا يمكن ان يظلموا عاكس.. فصراعات اليوم حتي وان اُخمدت بالقوة والحصر.. في حالة تجاهل تسويتها تسوية عادلة بجهد القلمي اوروبي متوسطي فاعل.. ستبقى جذورها متقدة وسرعان ما تشعل الاكليم باللهب فور هبوب الرياح المنشطة ويقتلي فإذا شئنا ان نضع ميثاقا فريلا بمنع الصراعات في المستقبل فلا بد ان نؤكد فيه ان أساس المنع هو تسوية الصراعات الراهنة تسوية عادلة تستند الي مبادئ اعلان برشلونه ١٩٩٥ والذي نص علي حق تقرير المصير للشعوب وعلي مبدأ عدم جواز الاستيلاء الارض بطريق القوة وعلي قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ وهذا هو الطريق لآقرار الأمن والسلام في المستقبل وليس الخلل المنهجي الوافض في وثيقة شتوتجارت ويتصحح هذا التناقض بين وثيقة شتوتجارت ووثيقة برشلونه يصبح الطريق معبدا لمبادئ التسليم والاحترام المتبادل بين الشعوب.

البدائل - عام

السوق الشرق اوسطية

الموقف العربي

البدائل : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	جهود الاطار الاممي الاستراتيجي لمشروع الشرق الاوسط	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	التقرير الاستراتيجي	يناير	٢٠٠٠	٣٩

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	المؤلف العربي : البعثات : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

جمود الاطوار الأمنى - الاستراتيجى

لمشروع الشرق الأوسط :

على الرغم من الأسبقية الواضحة للاعتبارات الاقتصادية في المشروع للشرق الأوسطى، إلا ان الجوانب الاستراتيجية لهذا المشروع تتغلل ركيزة جوهرية، بل ربما كانت هي الفكرة الاساسية وراء طرح هذا المشروع في عقد التسعينات، مثلما كان الحال منذ البدايات الأولى لطرح هذا المشروع.

فقد كانت الطروحات الأولية لهذا المشروع مدفوعة منذ البداية بالاعتبارات الاستراتيجية للبحث. فقد دخلت فكرة الشرق اوسطية الى الفكر الاستراتيجى الغربى منذ الحرب العالمية الاولى، حينما توجهت قوات الحلفاء في تلك الفترة نحو تنسيق

انشطتها العسكرية في الشرق الاوسط، ثم اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا خلال الحرب العالمية الثانية بانشاء قيادة الشرق الاوسط بواسطة كل من بريطانيا والولايات المتحدة من اجل تنسيق عملياتهما العسكرية في المنطقة. وفي اوائل الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا اذمصاص منطقة الشرق الاوسط في خططهما الاستراتيجية الرامية الى تعزيز موقفها الاستراتيجى في مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الاشتراكية. وقد تبلورت هذه المحاولة في سياق عدد من الأطر المؤسسية والتنظيمية، مثل خطة جونسون عام ١٩٥٣، التى كانت تهدف الى تنمية حوض نهر الاردن، وحلف بغداد الذى كان يضم العراق وتركيا وايران وباكستان، الا ان جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : البديل عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وقد تلقى هذه الرؤية قدرا عاليا من قوة الدفع منذ اوائل التسعينات، كما سبق ان ذكرنا. ولكنها صارت ترتبط بمرتكزات جديدة مثل التحالف الاستراتيجى للتكيد بين اسرائيل والولايات المتحدة، والمعنى الى ادخال مصر ودول الخليج العربية الى النظام المقترح، ثم ادخال دول عربية رئيسية اخرى - وبالأذات سوريا ولبنان - بعد استكمال عملية التسوية بينها وبين اسرائيل. وتهدف هذه الرؤية الى تقوية عملية التسوية للعربية - الاسرائيلية وتلمين تدفق النفط الى الاسواق العالمية ولحتواء العراق ويران، ومحاربة التطرف باعتباره عدوا جديدا للسلام والاستقرار فى المنطقة.

وتعتبر عملية ضبط التسلح بمثابة الحلقة المحورية فى الشروع الشرق اوسطى، كما تعتبر ركيزة جوهرية فى اى اتفاقيات للتسوية الشاملة للصراع العربى - الاسرائيلى. الا ان هذه العملية بدورها شهدت جمودا منذ فترة ليست بالقصيرة. ولم يكن هذا الجمود مرتبطا بوصول حكومة بنيامين نتانياهو الليكودية الى السلطة، ولما كان سابقا على ذلك، حيث وصلت مباحثات لجنة الامن الاقليمى وضبط التسلح (التي تجرى فى اطار المفاوضات المتعددة الاطراف) الى مرحلة الجمود خلال فترة حكومة رابين - بيريز (١٩٩٢ - ١٩٩٦) بسبب

تباعد الرؤى والمواقف بين الجانبين العربى والاسرائيلى تجاه قضايا ضبط التسلح.

فالموقف الاسرائيلى يقوم على التعامل مع قضية ضبط التسلح فى الشرق اوسط بدرجة كبيرة من التشاؤم وعدم الحماس. ومن حيث المبدأ، هناك تناقض أصيل بين المفهوم الأمنى الاسرائيلى وبين مفهوم ضبط التسلح. فقد تشكل المفهوم الامنى الاسرائيلى فى ضوء الافتراض بان وجود كيان دولة اسرائيل ذاته كان محل تهديد من جانب الدول

مكتبة الأبحاث للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	الموقف الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العربية، وانها تحتاج بالتالي الى الحفاظ على امنها وبقائها من خلال الأدوات العسكرية، وبالاعتماد أساسا على قدراتها الذاتية. وبالتالي، فإن هذا المفهوم الأمني يتعارض في الكثير من مبادئه مع مقتضيات ضبط التسلح، حيث إن مفهوم ضبط التسلح يستلزم بالضرورة اجراء تخفيضات حقيقية فسي الاسلحة والمعدات والقوات الخاصة بكل طرف من الاطراف المعنية، كما يتطلب تنازلات قديمة من جانب تلك الاطراف ... وما الى ذلك من المستلزمات التي قد لا تتفق كثيرا مع مضامين المفهوم الأمني الاسرائيلي. وفي نفس الوقت، تتخذى المخاوف الاسرائيلية من عملية ضبط التسلح على الميراث العدائلي الطويل بين العرب واسرائيل، وللتأثر ايضا بالاختلال القائم بين الجانبين في مقومات القوة الشاملة. ويذهب الاسرائيليون في هذا الإطار الى ان اتفاقات ضبط التسلح، مهما كانت متوازنة او متكافئة، لن تترك تأثيرات متساوية بين العرب واسرائيل، حيث ان الالتزامات التي سوف تفرض عليها بموجب هذه الاتفاقات سوف تكون ذات آثار ضاغطة على الامن الاسرائيلي، علاوة على الاعتقاد بان العرب لن يلزموا انفسهم تماما بمثل هذه الاتفاقات، حيث تقوم وجهة النظر الاسرائيلية في هذا الصدد على ان الطابع اللاديمقراطي للنظم العربية يمكن ان يؤدي الى تقويض اتفاقات ضبط التسلح الاقليمي حال حدوث تغيير سياسي في الدول العربية المعنية. اضافة الى ذلك، إن اسرائيل لن تستطيع معقبة اى دولة عربية تنتهك اتفاقات ضبط التسلح، فضلا عن ان الاسرائيليين يذهبون في اطرار تصبهم للمستقبل الى ان الالتزامات المفروضة على

مكتبة الفكر للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البتائل : عام	رقم المجلد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

اسرائيل بموجب اتفاقات ضبط التسليح قد تشكل قيودا على اية احتياجات أمنية قد تحتاجها اسرائيل مستقبلا، حتى وان لم تكن هذه الاحتياجات منظورة في الوقت للراهن .

وعلى هذا الأساس، يتلخص جوهر المفهوم الاسرائيلي لضبط التسليح في ان الالتزامات التي يمكن ان تتعهد بها اسرائيل في هذه العملية يمكن ان تؤدي الى التأثير سلبا على الردع الاستراتيجي الاسرائيلي، الأمر الذي لن يكون مقبولا مالم تكن اعمال ضبط التسليح مندرجة في إطار اتفاقات تسوية سلمية، بل وفي إطار تحولات كبرى في هيكل القوات المسلحة العربية، وبما لا يتضمن فقط سوريا والأردن، ولكن يشمل الدول العربية الرئيسية الواقعة خارج نطاق خطوط المواجهة.

وفي المرحلة النهائية من عملية السلام، يمكن ان يقبل الاسرائيليون مناقشة عملية فرض قيود على القدرة النووية الاسرائيلية، وتتمسك اسرائيل بالاحتفاظ بخيارها النووي حتى نهاية عملية التسوية، انطلاقا من انه اذا تخلت اسرائيل عن الردع النووي، فان للدول العربية قد تصود مجددا الى الحرب. ولكن يعتبر الحد من القوات التقليدية العربية شرطا مسبقا حويا للقبول فرض قيود على الأسلحة النووية والأسلحة الصاروخية بعيد المدى للمملوكة لاسرائيل . ومن دون قبول الدول العربية لاجراء تخفيضات رئيسية على قواتها التقليدية، تصبح المطالبة بإزالة القدرات النووية الاسرائيلية بمثابة محاولة من الدول العربية لامتلاك القدرة على شن حروب ضد اسرائيل، دون ان يكون هناك متعلق بشأنه، حسب بعض المصادر الاسرائيلية .

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	المؤلف العربي : البدائل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

وتطبيقا للمنظور السابق، يدعو شيمون بيريز الى ضرورة بناء نظام قلميى للمراقبة والتفتيش، انطلاقا من ان الاطار الاقليمي للأمن سوف يشكل رادعا للعدوان، كما انه سوف يساعد على تنفيذ واستقرار اتفاقات ضبط التسليح التي يمكن ان تتفق عليها الاطراف المعنية، لاسيما من خلال إسناد وظائف معينة لهذا النظام الأمني الاقليمي، وبالفات في المجالات التالية:

١- تفكيك هيكل القوات المسلحة القائمة ودفع أعمال ضبط التسليح، وذلك من خلال تنفيذ برنامج قلميى لجمع البيانات والمعلومات عن الأنشطة العسكرية، وكتابة التقارير عنها الى جميع الاطراف المعنية، وذلك باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك الامار للصناعية في ظل مشاركة القوى الكبرى .

٢- للتصدي للمشكلات الأمنية الاقليمية التي قد تطرأ في الشرق الأوسط عقب استكمال عملية التسوية السلمية، حيث تذهب بعض التصورات الاسرائيلية الى ان المشكلات الامنية الرئيسية في المنطقة سوف تتمثل في : عدم الاستقرار داخل النظام الاقليمي، الأعمال الانتقامية، إمكانية التكرار من حالة السلم والارتداد الى دوامة لا تنتهي من الصراعات الدينية والعرقية والاقتصادية. وفي هذا الاطار، سوف يستهدف نظام الامن الاقليمي إيقاع مصادر الصراع كالمدة، بما يساعد على منع أي صراعات محتملة قد تنشب بسبب القصور في دقة الاتصالات بين الاطراف المعنية .

٣- استئصال احتمالات حدوث أية مفاجآت تكتيكية من خلال قائمة لجهاز مستقلة تتولى الإشراف على أعمال الامن وضبط التسليح، مع إعطاء هذه الأجهزة السلطات والقدرة على العمل وقت الضرورة، جنبا الى جنب مع تنفيذ الأعمال الرقابية الروتينية الرامية الى اعداد تقارير دورية

مكتبة الأمل للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : الباتل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

تقدم الى القوى الكبرى للضامنة. وفي حلة لنقطاع للقنوات الدبلوماسية بصورة مؤقتة خلال الازمات، فان الطروحات الاسرائيلية تؤكد على ضرورة وجود قوت يمكنها التعمل بصورة فورية مع حالات العدوان الفعلي.

وفي المقابل، فان الاطراف العربية - وبالذات مصر وسوريا - تكتبي موقفا مختلفا، حيث تحتل عملية ضبط التسليح مكانة محورية في المفهوم المصري لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وبناء نظام اقليمي جديدا في الشرق الاوسط وترتكز أهمية هذه العملية من وجهة النظر المصرية على ان التوصل الى اتفاقات متوازنة ومستقرة لضبط التسليح بين الدول المعنية في الشرق الاوسط سوف يمثل

الضمانة الحقيقية لاستمرار العملية السلمية وبناء قاعدة للثقة المتبادلة فيما بين تلك الاطراف، علاوة على ان ضبط التسليح سوف يساعد بصورة اكثر فاعلية على تحقيق التوازن الاستراتيجي وضبط العلاقات الصراعية وتوجيه حصة اكبر من الموازين الدفاعية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية في تلك الدول. ولذلك، فان الموقف المصري يقوم على ثلاث ركائز رئيسية من هذه القضية، تتمثل اولاهها في التأكيد على الأهمية المحورية لمبادئ التساوي والشمول فيما بين جميع الدول، وتؤكد ثنائيتها على كفالة التوازن الامني لجميع دول المنطقة كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، بدون استثناء، بينما تشدد ثالثتها على ضرورة اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، والربط بين مختلف نوعيات الاسلحة.

وفي هذا الاطار، تؤكد السياسة المصرية على ان قضية الامن وضبط التسليح ينبغي ان تعالج وفق صيغة جديدة تركز على المساواة بين كافة الدول واحترام الاتراصات المتبادلة والتسوية العادلة والشمالة للصراع العربي - الاسرائيلي. وتقوم هذه الصيغة المصرية المقترحة على ان المنطقة مقبلة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربي : البديل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

على علاقات سلام تتطلب تضامناً كافة الجهود الإقليمية والدولية للتعامل مع قضية ضبط التسليح بكل لتوازن والأمانة، مما يقتضى ان تعالج اعمال ضبط التسليح من منطلق تحقيق التوازن الامنى لسدول المنطقة، كما وكيفا، بما يضمن لمن الجميع، من دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها. وفى هذا الاطار، تؤكد مصر على ان قضية الامن الاقليمى وضبط التسليح يجب ان تعالج على أساس اخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية، بما فى ذلك المخزون منها، وان يكون كل شيء رهنا بتطبيق اللوائح للولاية التى تخضع بموجبها هذه الأنشطة للشراف الدولى، مما يقتضى انضمام كافة الدول فى المنطقة الى معاهدة منع الانتشار النووى، بحيث يكون ذلك خطوة لولى نحو التخلص منها بمختلف الوسائل والاعلان عن المخزون من تلك الأسلحة فى اطار من الشفافية (Transparency) المطلوبة من دول تستعد لحالة سلام شامل، والاتفاق على برامج تدميرها . وفى غيبة

ذلك، لا يمكن التقدم نحو حركة ايجابية فعالة لضبط التسليح فى مختلف فروع الكيمائية والبيولوجية والتقليدية، بالإضافة الى ضبط حالة التسليح الصاروخى، والتي يجب ألا يسمح فيها بميزة لطرف دون اخر، تحت أى مسمى من المسميات.

وقد عبرت مصر عن موقفها من قضية ضبط التسليح فى العديد من المناسبات. فى اجتماعات لجنة ضبط التسليح والامن الاقليمى فى المباحثات متعددة الأطراف، اكدت مصر مرارا وتكرارا على أهمية مبدأ التمازى فى ضبط التسليح بين جميع دول المنطقة، مع رفض توسيع فجوة التسليح بين العرب وامرأول، علاوة على الدعوة الى تقييد انتقال التكنولوجيا الحديثة التى تعد عنصرا جديدا من عناصر سباق التسليح، خصوصا من حيث استخدامها العسكرية فى الفضاء الخارجى. وقد اكدت مصر ايضا على ان الامن الاقليمى يتحقق فقط

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

من خلال التوازن، وليس من خلال التفوق العسكري لأى دولة، الأمر الذى يقتضى من جميع الأطراف الالتزام بآليات النوايا الحسنة والالتزام بجدية بما يتم التوصل اليه من اتفاقيات فى المراحل القادمة، بحيث يؤدي ذلك الى التوصل الى وضع ترتيبات اقليمية للأمن عبر الاتفاقيات التى يمكن التوصل اليها، على ان تتضمن هذه الاتفاقيات قضية خفض التسلح، مع توضيح للترتيبات الثنائية والمتعددة للأمن. وبالمثل، أكدت السياسة المصرية على ضرورة الالتزام بمبدأ شمولية موضوع ضبط التسلح، مما يقتضى تنفيذ أعمال ضبط التسلح هذه وفق مبدأ "الرابط" (Linkage)، بين جميع انواع اسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية) ووسائل إيصالها . ومن ثم، فإنه عندما انتهى مؤتمر نزع السلاح من رفع اتفاقية نزع الاسلحة الكيميائية لى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعربت مصر عن تأييدها الكامل - من حيث المبدأ - لمسيرة نزع الاسلحة الكيميائية ووصولها الى صورة اتفاقية دولية تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح، بل وأكدت مصر موافقتها المبدئية الكاملة على اطار ومضمون الاتفاقية كما رفعت من مؤتمر نزع السلاح الى الجمعية العامة، إلا أنها رأت

ضرورة عدم التعامل مع هذه الاتفاقية بوصفها جزءا معزولا عن الجهود الأخرى المتعلقة بنبأى اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها اتفاقية منع الانتشار النووى ونظام الضمانات والتفتيش الدولى عليها، وتوفير ضمانات دولية ذات مصداقية لها، مما يقتضى من وجهة النظر المصرية الرابط بين جملة هذه الجهود. وعلى هذا الأساس، يبدو واضحا ان السياسة المصرية تركز على ان اجواء السلام تبقى خلق توازن اقليمي اكثر استقرارا وامنا

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : البدائل : عام	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

يرتكز على معدلات انفي من الإنتاج التقليدي، مبع
ازالة اسلحة الدمار الشامل نهائيا، على ان يقوم هذا
التوازن على اساس التساوى والشمولية، بحيث يمكن
ان يؤدي في النهاية الى استقرار الأزمات والتوازن
الاستراتيجي وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفلتان
لخدمة جهود التنمية الاقتصادية في دول المنطقة،
وهو ما يتعارض حتى الآن مع التصور المملد في
اسرائيل.

ويضيف هذا التعارض عقبة جوهرية اخرى امام
مشروع الشرق اوسطية تبدو بمثابة مجرد تصور
نظري محض لدى تيارات هلمشية للغاية على
الجانبين العربي والاسرائيلي، ولا تعود هلمشية هذا
التيار الى جمود عملية التسوية فقط، ولكنها ترتبط
ايضا بالعديد من الاشكاليات النظرية والعملية
المرتبطة بهذه الفكرة ذاتها، مثل التباعد الشديد في
المواقف والرؤى حيال مجالات التعاون الاقليمي
المقترحة، ولاسيما حول اولويات كل طرف من
الطرفين العربي والاسرائيلي، بالاضافة الى صعوبة
التحديد الدقيق للدول التي يفترض ان تنحل في اطار
هذا التعاون بحكم اتعالم التحديد الجغرافي الدقيق
لاقليم الشرق الاوسط ذاته، علاوة على ان الشرق
اوسطية تمثل طرعا مرتكزا على الميزان العسكري
للقام بين الدول العربية واسرائيل، رغم ان
الاسرائيليين يحاولون الايحاء بان التعاون الاقليمي
الشرق اوسطي سوف يكون لصالح جميع دول
المنطقة. وأخيرا، فان الاتجاه السائد لدى الجانبين
للعربي والاسرائيلي ينحو الى عدم الترحيب بالشوق
اوسطية .

منطقة التجارة الحرة

السوق الشرق اوسطية
الموقف العربي
منطقة التجارة الحرة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	منطقة التجارة الحرة العربية	الجريدة	العالم اليوم	٢٧٢٦	٢٠٠٠/١/١٢	٤٨
٢	أزواجية وتعدد في المشروعات	مركز الدراسات السياسية	التقرير الاستراتيجي العربي	يناير	٢٠٠٠	٥٠
٣	تحكيم منطقة التجارة الحرة العربية	رغيد الصلح	الحياة	١٣٥٩٧	٢٠٠٠/٦/٣	٦١

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	٢٧٢٦
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/١/١٢

منطقة التجارة الحرة العربية تدخل عامها الثالث .. ومهددة بالمعاش المبكر

من المفترض ان تحصل بداية التخفيض في الرسوم الجمالية والرسوم على السلع ذات المنشأ العربي إلى 30٪ وذلك حسبما ورد في التبرير التي تم اطلاقها في فبراير عام 1997 ويخيل برنامجها التنفيذي عاصه سمعت في تقرير اعدام ويسفر حتى عام 2007 وصولا للسوق العربية المشتركة التي يحلم بها اكثر من 275 مليون نسمة في انحاء الوطن العربي وبشر التفاؤل الذي قوبلت به هذه الاتفاقية بعد 50 عاما من التعثر في إقامة كيان اقتصادي عربي إلا ان الاحباط بدأ يتسلل والشكوك ازديت حيال امكانية الاستمرار وبات متوقفا ان يحال هذا المشروع إلى المعاش المبكر ليحقق بكل للشروعات والاتفاقيات العربية الأخرى التي تخيم نفس المصير. فبعد عامين كاملين وبالرغم من تعدد اللجان المكلفة بمقايمة تنفيذ المنطقة الحرة العربية إلا ان المشكلات التي ظهرت منذ ولادة هذا المشروع ما زالت بدون حل حقيقي وتهدد بإفراق الاتفاقية من مضمونها وهدفها المنشود في تحرير التجارة البينية العربية وتيسير التبادل للسلع والراسمالي وتشجيع كيان اقتصادي عربي متكامل وقوى قادر على مواجهة التحديات والحفاظ على القدرات الاقتصادية العربية.

الاستثناءات السلبية

تعتبر الاستثناءات هي المشكلة الأهم في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تكفل لجنتا المفاوضات التجارية والتنفيذ والمتابعة وهما اللجانان المكلفتان بدراسة ومتابعة تطبيق البرنامج على دراسة الاستثناءات التي تقدم بها الدول الأعضاء في المنطقة الحرة. وفي هذا الاطار لم تلحق اللجنة في تقليص السلع الواردة في طلبات الاستثناءات التي تقدمت بها

الدول الأعضاء تحت دعوى مختلفة لدرجة ان القوائم الخاصة التي اعدها للجنة وتخص السلع المستثناءة من تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الحمركية تجاوزت 2300 سلعة منها 1815 سلعة تمت الموافقة على استثنائها وتخص كلاً من سوريا ولبنان والأردن والمغرب ومصر والاردن وواقع 969 سلعة للمغرب و679 سلعة لمصر و147 لكل من لبنان وتونس و249 سلعة لسوريا.

تشير بيانات الاتحاد العام لغرف التجارة والمستهلكة والزراعة العربية إلى ان الدول العربية الـ 14 التي بدأت تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة تمثل تجارتها أكثر من 93٪ من إجمالي التجارة العربية مع العالم الخارجي. وما يقارب ثلث النسبة من التجارة البينية العربية إذ تؤكد الاحصاءات ان قيمة للتبادل التجاري العربي البيني قد زادت من 27.8 مليار دولار عام 1997 إلى حوالي 29.1 مليار دولار العام الماضي بزيادة 1.3 مليار دولار.. كما زادت الاستثمارات العربية البينية من 1.59 مليار دولار عام 1997 إلى 2.25 مليار دولار عام 1998. وبالرغم من هذه النسبة غير المضمينة من التبادل التجاري العربي البيني الا ان بعض الدول ما زالت تفرض العديد من القيود غير الحمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل على السلع العربية الأخر الذي يعوق تدفق التجارة البينية العربية ويضع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية أمام مجموعة من التحديات الصعبة على رأسها الاستثناءات.

وقد شملت الفواتم المستثناة سلعاً متعددة ومتنوعة منها المسجود والملابس وحديد التسليح والمنتجات النسيجية وسيارات الركوب والنقل والآثاث للزينة والمقاعد وإسلاك النحاس والجبس والأسمنت والبلاط والخزف والمصنوعات الجلدية والأطارات المطاطية والأحذية والمواد البلاستيكية والملاحات والقزول القطنية والرخام والسيراميك باعتبار أن هذه السلع تشكل في الأقطار العربية وتحتاج للحماية بعض الوقت. ولما كانت هذه السلع هي أهم المنتجات محل التجارة فإن النتيجة الحتمية هي تفرغ منطقة التجارة من مضمونها وتحولها إلى اتفاقية غير ذات قيمة.

وفي مواجهة الهزلة العربية حيال طلبات الاستثناء اشترطت لجنة التنفيذ والمراقبة في توصياتها التي رفعتها لوزراء الاقتصاد والمالية العرب أنه عند انتهاء فترة الاستثناء السلع التي تم تطبيق وقف التخفيض التدريجي عليها أن يتم تطبيق كامل النسب التي تم إلّاؤها بحيث تكون نسبة التخفيض الفعلية معادلة لنسب التخفيض ببالي السلم وعند نفس المستوى الذي وصلت إليه التزاسات باقي الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة. كما شددت اللجنة على ضرورة التوصل في

أسرع وقت ممكن لإعداد منشأ عربية تفصيلية ومعالجة للتفاوتات التي ظهرت في شهادة المنشأ التي بدأ التعامل بها مؤخراً. موضحة أن التوصل لهذه الكفول سيقتل من طلبات الاستثناء التي تقدم بها الدول العربية.

التحذير غير المصرح به

وطالبت اللجنة الدول الأعضاء بالامسراع بإلغاء الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل كرسوم الجمركية حتى يمكن إزالة العقبات أمام تعزيز وتحرير التبادل التجاري بين الدول العربية.. ونوهت إلى أهمية إلغاء رخص الاستيراد والتصدير وما في حكمها على السلع العربية المستوردة أو المصدرة إلى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. وكذا إلغاء الرزنامات الزراعية التي لا تتماشى ولحكام البرنامج التنفيذي سواء تم اعتمادها من جانب واحد أو بموجب اتفاقية تلتزم على أن يحل محلها الرزنامة العربية الحالية من أية قيود تقيد تخفض لها عمليات الاستيراد.

والإعلان بشكل واضح بأن ما جاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من امتيازات يشكل الحد الأدنى للتعامل ما بين الدول العربية الأعضاء في المنطقة. ويقال لا يجوز أن تتضمن الاتفاقات الثنائية استثناءات أو قيوداً أو قوائم سلبية تعد من الاستثناءات التي تفرها منطقة التجارة الحرة العربية.

وبالرغم من تحذيرات اللجان المكلفة بالمتابعة والتنفيذ إلا أن اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لم تضع النقاط فوق الحروف

بشكل حاسم. ولغفلت في التوصل إلى سياسات كفيلة بمعالجة أخطر المشاكل التي تنوق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية لاسيما مشكلة الاستثناءات.. فبدلاً من أن تضع الأحكام التي تخلصها وتحدد مبررات طلبها وكيفية إدارتها وقلت على استثناء عدد كبير من السلع للقائمة بشرط أن يكون هذا الاستثناء لمدة 3 سنوات.. على أن تبدأ الدول صاحبة السلع المستثناة في تكيف هذه السلع خلال ثلاثة أشهر على الأقل لإيجاد توازن بين الاحتياجات الحقيقية لهذه الدول وعدم التكتير على الصناعات العربية الوطنية وبين أن تكون هذه الاستثناءات في أضيق الحدود لضمان توافر الشفافية واتساق التجارة العربية البينية. وتحمل الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل مرتبة متقدمة في قائمة المعوقات التي تقف في سبيل انصاف الليبرالات التجارية العربية وتعمل منطقة التجارة الحرة بالمستوى التي وضعت من أجل تحقيقه وفي هذا الصدد أعد صندوق النقد العربي دراسة في هذا الشأن ركزت على عناصر رئيسية أهمها الإفصاح عن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من الدول العربية لاسيما تلك التي تستوفي على المنتجات على أساس نوعي والتعريف بإجراءات وإسبب إحصائياتها. وكذا التزام الدول الأطراف بتقديم جداول تعريف جمركية مبين فيها الرسوم والضرائب المطبقة فيها بالفعل والعمل على ربط خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية ووقف العمل بالرسوم التعسفية بالإضافة لإلغاء الرسوم القنصلية والخراج على شهادات المنشأ الخاصة بالمنتجات العربية المستوردة من الدول الأعضاء والتي تعتبرها بعض الدول العربية أتاة تعرض لها بشكل دوري.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	السياسة والاستراتيجية
المصدر :	القرار الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	يناير ٢٠٠٠

أولاً: ازدواجية وتعدد فى المشروعات :

تصاعدت من جديد خلال عام ١٩٩٩ التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية فى تطبيق برنامج تحرير التجارة. كما ساهمت هذه العقبات فى تصاعد الحديث ذى الطابع الاتشائى عن أهمية وضرورة العمل على التوصل الى السوق العربية المشتركة كمحاولة للقفز فوق معوقات تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة، بما يتضمنه ذلك من إحداث حزمة من التحولات الهيكلية للحاققية، سواء على مستوى الاقتصادات العربية أو آليات العمل الاقتصادى العربى المشترك، وضرورة إعادة بناء وتنمية للهيكل الاقتصادى العربية على أسس

تكاملية، وإعادة توزيع النشاط الاقتصادى العربى، وإنشاء آلية لتعويض الدول العربية المتضررة أو تلك التى لم تنفع من توزيع الأنشطة الاقتصادية، وإزالة معوقات حركة انتقال البضائع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة... الخ. فضلاً عن ضرورة تفعيل أو خلق آليات جديدة لتطوير ودفع العمل الاقتصادى العربى. وفى هذا السياق عبر الدكتور أسامة الباز عن اعتقاده بإمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة خلال سنوات محدودة، دون أن يوضح ما هى الاجراءات التى يمكن من خلالها الوصول الى هذا الحلم.

وقد ارتبط بظاهرة تصاعد الحديث عن ضرورة قيام السوق العربية المشتركة تعدد المشروعات المقترحة لإجتاز هذا الهدف. وكان من بين المبادرات الداعية الى تفعيل السوق العربية المشتركة تلك التى أعلنت عنها الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة، فى أول اجتماع لها منذ تأسيسها فى يونيو ١٩٩٨ كجهاز برلمانى شعبى دائم ومستقل لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة فى إطار الاتحاد البرلمانى العربى. وقد دعت هذه المبادرة الى ضرورة اختصار المدة الزمنية للبرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية من خلال رفع شريحة الخفض الجمركى الى ١٥% بدلاً من ١٠%

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	المؤلف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

كما استمرت الدول العربية في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية التي تعرقل التحرير الفعلي للتجارة وتضرب بشغافية الحواجز التجارية.

وكذلك استمر الخلاف بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة في المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية .

وظل غياب قواعد منشأ تفصيلية في الدول العربية يعرقل تحديد السلع التي تدخل في نطاق برنامج تحرير التجارة للتجاري .

وفضلا عن كل ذلك فإن هناك ميباً موضوعياً لضعف مردود برنامج تحرير التجارة العربية وهو ما يتعلق بالاتقاد لأساس مادي لقيام تجارة واسمة النطاق بين الدول العربية نتيجة التشابه في هياكل الإنتاج العربية بما يطرح ضرورة التنسيق بين الدول العربية في تخطيط الاستثمارات الجديدة من خلال التخطيط التشاركي، حتى تكون هذه الاستثمارات متكاملة على أسس عادلة بما يخلق أساساً قوياً لتطور تجارة واسعة للنطاق بين الدول العربية.

ولذلك يتأكد مجددا أهمية ما دعا إليه التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٩٨ من ان مواجهة العراق التي تولج منطقة للتجارة الحرة العربية تقتضى اعتماد مؤسسة عربية هي للقة الاقتصادية السنوية التي يجتمع فيها قادة الدول العربية من رؤساء وملوك وأمراء والذين يملكون كل السلطات في بلادهم ، من أجل تذليل العقبات التي تواجه تحرير التجارة العربية والانطلاق منها لمستوى أعلى من التكامل الاقتصادي.

مكتبة الإقحان للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	للوقوف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

إلا أن أهم تلك المبادرات هي تلك التي أعلن عنها مجلس الوحدة الاقتصادية، على نحو عبر بشكل ما عن درجة من التقلص والأدولجية في عمل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك بصفة عامة، وبين مجلس الوحدة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصفة خاصة.

فقد أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنشاء دورته الثامنة والستين التي عقدت في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٨ عن بدء "البرنامج التنفيذي" لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في جانبها للتجاري، ومدته ثلاث سنوات. ويهدف البرنامج، والذي يضم الدول السبع الأعضاء في

اتفاقية السوق العربية المشتركة (مصر، العراق، الأردن، سوريا، موريتانيا، اليمن، ليبيا)، إلى التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والوصول إلى منطقة التجارة الحرة خلال ثلاث سنوات فقط (٢٠٠٠-٢٠٠٢). ويقوم هذا البرنامج على البدء بإلغاء ٤٠% من الرسوم الجمركية على السلع في يناير ٢٠٠٠، و٣٠% أخرى في يناير ٢٠٠١، ثم ٣٠% في يناير ٢٠٠٢. مع الإلغاء الكامل لجميع القيود الإدارية والرسوم غير الجمركية على التجارة في يناير ٢٠٠٠. وقد أعلن الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أغسطس ١٩٩٩ أن هناك ست دول أخرى تدرس إمكانية تطبيقها للبرنامج التنفيذي (هي: الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، السودان، فلسطين).

ويشير البرنامج التنفيذي في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية تسلاولات، أولها استمرار قضية الأدولجية بين مؤسسات وآليات العمل الاقتصادي العربي المشترك. والواقع أن قضية الأدولجية لا تقتصر فقط على الأدولجية بين اختصاصات كل من المجلسين فقط وإنما تمتد إلى الكثير من المؤسسات الاقتصادية العربية الأخرى. وللتسلاول الثاني، أي من البرنامجين التنفيذييين سيتمتع التوصل إلى منطقة التجارة الحرة بالفعل؟ وهل تتوفر للبرنامج التنفيذي في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية

مكتبة الأبحاث للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	السياسة والاستراتيجية
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	يناير ٢٠٠٠

المقومات التي تكفل له تحقيق الهدف النهائي؟ وهل يستطيع هذا البرنامج التتلب على كافة المشكلات والمعوقات التي تواجه البرنامج التنفيذي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة أنه قد حدد ثلاث سنوات فقط للبرنامج تنتهي في عام ٢٠٠٧ مقارنة بعشر سنوات للبرنامج التنفيذي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولخيرا في ضوء تعدد البرامج للتنفيذ لإقامة مناطق التجارة الحرة، فإن التساؤل يدور حول طبيعة العلاقة بين هذه المناطق باقتراض تحققها فعلا خاصة في ظل احتمالات عدم التطابق بين المنطقتين سواء فيما يتعلق بالمضوية، أو الاختلاف بين المنطقتين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية ؟

ثانيا : التوسع والمبالغة في الاستثناءات :

تتطوى قضية الاستثناءات هنا على بعدين ، الأول هو استمرار تقديم الدول العربية المشاركة في منطقة التجارة الحرة العربية لطلبات استثناء بعض السلع من التخفيض التدريجي للجمارك، والرسوم ذات الأثر المماثل. والبعد الثاني هو التأخر من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الجهة المخولة- في القرار أو البت في قضية الاستثناءات، مما انعكس في النهاية على فاعلية تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية. وعلى الرغم من أن المجلس لم يقر هذه الاستثناءات حتى سبتمبر ١٩٩٩ فقد طبقت جميع الدول العربية هذه الاستثناءات بالفعل إما من جانب واحد بموجب قرارات داخلية أو في إطار اتفاقات عربية ثنائية.

والملاحظ أن النسبة الغالبة من طلبات الاستثناء التي تقدمت بها الدول العربية قد استندت معظمها إلى مبررات غير اقتصادية بمعنى أنها لم تستند إلى مبررات أو أسباب تتعلق بمراحل الإنتاج والتكلفة الاقتصادية بقدر ما تعلقت بالرغبة في حماية الصناعات المحلية خوفا من الآثار السلبية للانفتاح، أو لأسباب اجتماعية. وقد تركزت هذه المبررات حول: وجود احتكار محلي بموجب اتفاقات أو عقود امتياز ، الاعتبارات الاجتماعية لكون السلعة تساهم

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

فى تشغيل الأيدى العاملة، صغر حجم الصناعة، حماية الموارد المالية للخزينة، حماية ميزان المدفوعات، عدم وجود قواعد منشأً تصديرية، لن الصناعة تمر بإعادة هيكلة، وجود فائض فى الإنتاج، وجود تعهد حكومى متصق باستمرار الحماية الجمركية. بينما تركزت تمبررات الاقتصادية، وهى محدودة جداً، فى ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب الاعتماد على استيراد مخفلات الإنتاج، أو انصاف القدرة للتخصيص للمصلحة.

وفد شملت المجموعات السلمية المقدمة للسجاد، الغزل والملابس الجاهزة، الحديد، السيراميك والبلاط، ملح الطعام، سيارات الركوب والنقل، المقاعد والأثاث، الأسلاك والموصلات الكهربائية،

الأسمت، الرخام، الأجهزة الكهربائية، الألوية، البلاستيك، المصنوعات الجلدية، الأطارات. وفى حقيقة الأمر فإن مشكلة قضية الاستثناءات لم تتبع فقط من فتساع حجم طلبات الاستثناء المقدمة من الدول المربية، أو استنادها إلى مبررات غير اقتصادية، ولكنها نبعت أيضاً من التأخر من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى إقرار هذه الاستثناءات وأبنت فيها وذلك بسبب عدم وجود قواعد أو معايير واضحة للنظر فى هذه الاستثناءات وعلى الرغم من أن لجنتى المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة قد وافقتا على تجاوز بعض القواعد والضوابط للشكالية فى إقرار الاستثناءات أو ألبت فيها مقابل التركيز على الضوابط والمعايير الموضوعية، ولكن تظل هناك حاجة إلى ضرورة توافر البيانات الواقية عن صادرات وواردات السلع موضوع الاستثناء، والإحصاءات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعي :	للوقوف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

والسؤال هل تستطيع الدول العربية التحرير الكامل والقرى، أو على الأقل لخصاص فترة التحرير الكامل، بالنسبة للسلم المستقلة مع قنهاء فترة العشر سنوات ؟ وهو ما خلق الكثير من التساؤلات حول جدية عملية التحرير ، وقدره الدول العربية على الوصول الى الهدف النهائي مع نهاية عام ٢٠٠٧ ؟

ثلاثاً : مشاكل كبيرة بلا حل :

ظلّت قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر الممات، والتي تفرضها الدول العربية على الواردات، إحدى العقبات التي لم يتم تحقيق تقدم ملحوظ بشأنها خلال عام ١٩٩٩. فقد كشفت بلاغات التنفيذ المقمنة من الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية، عن أن بعض الدول العربية تقوم بفرض بعض الرسوم والضرائب عند الاستيراد من الخارج تزيد بعضها عن عشرة أنواع في بعض الدول العربية. ويمكن خطورة مثل هذه الرسوم أو الضرائب أنها لا تشكل جزءاً من الهيكل الجمركية للدول العربية في الوقت الذي تحدث فيه نفس الآثار التي تترتب على الحواجز والقيود الجمركية. وإزاء هذا الموقف فقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة والسيف بمطالبة الدول العربية الأعضاء في منطقة للتجارة الحرة العربية بتقديم جداول التعريفات

وقد تمثلت أهم أشكال أو أنواع الاستثناءات المطلوبة في وقف التخفيض المتدرج أو منع الاستيراد. فمن بين حوالي (٤٠) مجموعة سلعية تقدمت بها ست دول عربية (هي : الأردن، ومصر، ولبنان، وسوريا، والمغرب) خلال الدورة الرابعة والسيف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي عقدت خلال الفترة ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٩، بلغ عدد المجموعات التي استندت طلبات استثناءها من قواعد التخفيض التدريجي إلى مبررات اقتصادية حوالى (١١) فقط مقابل (٢٩) مجموعة سلعية أخرى استندت إلى مبررات غير اقتصادية. ولواقع أن استناد معظم طلبات الاستثناء إلى مبررات غير اقتصادية إنما يرجع إلى الخوف من الآثار السلبية لعملية الانفتاح وانخفاض القدرة التنافسية لمعظم السلع والخدمات العربية، خاصة أن النسبة الغالبة من هذه السلع قد نشأت في إطار الحماية المحلية، ولآزال الاعتماد على الرسوم والقيود الجمركية، والأشكال المختلفة من الدعم، وغيرها من أساليب الحماية، تمثل الآلية الرئيسية في حماية الصناعات المحلية الناشئة نسي للتصدير من البلدان العربية نظراً لانخفاض قدرتها للتنافسية.

وهكذا فإن اتساع قضية الاستثناءات من جانب، وعدم لبيت فيها من جانب آخر، واستنادها في الغالب إلى مبررات غير اقتصادية لما يكثف عن وجود صعوبات حقيقية تواجه تطبيق منطقة للتجارة الحرة بشكل جاد وحقيقي. وترتب على ذلك أنه بعد علمين من بدء تطبيق البرنامج التنفيذي الذي أعلنت عن تطبيقه ١٤ دولة عربية لم تتجاوز السلع التي خضعت للتبديل الحر وفقاً للبرنامج عدداً محدوداً من السلع شكلت السلع الهامشية (مثل المنقعات والصابون والشامبوهات)، بينما ظلت السلع الغذائية والهندسية ومواد البناء والنسيج والملابس الجاهزة ... الخ خارج نطاق التبديل الحر.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

التكنولوجيا الهامة، وفى جميع الحالات لا بد من تحديد نوعية السلع التى يمكن منحها المعاملة التفضيلية. كما اختلفت الدول العربية بشأن الامتيازات الممنوحة للاستثمار فى المناطق الحرة، فبينما أبدت عدد من الدول تلك الامتيازات فقد رأت دول أخرى أن هذه الامتيازات قد تؤدى الى الاضرار بالسلع العربية من خلال زيادة القدرات التنافسية لهذه السلع.

وفى النهاية فقد ظلت هذه القضية بدون حسم ومازالت قيد الدراسة للتوصل الى معاملة موحدة لمنتجات هذه المناطق.

كما ظل التبادل التجارى بين الدول العربية الأعضاء فى إطار منطقة التجارة الحرة يفتقد الى وجود قواعد متشابهة تفصيلية يتم على أساسها تحديد السلع والمنتجات التى تتمتع بالإعفاءات والامتيازات المقررة فى البرنامج التفضيلى. ولواقع أن الانقراض الى هذه القواعد، بالإضافة الى افتقاد معظم الدول العربية الى وجود قواعد متشابهة وطنية، قد فتح الباب أمام المبالغة فى الامتناعات، وتوسع قلعة الخلافات بشأن العديد من السلع فيما يتعلق باعتبارها سلعاً وطنية أم أجنبية تبعاً لاختلاف نسبة المكون المحلى بها.

وقد كلف المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلا من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد متشابهة تفصيلية للسلع العربية كل حسب اختصاصه. غير أن أياً من المنظمتين لم تتوصل الى وضع تصور نهائى لقواعد المنشأ. وقد أثارت المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجموعة من المبادئ التى تحكم قواعد المنشأ، أهمها استناد تلك القواعد الى أسس تفضيلية بما يخدم عملية التبادل التجارى، وأن تكون تلك القواعد أساساً أيضاً لاتفاقيات تحرير التجارة العربية الثلاثية جنباً الى جنب مع منطقة التجارة الحرة الكبرى، والأخذ بفكرة قواعد المنشأ التراكمية، بما يسمح بتوفير أكبر فرص ممكنة من التكميل العربى، والأخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نمواً ومنحها معاملة استثنائية، الاستفادة من قواعد المنشأ السائدة فى التجمعات

الجمركية مبيناً فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والمطبقة لديها منذ تاريخ بدء تطبيق البرنامج التفضيلى لمنطقة التجارة الحرة العربية، والعمل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية، بالإضافة الى تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على كل الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة.

وتظل المشكلة التى تفرسها قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أنها لا تنقسم بعدم للوضوح والشفافية من جانب الدول العربية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، تكتلزم الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة وفقاً للبرنامج التفضيلى، بالانتهاء من إزالة هذه الرسوم بنهاية عام ٢٠٠٧، بما يعنى البدء بنسبة تخفيض تقابل مجموع نسب السنوات المنقضية ثم بنسبة ١٠% سنوياً على باقى السنوات، وهو ما يخلق عبئاً لا تستطيع بعض الدول العربية تحمله، خاصة أن عملية حصر هياكل هذه الرسوم أو الضرائب قد تأخذ وقتاً طويلاً للانتهاء منها وتعميمها على الدول العربية.

كما تواصل الخلاف على منتجات المناطق الحرة الموجودة فى داخل البلاد العربية. فقد طلبت النسبة الغالبة من الدول الأعضاء باستبعاد منتجات المناطق الحرة من تطبيق البرنامج التفضيلى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستندت فى ذلك الى عدد من المبررات، أهمها الاختلاف بين هذه المناطق فيما يتعلق بقواعد شهادات المنشأ. فبينما يعتمد البعض على نسبة المكون المحلى والأجنبى يعتمد البعض الآخر على نسبة المساهمة فى رأس المال. ومن ناحية أخرى تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية خارج المناطق الحرة نظراً للاحتيازات والتسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات ومن ثم فإنها تعد منتجات منافسة للمنتجات العربية، وذلك فى الوقت الذى يهدف فيه البرنامج التفضيلى الى إعطاء أفضليات للمنتجات العربية فقط دون غيرها. وفى المقابل فقد أبدت بعض الدول الأعضاء إعفاء السلع والمنتجات التى تستخدم مكونات محلية بنسبة ٤٠% فأكثر من الرسوم الجمركية فى حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية للدخلات فى صنعها، وخاصة المنتجات التى تتضمن نقل

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات
الموضوع الفرعي :	للموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	السياسة والاستراتيجية
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	يناير ٢٠٠٠

والتكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق مع هذه القواعد لرفع القدرات التنافسية للسلع العربية. كما أثرت المنظمة البدء بالصناعات التي يمكن ان تحقق أكبر قدر ممكن من التكامل الصناعي، خاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية. غير أنه باستثناء الاتفاق على هذه القواعد العامة لازالت القضية قيد التشاور والدراسة في إطار المنظمة.

وازاء هذه المقبات التي ما زالت تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي، فقد أثارت التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية في تطبيق البرنامج، ومدى قدرتها على تخطي تلك المقبات؟ ولكن التساؤل الهام الذي نثير هو هل بكل هذا البرنامج -حتى يفترض النجاح في تطبيقه- قيام تجارة عربية حرة حقيقية؟ وفي هذا الإطار فقد تصاعدت التساؤلات حول مدى امتلاك الدول العربية لقواعد إنتاجية تسمح بوجود تجارة عربية حقيقية.

رابعاً: تشابه الهياكل والاقتصاد إلى أساس مادى للتجارة :

تمثل قضية التشابه في الهياكل الانتاجية للاقتصادات العربية أولى المقبات الحقيقية التي تحتاج إلى موجهة فعلية من جانب الدول العربية حتى يمكن خلق قاعدة انتاجية حقيقية تسمح بتوافر أسس مادية للتبادل التجاري.

وتأخذ قضية التشابه في الهياكل الانتاجية للدول العربية هنا مستويين: المستوى الأول، هو محدودية قطاع الصناعة، بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية، بصفة خاصة، وهو القطاع الرئيسي الذي يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة عربية بينية. إذ تتميز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية بالتواضع النسبي مقارنة ببسائط القطاعات خاصة للصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات. فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والامراتجية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

التقارب في مستويات التنمية بين الدول العربية وتقارب المراحل التنموية التي تمر بها.

فمن ناحية يعانى الهيكل السلمي للصادرات العربية من سيطرة قطاع الوقود المعدني مقابل تواضع الصادرات العربية من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات. وعلى الرغم من تحسن هذا الهيكل خلال العامين الأخيرين في اتجاه تراجع نسبة الوقود المعدني من ٧٥,٤% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ الى ٦٧,٧%، وتضاعف نسبة الصادرات من الآلات ومعدات النقل من ٢,٥% إلى ٣,٤%، والمصنوعات من ٩,٢% إلى ١٥,٨% خلال نفس السنوات، إلا أنه يظل تغير محدود.

وفي إطار سيطرة هذه الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية والاستركيب السلمي للتجارة العربية الخارجية يتسم الهيكل السلمي للتجارة العربية البيئية بسيطرة المنتجات الزراعية والوقود والمنتجات المعدنية حيث تشكل المنتجات الزراعية حوالي ٢٢,٣% انخفضت الى ٢١,٤% سنة ١٩٩٧، كما بلغت نسبة النفود والمنتجات المعدنية حوالي ٣٨,٨% سنة ١٩٩٦ (شكل النفط ومشقتاته ٣٠,٥% ارتفع الى ٤٠,٥% سنة ١٩٩٧ (شكل نفط ٣٢%) مقابل ٣٨,٩% للمصنوعات سنة ١٩٩٦ انخفضت الى ٣٨,١% سنة ١٩٩٧.

وفي ضوء هذه السمات الهيكلية للاقتصادات العربية فقد ظلت قيمة التجارة العربية البيئية تمثل نسبة متواضعة خلال العقود السابقة. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البيئية من ١١ مليار دولار سنة ١٩٩٤ الى ١٤,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦ ثم ١٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧ إلا أنها ظلت لا تتعدى حوالي ٨,٥% فقط من إجمالي التجارة العربية سنة ١٩٩٧ مقارنة بـ ٨,٤% خلال السنوات الثلاث السابقة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي شهدته حركة الواردات العربية البيئية وتصدق نفس الملاحظة على حركة الواردات العربية البيئية.

إلى النتائج المحلى الإجمالى للدول العربية مجتمعة سنة ١٩٩٧ حوالي ١١,٢% فقط مقارنة بـ ١١,١% سنة ١٩٩١، و ١٠,٥% سنة ١٩٩٠، وهو ما يكشف أيضا عن تواضع معدل التغير داخل هذا القطاع. وفي المقابل وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلا أنها لازالت نسبة مرتفعة مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة مساهمتها سنة ١٩٩٧ حوالي ٢١,٣% مقارنة بـ ٢٤% في ١٩٩٠. وأخيرا تحتل قطاعات الخنيمات النسبة الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى إذ بلغت حوالي ٤٧,٢% سنة ١٩٩٧ مقارنة بـ ٤٤,٦% سنة ١٩٩٠. غير أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن بعض الدول العربية قد نجحت في رفع نسبة الصناعة التحويلية وصلت إلى حوالي ١٨,٦% في تونس سنة ١٩٩٧ و ١٧,٧% في المغرب، و ١٧% في مصر في نفس العام، إلا أن النسبة الغالبة من الدول العربية استقرت فيها هذه النسبة بين ٦,٧% - ١١,٥% سنة ١٩٩٧. ولعل ما يكشف عنه تواضع نسبة قطاع الصناعات التحويلية هو تأكيد استمرار حاجة الدول العربية إلى الاعتماد على العالم الخارجى في سد حاجاتها لمولجة الطلب المحلى وارتباطها بالأسواق الخارجية.

والمستوى الثانى هو التشابه في هيكل الصادرات والواردات العربية. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية إلا أننا نلاحظ أن هيكل الصادرات العربية تعتمد على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك درجة كبيرة من التشابه بين هذه الهياكل، سواء من حيث مكوناتها أو من حيث المستويات التقنية والتكنولوجيا لهذه السلع، ومن ثم عدم وجود مبررات لتبادلها. وما يصدق على هيكل الصادرات يصدق أيضا على هيكل الواردات.

ونتيجة لهاتين السمتين الرئيسيتين للهيكل الانتاجية العربية انفتحت الدول العربية وجود قاعدة انتاجية قوية متنوعة تسمح بوجود تجارة حقيقية بين الدول العربية. ومما يضاعف من هذه الظاهرة هو

مكتبة المجلد للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	السياسة والاستراتيجية
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	يناير ٢٠٠٠

جدول رقم (١)
قيمة ونمو للتجارة العربية البينية والاجمالية

البيان	القيمة (بالمليار دولار)				معدل التغير السنوي (%)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٤-١٩٩٧
الصادرات العربية البينية (قوب)	١١	١٢,٤	١٤,٣	١٥	١٢,٧	١٥,٣	٤,٩	١٠,٩
الصادرات الاجمالية (قوب)	١٣١,٦	١٤٧	١٧١	١٧٧	١١,٧	١٦,٣	٣,٥	١٠,٤
نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٥				
الواردات العربية البينية (سيف)	١١,٣	١٢,٣	١٣,٥	١٤,١	٨,٨	٩,٨	٤,٤	٧,٧
الواردات الاجمالية (سيف)	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٩,٩	٤,٦	٤,٢	٦,٣
نسبة الواردات العربية البينية الى اجمالي الواردات العربية	%٩,٢	%٩,١٤	%٩,٦	%٩,٦				

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٣.
* أرقام تقديرية.

جدول رقم (٢)
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

البيان	القيمة (بمليون دولار)		النسبة (%)		نسبة التغير (%)	
	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧-١٩٩٥
الصادرات البينية	١٤٢٩١	١٤٩٩٠	١٠٠	١٠٠	١٤,٩	٩,٨
المنتجات الزراعية	٣١٨٥,٧	٣٢٠٦,٢	٢٢,٣	٢١,٤	١٢,٤	٦,٣
الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٤٧,٤	٦٠٧١	٣٨,٨	٤٠,٥	١٩,٧	١٤,٤
النفط ومشتقاته	٤٣٥٨,٧	٤٧٩٦,٨	٣٠,٥	٣٢	١٤,٥	١٠,١
المصنوعات	٥٥٥٧,٩	٥٧١٢,٨	٣٨,٩	٣٨,١	١٥,٤	٨,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٤.
* أرقام تقديرية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مركز الدراسات السياسية والامراتيجية
الموضوع الفرعي :	لؤلؤف العربي : منطقة التجارة الحرة	رقم العدد :	يناير
المصدر :	التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

جدول رقم (٣)
تطور هيكل الواردات العربية البينية

البيان	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	النسبة (%)	نسبة التغير (%)
١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٧
١٣٥٠٨	١٤١٠٧	١٠٠	١٠٠	٧
٣٨٤٩,٨	٤٠٣٤,٢	٢٨,٥	٢٨,٥	٤,٨
٤٩١٦,٩	٥١٧٤,٩	٣٦,٤	٣٦,٧	١٠,٧
٣٨٠٩,٣	٤٠٨٨,٥	٢٨,٢	٢٩	٧,٣
٤٧٤١,٣	٤٨٩٧,٩	٣٥,١	٣٤,٧	٣,٣
١٠,٧	٥,٧	١٦,٤	٨,٨	٥,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٥.
* أرقام تقديرية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة
المصطلح :	الحياة
اسم كاتب المقال :	رغد الصلح
رقم العدد :	١٣٥٩٧
تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٣

تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى... لضمان نجاحها؟

دخلوا بحر غير

إن تعذر المقرب الجماعي لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد يكون أمراً طبيعياً في نظر المصالحين مقضياً التكتل الأفريقي أو مشروع افريقيا بصورة خاصة. فتجارب التكتلات الإقليمية الناجحة تدل على أنه عند بداية مثل هذه المشاريع سيكتون من الإسهام الإيجابي بمجموعة قليلة مثل الدول التي تنفق على الأهداف والوسائل، كما وصلها وزير الخارجية المصري. هذه التجارب الناجحة، مثل الاتحاد الأوروبي، «اسيان» «ميركوسور» بدأت كلها بعد محدود من البلدان ثم ضمت المزيد منها بعد أن تعمق الاندماج في ما بينها -عمومياً- منطقة شمال اميركا الحرة (نافتا) قد تكون استثناء إذ أنها بدأت بدول المنطقة بغصة واحدة. لكن إن هذا الاستثناء لا يكسر قاعدة تقول بأن الاضطرار إنما يسد هذه المناطق بعد محدود من الأعضاء لأن عدم دول «نافتا» هو ثلاث فمصر من هذا لحد لا يكون قريباً أن تفكر بعض القادات في التكتل العربي معتمد هذا النهج، فما لا ريب فيه أنه من الصعب انطلاق المنطقة بالثلاثين وعشرين دولة كما هو الأمر مع الدول العربية.

فضلاً عن ذلك فإن ما قاله عمرو موسى عن تعذر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ربما لا يكون مفاجأة كاملة للذين يتبعون هذا المشروع عن كثب. فسنذكر فترة بدأت ترشح معلومات وخسار عن الصعوبات التي تعترض تطبيق المشروع من هذه المعلومات ما نشرته مسؤولون عربياً، الدولية التي تصدر عن الاسان العامة لجامعة الدول العربية في آخر اعادتها للعام المنصرم. فقد اشار تقرير نشر في المجلة الى الصعوبات في تطبيق البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة

رغد الصلح *

ما قاله وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (المتا) أمام مؤتمر رجال الأعمال المصريين في الخارج يستحق الاهتمام الاستثنائي من جانب العتئين بمسقبل المنطقة العربية عموماً. قال الوزير المصري خلال المؤتمر الذي افتتح في الاسيوع الأول من شهر ايار (مايو) الحالي أنه يستبعد قيام المنطقة في المستقبل القريب أو عام ٢٠٠٨ كما هو مقر في برنامجها التنفيذي. وأوضح أن السبب الرئيسي لتعذر المشروع هو الطلمات الكثيرة التي تقدمت بها دول عربية كثيرة لأعضائها من تنفيذ القرار بخفض الضرائب الجمركية على مستورداتها من الدول العربية الأخرى ولم يوافق موسى الباب أمام تنفيذ المشروع لكنه قال أن مصر تستعد طريقاً جديداً لتنفيذ غير التركيز على خمس دول عربية تنفق في ما بينها على الأهداف وعلى الوسائل. كان مصر دور محوري في التفتي العربي لمشروع المنطقة وفي متابعته والعمل على تنفيذه فهل يعني كلام عمرو موسى سقوط المقرب الجماعي أو التشملي الذي يتوخى انشراك الدول العربية بغصة واحدة في عملية تحقيق التكتل الاقتصادي العربي، هل يعني استبدال هذا المقرب بمقرب آخر يبدأ من مجموعة دول ثم يأخذ في اتسوع مع بروز مزايا التفتعاون الأفريقي في ما بينها، أذا كانت الخارجية المصرية ترى أن هذه المقرب الأصغر هو الطريق الأفضل لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فهل هناك مؤشرات تدل على أن فرصة الوصول إلى المنطقة عبر هذا الطريق هي الأفضل من فرص

الموضوع الرئيسي : السوق الشرق اوسطية
الموضوع الفرعي : الموقف العربي : منطقة التجارة الحرة
المصدر : الحياة
رقم العدد : ١٣٥٩٧
تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٦/٣
اسم كاتب المقال : رغبة الصلح

يمتدحون بان كل شيء على ما يرام بينما كانت الامور، وفقاً لتقرير الوزير، تسير في طريق آخر هناك هبات أخرى متعددة، إلى جانب اتحاد الفرق، تمتع إلى تحقيق مشروع المنطقة وتمتعت له تعبيرا عن هذا الاهتمام المتزايد، تشكلت في البرلمانات العربية شعب خاصة لخاصة تطور، ولطائف، ولدت الحكومات على تطبيقها، على الصعيد الشعبي هناك ما يشبه الإجماع بين المنظمات العربية المعنية بالعلاقات البينية العربية على أهمية تنفيذ هذا المشروع، مؤثر رجال الأعمال والمستثمرين العرب وملف رجل الأعمال العرب وغيره من الهيئات المشابهة اعتمدت السعي إلى تحقيق المشروع هدفا رئيسيا لهم، لا أن هذه الهيئات والمنظمات على رغم حسن نيات القائمين عليها، والمكانة التي تتمتع بها، لم تتمكن من اساطة المشروع بالأجواء المعاصرة المناسبة فكان هذا من أسباب الفشل.

قد يقال انه حتى لو قامت كل هذه الهيئات بدور فاعل لاشاطة المشروع باسباب النجاح، فإن قانون العدد يبقى الاقوى أي انه يصعب البدء بتحرير التجارة بين ٢٢ دولة دفعة واحدة، ومن الأفضل البدء، كما قال الوزير موسى، بعد قليل من الدول حتى اذا ترسخت العلاقات بينها وباتت فوائد تعاونها سجل الاثرون بالانضمام اليها، لكن هذا النهج أيضا ليس مضمون النتائج، فلي السمتيات انطلقت السوق العربية المشتركة من عدد محدود من الدول لم يزد من عدد الدول التي ولدت اتفاقية روما لتأسيس السوق الاوروبية المشتركة. لكن هذا المقترح لم يحصل في القديم العربي النخبة افريقي، فهل من ضمان لعدم تكرار الفجوة مرة أخرى؟

• كاتب رباح لنباني

متعددة فاذا واجه تنفيذ المشروع صعوبات عديدة تشبه في جوهرها الصعوبات التي صادفت التكتلات الإقليمية الأخرى التي لم تتمكن من الألاع بسبب كثرة عدد أعضائها ثم صعوبات عائدة إلى المنطقة العربية بالذات، أفلم يكن من الأفضل في هذه الحال أن تتولى الهيئات العربية المعنية بالتحقيق في مواضيع الخلل وإدواء رايها الأخير في هذه المسألة ليس من الضروري أن يكون للمجلس الاقتصادي والإجتماعي العربي (الذي ينص البرنامج التنفيذي للمشروع على أن يقوم بمراجعة نصف سنوية للتطور في تطبيقه) موقف من مسألة مستقبل المنطقة؟

اعتمد البرنامج التنفيذي للمشروع المنطقة فكرة اشراك القطاع الخاص في إنشاء المنطقة وتطويرها في هذا الإطار طلب إلى الاتحاد العام لعرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي لم يملك عن الطاقية بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تقديم تقارير دورية إلى الهيئات العربية المعنية يظهر فيها تقديم القطاع الخاص لدى نجاح المشروع ومدى التزام الدول الأعضاء الأخذ بمقتضياته وبصرف النظر عن التطبيق الجوهري لهذا القرار، فإنه يمكن القول أن اشراك القطاع الخاص عموما واتحاد العرف خصوصا في مراقبة تنفيذ المشروع هو عمل مفيد من زاوية اضافة طابع التساهلية على سير العمل فيه، بتخفيض آخر، إن استناد مجال هذا الدور إلى اتحاد العرف يمكنه من الاضطلاع بتطوير الرأي العام العربي وتدريبه بميزات المشروع، وكذلك بالعلاقات والصفوعات التي تفتقر طويلا، في تحضن المواطنين المصموم بمستقبل العلاقات العربية البينية المشروع ويحضوا الحكومات على تطبيقه أو على تصحيح مواضيع الخلل فيه لكنه ترك لفرعي العام والمواطنين العاديين

وبين أن نسبة الالتزام بالبرنامج لم تتجاوز ٥٨ في المئة وشي نسبة ضعيفة كما وصفها التقرير

لحل هذه الصعوبات في التي جعلت بعض القادات العربية ومنها القيادة المصرية تقتنع بأن المقرب الثاني، أي البدء بتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول العربية هو الطريق الأفضل للوصول إلى المنطقة.

في هذا السياق شملت الحكومة المصرية في عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول، وفي تنشيط الحوار العلنيا الثنائية بين مصر وهذه الدول بعرض تطوير العلاقات معها ومن أجل إقامة مناطق تجارة حرة مشتركة والفكرة هذا هي، كما يشهد، أن تنفيذ هذه المناطق الثنائية المشتركة تدريجا على بعضها بعضا متحولا إلى دواة لتسريع المنطقة الذي يجمع الدول العربية كافة من دون استثناء اذا كانت هذه هي فعلا الفكرة وراء التحول لهذه مشروع المنطقة، فإنه قد لا تكون فكرة خاطئة ومن الاصح والاستئله، أن نعدّ تطبيق مشروع التحول يستدبر بعض الملاحظات المتعلقة بقدم داليل جديدة ومؤسسا على الخلل في أليات العمل العربي المشترك، فالقرار بقيام المنطقة صبر عن اعلى المستويات، أي عن القمة العربية، ومتابعة تنفيذها تمت في خلال مسؤولين عرب كبار أي في المجلس الاقتصادي والإجتماعي لتلول العربية ثم امتدت عن المجلس لجنة سماعية تشرف على تنفيذ المشروع ولقد عقدت الهيئات التي تابعت المشروع الكثير من الاجتماعات من أجل دراسته دراسة وافية حتى باتي ملييا لتحليلات الدول العربية بعيدا عن الاضرار بمصالحها الجوهري، واستغرق التحضير للمشروع فترة طويلة وعددا من الاجتماعات والمناقشات المكثفة التي شارك فيها مسؤولون من دول عربية

السوق العربية المشتركة

السوق الشرق اوسطية
الموقف العربي
البدائل : السوق العربية المشتركة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	السوق العربية المشتركة	اسامة الجندوب	كتاب العولة والاقليمية	-	٢٠٠٠	٦٣
٢	السوق العربية المشتركة هل تتحقق	حسن شبكشي	الشرق الاوسط	٧٨١١	٢٠٠٠/٤/١٧	٦٩
٣	السوق العربية المشتركة هل تتحقق المكترونها	حسن شبكشي	الشرق الاوسط	٧٨٢١	٢٠٠٠/٤/٢٧	٧٢
٤	دراسة اقتصادية تحدد المطالب الاساسية للسوق العربية المشتركة	مصطفى علال	العالم اليوم	٢٨٢١	٢٠٠٠/٥/٧	٧٦
٥	السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة	احمد يوسف القرعي	الاهرام	٤٦٤٢٩	٢٠٠٠/٥/١١	٧٨
٦	الأردن والجزائر يسعيان	الشرق الاوسط	الانترنت	-	٢٠٠٠/٦/٢٠	٧٩
٧	دراسة مصرفية : الدعوة لاستخدام الصورة الخاصة	الشرق الاوسط	الانترنت	-	٢٠٠٠/٦/٢٠	٨٠

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة انجلوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

السوق العربية المشتركة

الآن .. وبعد أن تحدثنا عن محاولات التكامل العربية والعوامل التى أعاققت هذا التكامل، واستعرضنا أبعاد المفهوم الجديد للشرق اوسطية كبديل للهوية العربية، يصبح من الضرورى أن نلقى الضوء على انطلاق فكرة السوق العربية مجدداً، وما تحقق حتى الآن على صعيد ترجمتها إلى واقع.

أشرنا فى عرضنا للتفاعلات التى شهدتها المنطقة العربية مؤخراً إلى التحديات الجديدة التى طرحتها هذه المتغيرات، والتى أسفرت عن تزايد الحاجة إلى مزيد من التكتل والتكامل العربى بصورة لم نحدث من قبل، خاصة السعى جدياً لإنشاء السوق العربية المشتركة.

من هذا المنطلق الواعى تبنى الرئيس حسنى مبارك فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة من خلال دعوته المتكررة للدول العربية فى مختلف المناسبات والمحافل، للشروع جدياً فى دراسة كيفية ومتطلبات إنشاء هذه السوق، ولم تأت هذه الدعوة من فراغ، إنما عكست إدراك مصر للأهمية البالغة والحتمية للتوصل لترتيب تكاملى عربى، يحقق للدول العربية ثقلأً دولياً مناسباً ويعزز من موقعها التفاوضى، سواء فى المحافل الدولية أو فى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة التى خرجت إلى حيز الواقع الواحد تلو الآخر، لتستوجب الشق الاكبر من أهم الدول المؤثرة فى التجارة الدولية، ناهيك عن مجابهة دعاوى المنادية بإنشاء السوق الشرق اوسطية، وما تواتر حوله من مخاوف تهدد التكامل، بل والكيان العربى ككل.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجلوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العمل :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

جاء التصور المصرى لإنشاء السوق العربية المشتركة على أساس البدء بإنشاء مناطق للتجارة الحرة العربية فى أطر ثنائية وشبه إقليمية، تتيح تدريجياً لبقية الدول الراغبة أن تنضم إليها لاحقاً وتنشئ فيما بينها ترتيبات تفضيلية بحيث تصل فى نهاية الأمر إلى خلق سوق عربية مشتركة تضم كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية.

يتم تنفيذ هذا التصور من خلال عدة مسارات، أولها: تنفيذ الاتفاقيات المبرمة لتحرير التجارة العربية بين مجموعات الدول العربية المختلفة والتي لم يتم تنفيذها، ثم تحرير التجارة الإقليمية وفقاً لما أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية، على أن يتم التحرير بصورة تدريجية فى غضون عشر سنوات، تراعى خلالها متطلبات ومستويات التنمية المتفاوتة فيما بين الدول المشاركة، بحيث يتطور الترتيب التجارى العربى من منطقة تجارة حرة - تطبق فيها الدول تعريفات جمركية مختلفة - إلى اتحاد جمركى - تطبق من خلاله تعريفات خارجية موحدة وسياسات تجارية منسقة - وصولاً إلى السوق المشتركة التى تلغى كافة الحواجز على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

واستكمالاً لأركان التصور المصرى للوصول إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، دعت مصر إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول إعلان دمشق، كنواة لمنطقة تجارة حرة عربية تنضم إليها الدول الأخرى تباعاً، كل وفقاً لظروفه ومقتضيات أوضاعه الاقتصادية والتجارية.

ويعد هذا المدخل أكثر التصورات قابلية للتنفيذ، نظراً لما حققته دول مجلس التعاون الخليجى بالفعل من خطوات باتجاه إنشاء سوق مشتركة فيما بينها، فضلاً عن الأهمية النسبية لدول إعلان دمشق من منظور الناتج المحلى، حيث تمثل ٥٥,٧% من الناتج المحلى الإجمالى العربى والتجارة، حيث تسيطر على ٧١,٩٨% من إجمالى الصادرات العربية، وحوالى ٧٥,٥٦% من الصادرات البينية العربية.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة الجندوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم المصـد : -	
المصـدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

فى هذا الإطار تم فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ توقيع اتفاق لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الاثنى عشرة أعضاء الجامعة العربية، وتم تحديد أول يناير ١٩٩٨ للبدء فى تنفيذ الاتفاق، الذى تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجى للرسوم الجمركية بتخفيضها بنسبة ١٠٪ سنوياً على السلع المصنعة محلياً حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المهلة المحددة.

ووفقاً من أن تلقى هذه الاتفاقية نفس المصير الذى لقيته الاتفاقية المعطلة لعام ١٩٨١ للتجارة الحرة، ثم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ، وبدأ تنفيذ إجراءات التوصل إلى منطقة التجارة الحرة العربية بالفعل فى أول يناير ١٩٩٨ وفقاً للسلع والمنتجات التى تقدمت بها كل دولة لحفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪، على أن يبدأ بعد ذلك التفاوض على تخفيض القوائم الزراعية وقواعد المنشأ.

وقد صدقت ١٨ دولة (بعد انضمام كل من مصر وسلطنة عمان) على اتفاقية التيسير (خارجها موريتانيا وجيبوتى والجزائر وقمر)، كما توجد ست دول عربية وافقت على الدخول فى البرنامج التنفيذى من أول يناير ١٩٩٨.

يتضمن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة العربية الحرة مجموعة من القواعد والأسس تنظم إقامتها، منها أن تكون الدولة عضواً فى اتفاقية تيسير التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١، وأن يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الأعضاء من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بنسب متساوية خلال عشر سنوات، تبدأ فى أول يناير ١٩٩٨ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠٠٧، ويمكن للدول أن تتفق أثناء التنفيذ على إخضاع أى سلعة للتحرير الفورى، كما تشجع منطقة التجارة الحرة العربية إقامة مناطق التجارة الحرة الناتية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن قد انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى لعام ١٩٨١ لظروف المقاطعة العربية وقتئذ. ونظراً لكون الانضمام لهذه الاتفاقية يعد ضمن الشروط الرئيسية للمتمتع بعضوية منطقة التجارة

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

العربية، فقد انضمت مصر فى عام ١٩٩٧ إلى الاتفاقية، وكذلك برنامجها .. غنيزى الذى أقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة العربية فى دورته الثامنة واخمين فى ١٩ فبراير ١٩٩٧.

وبالنسبة للسلع المتجة فى المناطق الصناعية الحرة، ونظرًا لاختلاف النظم التى تطبقها الدول العربية المختلفة فى هذا الإطار، تم تكليف سكرتارية المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى بإعداد دراسة تفصيلية عن هذه المنتجات، تعرض على المجلس قبل نهاية ١٩٩٨.

تم أيضًا الاتفاق على وضع ضوابط تسوية المنازعات ويشرف المجلس على التنفيذ، بينما تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية مهام السكرتارية الفنية. كما تم الاتفاق أيضًا على قيام لجنة السبعة - التى انضمت إليها تونس مؤخرًا - باستئناف عملها لتسهيل المصاعب التى تواجه تنفيذ البرنامج وتقديم تقارير نصف سنوية.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن برعم من فشل كافة المحاولات العربية السابقة فى تحقيق كتل اقتصادى وتجارى عربى موحد، وضرورة استطلاع أوجه القصور وأسباب الفشل التى منيت به كافة هذه المحاولات، إلا أن ذلك لا يعنى، ولا يجب أن يعنى، الحكم مسبقًا بالفشل على الجهود الجديدة التى تبذل لتحقيق هذا الهدف، فلقد تغيرت الظروف كلية عما كانت عليه، ليس فقط فى الخمسينات والستينات، بل أيضًا فى عقد الثمانينات، فلقد شهد العقد الحالى تغيرًا جوهريًا فى أسس نظريات التجارة الدولية وأساليب تطبيق هذه النظريات، وطرح هذا التغير تحديات جديدة غير مسبقة للعالم أجمع، وللعالم العربى على وجه الخصوص.

تزامن ذلك أيضًا مع حدوث تغيرات جوهريّة وجذرية على الصعيد العربى، تمثل فى تعديل أنماط إدارة الاقتصاديات الوطنية من خلال برامج الإصلاح الهيكلى والتحول لاقتصاديات السوق، مع وجود تناقص نسى فى اعتماد العديد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

من الدول العربية على حصيلة الرسوم الجمركية كمورد أساسى من الموارد السيادية للدولة، واتضمام العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وما يحمله ذلك من التزامات بتحرير التجارة فى الإطار متعدد الأطراف.

من ناحية أخرى، فإن التطورات التى شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية - بدءاً بالعملة وانتهاء بتشكيل العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمجالات الاقتصادية الكبرى التى تتمدى نطاق حدود الإقليم الضيق لتضم دولاً تفصلها محيطات شاسعة - أوجدت مجموعة من التهديدات التى لا تؤثر فى بلد عربى دون الآخر، بل تهدد مصالح الكتلة العربية ككل ودون استثناء، لما تحمله هذه التكتلات من نذر عودة الحماية وإنشاء قلاع تجارية مغلقة فى وجه الدول العربية، وبغض النظر عن مدى التفاوت فى مستويات التنمية والنمو الاقتصادى الذى حققته مختلف الدول العربية أو النظم السياسية والاقتصادية التى تطبقها.

كل هذه العناصر مجتمعة قد أدت - على ما يبدو - إلى خلق وعى جديد لدى صانعى القرار فى الدول العربية، قوامه أن العزلة والانكفاء لن يجلبا إلا التخلف والتأخر عن مسيرة النمو والتقدم العالمى، وأن التثبيت بالهياكل الأيديولوجية الواهية لم يعد يضمن ولا يبنى من جوع، وبالتالي أصبح لزاماً على القيادات العربية اعتناق فكر جديد مستير، يضع فى اعتباره المصلحة الوطنية دون شك، ولكن فى إطارين: أحدهما إقليمى، والآخر عالمى، مع إدراك أهمية النظر إلى الحاجات والمصالح الخاصة بالدول الإقليمية الأخرى، والعمل على تطوير السياسات والممارسات الوطنية بصورة تخدم المصلحة الذاتية دون أن تضر بمصلحة المجموع.

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	اسامة الجندوب
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	-
المصدر :	كتاب العولة والاقلبية	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠

ويبقى تساؤل ملح: هل تقوم منطقة للتجارة الحرة العربية أم سوق عربية مشتركة؟

وسوف نسعى للإجابة على هذا التساؤل فى خاتمة الكتاب، ولكن على أى حال - وأياً كانت الإجابة التى ستوصل إليها - فمن المحقق أن الأعوام القليلة القادمة سوف تشهد الاختبار العملى لمدى استيعاب الدول العربية للفكر الجديد الذى فرضته المتغيرات والمستجدات الدولية والإقليمية، قياساً على حجم التقدم الذى تحققه وفقاً للأطر القانونية القائمة، والتصورات الجديدة المطروحة على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادى والتجارى العربى الذى لم يعد يمثل حاجة ملحة للتنمية، بل أصبح بمثابة ضرورة بقاء.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن شبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٧٨١١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٧

السوق العربية المشتركة..

هل تتحقق إكثرونيا بعد فشلها سياسيا؟

70 في المائة من التجارة العالمية تتم داخل 64 تكتلا اقتصاديا ودوليا وإقليميا

حسن شبكشي

تشير بعض الدراسات الاقتصادية المهمة إلى وجود 64 تكتلا اقتصاديا دوليا وإقليميا في العالم وأن الإحصائيات تؤكد أن 70 في المائة من التجارة العالمية تتم داخل هذه التكتلات وأن هناك مشروعات للتكتلات الاقتصادية الإقليمية مطروحة على الدول العربية ذاتها، وإذا دخلتها الدول العربية منفردة ستكون خاسرة بعكس دخولها من خلال كتلت عربي واحد. مرت عقود من الزمن والعرب لا يزالون يتجاهلون ويصنعون قمام سوق عربية مشتركة ولكن بلا جدوى، وبالرغم من تبنى جامعة الدول العربية هذا الهدف منذ سنين قيامها الأولى إلا أن التوجه السياسي، لهذا الهدف حال دون قيامها نظرا لتضارب الأولويات السياسية المختلفة للدول الأعضاء. وبعد ذلك قامت بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية العربية المختلفة بأمت كلها بالمثل والجمود على المستوى الاقتصادي والبياني الوحيد منها على الساحة الآن وهو دول مجلس التعاون الخليجي، لمر مؤخرا فقط توحيد التفرقة الجمركية ولا تزال هناك الحميد من الطموحات المرجوة لإنشاء الخليج ينتمون على الجنس تحقيها.

تسييس القرار الاقتصادي

وبينما تتوسع التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى وتزيد من رعتها الجغرافية بزيادة أعضائها لا تزال المنطقة العربية تتأرجح في تياراتها السياسية معقدة كالتالي من إمكانية انطلاق قوتها الاقتصادية للجمعة. ولكن الآن وبوجود وسائل الاتصال الحديثة ولوفرة المعلومات الهائلة ومجلس الطاع الخاص بات من الممكن أن نلجأ إلى العلم إلى واقع ملموس الفرصة متاحة بالنظر إلى الإزمام للمنطقة لنصم التجارة لاجتماعية بين الدول العربية لا تزيد عن 10 في المائة عن مثيلها بين الدول العربية والأوروبية.

(1) أعم الأسباب هو تسييس القرار الاقتصادي وتهميش العوامل الاقتصادية، (2) ضغوط النموذج الإقتصادي على صناعة القرار الرسمي (3) عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية (4) عدم إنشاء آلية لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة بمؤسسة خاصة لها صلاحيات تتخطى حدود السلطة والسيادة الوطنية (5) تفضيل السلع الوطنية «الطرية» الشعبية بدون وجود معايير لهذه المعايضة (6) عدم وجود معايير ومقاييس مبنية معترف بها (7) تطبيق إجراءات جمركية من جانب واحد (8) ربط العقوبات السياسية بوضع عقود على تفعيل الأعمال العربية المبنية (9) رغبة غالبية الدول العربية في التعامل مع الخارج للحصول على العملات الصعبة (10) اعتماد فكر التكامل واستمرار تكرار نفس المنهجيات في معظم الدول (11) انخفاض مستوى التطور التقني في الدول العربية (12) الأزمة العالمية للمقضية لدى شعوب المنطقة والوعي المثني. كانت النواة توضع بشكل أو بآخر منذ أمد بعيد ففي عام 1953 وقعت في إطار الجامعة العربية اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت ثم تم إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي ثم توقيع اتفاقية إنشاء الوحدة الاقتصادية 1957 في نفس الوقت تقريبا لتوقيع اتفاقية روما للسوق الأوروبية المشتركة. وتمتد اتفاقيات العربية في صد ضمان الاستثمار العربي وانتقالات رؤوس الأموال العربية

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن شبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٧٨١١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/١٧

وفي بداية التسعينيات جاءت قوة النفط وتوافرت الأموال مما اعطى دفعة قوية لإنشاء عدد من المؤسسات المالية التمويلية وتحريك الاستثمارات العربية لانتشيط الصنوق العربي للاندماج مع عدد من شركات الاستثمار العربية والصنابق الوطنية للاندماج. وساعد توافر الأموال وغابت روح النفاق على المنظمة العربية في السبعينات مما أدى إلى انتقالات مهمة للعملة ورؤوس الأموال. فتمتلك الموارد المالية على دول الخليج وصاحبتها إلى ابراءه المبنية الاساسية وتوفير الخدمات الاساسية دعاهما إلى استقطاب العملة من مختلف البلدان للجانورة . العربية والاسيوية. وبالمقابل فقد قامت الصنابق العربية وحكومات دول الخليج بشمول حجم معقول من الاستثمارات في الدول العربية الأخرى. وهكذا عرفت السبعينات حركات مهمة لهوامل الإنتاج . عمالة ورؤوس اموال . في حين ظلت التجارة العربية المبنية محدودة لم تجاوز 6-8 في المائة من مجموع التجارة العامة للدول العربية.

نهلية مرحلة التعاون العربي

وعلى عكس السبعينات فقد كان عقد الثمانينات هو عقد تراجع الإمكانيات العربية. عرفت اسعار النفط الهبوط لأول مرة في منتصف الثمانينات بعد عقد من الارتفاع المستمر في هذه الاسعار. واستنفذت حرب الخليج الأولى . بين العراق وإيران . الكثير من موارد العراق فضلا عما حصلت عليه من مساعدات من دول الخليج الأخرى لهذا الغرض. وفي نفس الوقت بدأت العمالة الاسيوية في ازدياد بعض أنواع العمالة العربية في دول الخليج وفي نفس الوقت تقريبا استمرت الأزمة في لبنان مما أدى إلى تدمير واعطب العديد من جوانب بنيته

لتحتية سواء المالية أو المؤسسية. وهكذا غاب لبنان عن الحضور في هذه المرحلة المهمة بما سبق أن توافر له من معلومات مركزية مالي والقيمي. ولم تستطع الدول العربية الأخرى . البحرين مثلا . أن تملأ هذا الفراغ وجاءت حرب الخليج الثانية . غزو العراق للكويت . فاجهشت الكثير مما بقي من عناصر التعاون العربي. فمن ناحية أدى هذا الغزو إلى الصاء العراق تقريبا من سوق النفط فضلا عما ناله من أضرار نتيجة للحرب أو للحصار الاقتصادي. وفي نفس الوقت تحمست للكويت ودول الخليج الأخرى اعباء مالية باهظة لإزالة الاحتلال وتمويل العمليات العسكرية. وانتهى الأمر بأن تحوالت معظم دول الخليج من دول فاضحة إلى دول عجز مع استنصار ظهور اسعار النفط العالمية. وهكذا بدأ عقد التسعينات وقد تراجعت القدرات العربية وتدهور مستوى التعاون الاقتصادي العربي إلى أدنى مستوياته. وإذا عادت بداية التسعينات مثل نهاية مرحلة للتعاون العربي فإن العالم من حولنا يدخل في مرحلة جديدة للتعاون العربي مستفيدين من تجارب الماضي من ناحية ومع مراعاة لتقويف محاولات التعاون العربي فقد يكون من المفيد الإشارة إلى عدد من الاتجاهات التي فرضت نفسها على أشكال هذا التعاون خلال نصف القرن المنصرم. ولعل الأمر الأول الذي تجدر الإشارة إليه هو التزايد بين اساليب التعاون الاقتصادي فهي اسلوب أول أخذ للتعاون شكل الصاء القيود والحواليز بين البلدان العربية وتوفير الزايات الخاصة للنشاط الاقتصادي العربي. أما الاسلوب الآخر فهو القيام بمشروعات عربية مشتركة. وفي حين غلب الاسلوب الأول على مسيرة التعاون الاقتصادي منذ بدايته في الخمسينات. كما يتضح من الاتفاقات حول إزالة أو تخفيض الحواجز الجمركية والزايات التفضيلية في اتفاقية تسهيل التجارة وتعملاتها المتعددة. فقد بدأت. خاصة منذ منتصف الستينات. الدعوة للاخذ بأسلوب المشروعات العربية المشتركة في مجالات الزراعة والصناعة الحيوية والتمعين والصناعات الدوائية والصناعات الحربية.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن شبكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٧٨١١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٤/١٧

نقلة جوهريّة

ومع ذلك فإنه لا يمكن القول بأن حظ الأسلوب اللغوي من النجاح كان أفضل من حظ الأسلوب الأول. فبعد نصف قرن لم تزل الملاحظات العربية. العربية محدودة في النشاط الاقتصادي ربما باستثناء انقالات العمالة والتي بدأت هي الأخرى في التفهق. ويتعلق الاتجاه الثاني بمعنى شمول محاولات التعاون الاقتصادي لجموع الدول العربية أو حصصها في مجموعة القومية داخل الوطن العربي ترابط روابط توثق جغرافيا أو ثقافيا، فبدأت محاولات التعاون العربي على المستوى العربي الشامل وخاصة من خلال الجامعة العربية وأجهزتها. ومنذ الثمانينات بدأ اتجاه جديد نحو تكوين ترتيبات للتعمية عربية مصنوعة وتظهر ذلك بوجه خاص في الترتيبات الخاصة بدول الخليج ودول المغرب فانشأت دول الخليج مجلس التعاون الخليجي. ثم دول المغرب اتحاد التعاون المغاربي كما ظهر لفترة قصيرة مجلس التعاون العربي. ولعب على هذه التجمعات. خاصة مجلس التعاون الخليجي الاهتمام بالمشاكل الأمنية. وتظهر هنا أهمية الأحداث الجيوسياسية المهمة في نهاية القرن الثاني والتي ماتت أرضيا خضعة لنقلة جوهريّة في المجال الاقتصادي لهذه المنطقة من العالم والأحداث الأربعة المهمة هي:

أولا تحول المجتمعات المرتكزة على الاقتصاد الصناعي الى اقتصادات قائمة على إنتاج المعلومات وتوزيعها، وبرز دور محوري للضمانات. ثانيا: بروز المعلومات وتكنولوجيا وأسمال استراتيجي جديد في الحياة الاقتصادية كمكمل للموارد البشرية. وقد باتت التكنولوجيا، وليس رأس المال ولا الطاقة العاملة، العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي. ثالثا: نهاية عهد الاقتصاد الوطني المنزلق المستقل وتحول اقتصاد الدول الى جزء من اقتصاد عالمي متكامل متشابك يغلب عليه طابع لكل الاقتصادية الكبرى.

رابعا: أن ثورة المعلومات هذه تشكل وعدا ووعيدا للعالم الثاني الذي يجد نفسه أمام بؤساء مخيفة. فهو كلما حاول اللحاق بالعالم الصناعي وجد أن الهوة تزداد اتساعا بينهما، حتى بدت التنمية الحقيقية سرايا يصعب إسمه باليد. لقد انتهت تجربة العقود الأخيرة من القرن العشرين أن الأزمات والنشوء الاقتصادي لا يحلطان بمعزل عن حرية المبادرة العربية التي ترتبط بدورها بوجود نظام اقتصادي وسيلسي حر ضمن إطار متعارف عليها. ولقد وعت الحكومات العربية أهمية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة بعد أن انضاعت عقودا من التجارب في شتى أنواع الأنظمة السياسية والاقتصادية. لكن الخطوات التي اتخذت في هذا المجال لم تزل خجولة في أفضل الحالات. ويقول أحد التحليلات الاقتصادية الغربية إن الحكومات العربية توليه معضلة حقيقية في كيفية تجهيز اقتصاداتها للانتماء في الاقتصاد العالمي مع إبقاء قبضتها المحكمة على النظام السياسي للموضوع صلة.

• كاتب: سعدوي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشيكشي
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم المجلد :	٧٨٢١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصلور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

الإنترنت ستجزأ ما عجز عنه الساسة

السوق العربية المشتركة .. هل تتحقق «إلكترونياً» بعد فشلها «سياسياً»

حسن شيكشي

استعرضنا في حلقة سابقة إلى بعض الدراسات الاقتصادية المهمة التي تشير إلى وجود 64 كشلاً اقتصادياً نوالياً وقطعياً في العالم وأن الإحصاءات تؤكد أن 70 في المائة من التجارة العالمية تتم داخل هذه التكتلات وأن هناك مشروعات للتكتلات الاقتصادية الإقليمية مطروحة على الدول العربية ذاتها، وإذا دخلتها الدول العربية منفردة ستكون خاسرة بعكس دخولها من خلال كتل عربي واحد.

وفي ما يلي بقية الموضوع
تبقي الاقتصادات العربية صغيرة جداً مقارنة بالدول الصناعية، كما مع الدول الحديثة للتصنيع. وبمضي هذا الواقع جلباً أو علمياً مثلاً أن مجموع القيمة السوقية لكبرى شركتين أميركيتين «مايكروسوفت» و«جنرال إلكتريك» الذي وصل إلى نحو الألف مليار دولار، يفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة بأضعاف عدة أو أن الموجودات المجمعة لجميع المصارف العربية لا تتعدى 65 في المائة من موجودات بنك أوروبي واحد هو «ويتش بنك» و73 في المائة من موجودات بنك أميركي واحد هو مجموعة «سيتي غروب». وهذا الأمر، بالإضافة إلى أن أكثرية الدول العربية لا تتمتع بمزايا تفضيلية أساسية، يعني أن انضمامها إلى قطاع العولمة سيكون من موفاع ضعف قد يعكس تألفاً صعباً مع متطلبات التجارة الحرة والتنافس المفتوح. وستواجه الدول العربية في المرحلة المقبلة تحدياً أساسياً في كيفية احتواء الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لهذا التكتل.

البريات الاقتصادية الأربع

المطلوب هو أن التصحيح الهيكلي في أكثرية الدول العربية لتقوية دور القطاع الخاص وتنويع الحركة الاقتصادية ورفع الانتاجية ومعالجة المشاكل في المالية العامة والدين العام أو ميزان المدفوعات لم تزل غير مكتملة، بل هي في مراحلها الأولى في بعض الحالات. وهنا أيضاً تبدو الخطوات التي اتخذتها الدول العربية بطيئة ومترددة وهو ما يسهم بشكل أساسي أيضاً في ضعف موقعها بالنسبة للاقتصاد العالمي. ولا يمكن للاقتصادات العربية أن تامل في تحسين شروط مشاركتها في مسيرة العولمة قبل أن تنتهي من ترتيب منيحتها، علماً أن الإهتمام الملفت الذي أبدته بعض دول الخليج بتحقيق شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يمثل خطوة وإن صغيرة في هذا المجال. ولعلنا أن الألوان لايقف الاستعداد والتعامل مع الحكومات العربية أن تفعل فكرة السوق

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشيكلى
الموضوع الفرعى :	للموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٧٨٢١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

العربية المشتركة لان ثورة التكنولوجيا والانترنت بدأت في خلق هذا الكيان وبالرغم من ايمولوجيات سياسية اضاعت الفرص الاقتصادية عبر السنين. وان كان هناك بعض العقبات التقنية والتعليمية، لم تقل الدول العربية متأخرة جدا في تطبيق تكنولوجيا ثورة المعلوماتية والاتصالات وتطويعها لخدمة اهداف رفع الانتاجية والتنمية الاقتصادية. فسياسة السكان الذين يستخلصون هذه التكنولوجيات الجديدة، لا تزال ضئيلة جدا واستغلالية في عملية الانتاج الاقتصادي بشكل عام لا يزال محدودا ايضا ومدائيا في بعض الحالات. وهناك عدد ضئيل جدا من المؤسسات العربية التي تعمل على تطبيق اساليب الإدارة الحديثة التي تستغل تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الحديثة وهي بالكاد قادرة على اللحاق بالتطورات المتسارعة في هذا المجال. اما الاتفاق على البحث والتطوير الذي يشكل الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، فيبقى شبه معيول. وباختصار أقول، فان الطريق أمام العالم العربي في جميع المجالات اعلاه ما زالت طويلة جدا وصعبة بالخاصة، الا انه لا بد من السير فيها بحماسة مع بداية هذا القرن. ويقدر حجم التجارة الالكترونية اليوم بين 65 و 100 بليون دولار، اكثر من نصفها من نصيب الولايات المتحدة. ومن المقرر ان يرتفع حجمها الى 1.5 تريليون دولار عام 2003. وتشير التوقعات الى ان 58 مليون اميركي من مستخدمي الانترنت سيمارسون التجارة الالكترونية عام 2003. كما سيرتفع نصيب أوروبا انذاك عشرة اضعاف من 300 مليون دولار عام 1999 الى 3,25 بليون دولار. مقابل ذلك لا يمتد حجم التجارة الالكترونية في العالم العربي 95 مليون دولار، غالبيتها من نصيب المملكة العربية السعودية (34 في المائة) فعمصر (18 في المائة) والإمارات (12 في المائة) لكن ما بلغت النظار هو ان 98 في المائة من التجارة الالكترونية للعربية منسوبة على الأجهزة الكمبيوترية وليست موزعة في باقي القطاعات التجارية. ان غياب البنية التحتية للأتمتة للتجارة الالكترونية في العالم العربي هو من المعوقات التي ينعى مؤجلتها فخلال التاريخ لم تترك الشعوب وسيلة لم تبكرها لتخترق المسافات بحثا عن الاسواق التجارية. فقد لجأت الى القوافل وسكة الحديد لاجتياز البراري والقوارب والسفن للبحار والطائرات للطيران.

التواصل الإلكتروني

وها هو الانسان يبكر اليوم نوعا جديدا من التواصل التجاري مكنه التواصل الإلكتروني فاصبحت الانترنت أداة تواصل من جديد مكتملة ومطورة لكل ما سبقها من وسائل التواصل. وما لم يستذكر العالم العربي نفسه ويواكب التطور فانه سيمفع غالبا، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، ثمن وقوفه على هامش التجارة العالمية فانذا اخذنا انتشار الانترنت كمؤشر فاننا نلاحظ ان هناك حاليا

الموضوع الرئيسى :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشيكشى
الموضوع الفرعى :	لوقوف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٧٨٢١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

221 مليون مستخدم على صعيد عالمي، 70,5 مليون منهم في الولايات المتحدة و22 مليوناً في ألمانيا و7,5 ملايين في بريطانيا و3 ملايين في فرنسا. مقابل ذلك فإن عدد المستخدمين العرب كانتزنت ٧ بتجاوزون في الحفل للتقديرات 950 ألفاً والحقيقة أنه خلال الفترة القصيرة التي يستغرقها لارء لقراءة سطر واحد من هذا المقال يكون عدد مستخدمي الانترنت على صعيد عالمي قد ازداد بمقدار 35 مستخدماً جديداً كمتوسط، ومن المقرر ان يصل مستخدموها عالمياً الى مليون شخص بحلول عام 2005، أوروبا تنبأت الى تخلفها، وسنؤدي برامضها على هذا الصعيد الى نمو في عدد المنازل التي ستمتد الانترنت بمقدار 47 مليون عام 2003. ويقدر عدد المواقع عالمياً بحوالي 60 مليوناً، وإن ما يتراوح بين 7000 و2000 من المواقع عربية. ورغم أن 78 في المائة من المواقع عالمياً تعتمد اللغة الإنجليزية فإن الشبكة تتعامل حالياً مع 26 لغة وبالتالي فإنه لا يوجد ما يمنع تطوير المواقع العربية خاصة على صعيد المحتوى الثقافي. حالياً فإن 80 في المائة من المواقع العربية تتعامل باللغة الإنجليزية. ولعل التبسيط الحاصل الآن ويقو في مجال طرق وانظمة تشغيل الحاسوب وشبكة الانترنت تجعل من توحيدها مع التليفون والتلفزيون في جهاز وبالتالي تمكن من مضاعفة اعداد مستخدميها ان ثورة المعلومات الحاصلة الآن سوف تعطي العرب والقطاع الخاص به تصديداً فرصة تاريخية لتفعيل دورهم ككتلة اقتصادية واحدة. وبالرغم من التجارب الحاصل الآن «الشرب» لضمهم لكتل الاقتصادية مختلفة شرق اوسطية، افريقية، بحر متوسطية، يبقى بتكاملهم دورهم القوي وواقع. ولتحقيق ذلك ينبغي عدم تسييس القرار الاقتصادي حيث ان الأسباب النظرية الثلاثة المعلقة وهي غياب الإرادة السياسية وتفاوت مستويات النمو وضعف التبادل التجاري كانت دالماً تهيمن عليها القرارات السياسية وعليه يجب ان تتحقق الحريات الاقتصادية الأربع حرية انتقال السلع، حرية انتقال الخدمات، حرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية انتقال العمالة ويجب ان يضاف رجال الأعمال لتحفيز الأتي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب التي تجبي على المضائق العربية في حدود البلدان العربية المختلفة تدريجياً
- تنسيق التشريعات والضرائب والرسوم الجمركية، والسياسات النقدية والمالية تمهيداً للوحدة النقدية، وتنسيق سياسات الاعفاء الاقتصادي، وتحرير التبادل التجاري وعناصر الإنتاج بين الدول العربية دون قيود.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام في إقامة المشروعات المشتركة.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	حسن الشكيني
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٧٨٢١
المصدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٤/٢٧

• عدم اصدار الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة لاية تشريعات او لوائح او قرارات تعارض احكامها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية.

• تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

• فرض تعريفات عربية موحدة بالنسبة للعالم الخارجي.

• انشاء اتحاد جبري بين الدول الاعضاء وتوحيد التعريفات واللوائح الجمركية وتوحيد سياسات التصدير والاستيراد المتعلقة بها.

• تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية.

• التنسيق في تشريعات العمل والضمان الاجتماعي بين الدول الاعضاء ومواجهة أزمة البطالة في الأسواق والاقتصادات العربية.

• قيام اتحاد ونظم ومفوعات عربية وصندوق نقد عربي للاطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملياتها قابلة للتحويل.

• التركيز على المشروعات الصناعية ذات الميزة التنسية بدلاً من المشروعات ذات العائد السريع لزيادة الصادرات.

• اتباع الأسلوب التدريجي في الاندماج ومراعاة ظروف كل دولة.

• يحظر على اية دولة من الدول منح دعم لصادراتها من المنتجات الوطنية الى الأطراف الاخرى عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلاد المستوردة.

الانترنت والسياسة

• لا يجوز تعديل الامتيازات والاحتكارات النافذة في الدول الاعضاء بحيث تحول دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة.

• لكل دولة من الدول الحق في ان تطلب استثناء بعض المنتجات من اعفاؤها من الرسوم الجمركية مع ائمل في تفعيل لكل يصل الى طموح رقمي معين يتم وضعه حسب الاعين كهدف ورقم مستوى التبادل التجاري البيني من 10 في المائة الى 35 في المائة وهو حجم التبادل التجاري البيني بين دول كتلة اسيان التجارية. وتم تتمنى ان تصل الى 75 في المائة وهو حجم التبادل التجاري البيني بين دول الاتحاد الاوروبي. مع العلم ان المناخ الآن مؤهل ليحل ذلك وسط تحديات العولمة التي تجبر لكل البخل ولكن الدخول فيها ككتلة سيكون اسهل والقوى وذا عائد اعلى. ولعل الانترنت تستطيع ان تنجز ما عجزت عنه السياسة ويجب التركيز ان يكون الدافع اقتصادياً بحيث ان الشعوب سئمت السياسة وتوجهاتها وياتت يشوق للبعض الكريم وللعلم الشريف وهذا لا تضعفه السياسة ولكن يؤمنه الاقتصاد الحر.

• كاتب سمودي

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٢٨٢١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٧

أبرزها دليل موحد للاستثمار .. اتحاد نقدي .. مشاريع إنتاجية

دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة

□ كتب - مصطفى خلاف :

حددت دراسة اقتصادية مهمة 4 مطالب اساسية لايجاد سوق عربية مشتركة في مقدمتها السعي لاقامة اتحاد نقدي على غرار الاتحاد الاوروبي وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة والتوسع في المشروعات الانتاجية البيئية بالإضافة الى اقامة اتحاد عربي اقتصادي.

أفرض تعريفية عربية موحدة بالنسبة للعالم الخارجي وقالت ان لكل دولة الحق في ان تطلب استثناء بعض المنتجات من إعفاؤها من الرسوم والضرائب.

وركزت على ان وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدي الى الاستغلال الامثل للطاقة البشرية العربية بما يسمح بإعادة توزيعها على الأراضي العربية ويجاد فرص عمل جديدة كما ان وجود هذه السوق سوف يشترط عليه تقليل الاعتماد على الاسواق الخارجية في تصدير الموارد البشرية وفتح مجال أمام رجال الأعمال والقطاع الخاص في تصدير هذه الموارد لتحقيق تنمية حقيقية والاكتشاف من مرحلة الاستخراج الى مرحلة الانتاج واكدت الدراسة المهمة على ان وجود السوق العربية المشتركة هو

تصبح عاملنا قابلا للتحويل.

اتحاد جمركي

كما اوصت الدراسة بعدم إصدار الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة لاية تشريعات او لوائح او قرارات تتعارض لمكتملها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية علاوة على أهمية السعي لانشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وتوحيد التعريفات والوائح الجمركية وكذلك توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها وايضا تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية ولتحررت الدراسة التي جاءت تحت عنوان "تقييم اقتراحات التجارى الحالى بين الدول العربية، لقاء الرسم الجمركية والضرائب على البضائع العربية تدريجيا وكذلك

واكدت الدراسة انى اصعبها جودى توفير حطين مدير ادارة التنمية الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمراني ضرورة ان يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث نبدا بالتعاون العربى العربى في المرحلة الاولى ثم التعاون العربى العربى في احدى مرحلة تالية مشيرة الى أهمية التنسيق بين المؤسسات العربية لاصدار دليل موحد للاستثمار العربى يتضمن احكام وتوحيد المشروعات العربية والتركيز على المشروعات الصناعية ذات القيمة المضافة بدلا من المشروعات ذات القيمة المضافة لزيادة صادراتها بجانب قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية ومنفوق نقد عربى للاطراف المتعاقدة بحيث

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	مصطفى خلاف
الموضوع الفرعي :	للووق العربي : السوق العربية المشتركة	رقم المجلد :	٢٨٢١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/٧

بحسبها ينتج سلعا متنافسة لا تجد سوقا قابليها متجه نحو السوق العالمي مثل الصين في مصر والسودان والبرتغال في عدة دول عربية في الخليج او شمال افريقيا. أكد توفيق حنين في دراسته ان الدول العربية التي نطقت عمليتها الإصلاح الاقتصادي وفي مقفعتها مصر حققت أعلى معدلات في نمو

وارتباطها ومن المتوقع ان تحسق محلات مرتفعة في نمو الصادرات وفيما يشمل بتجارات للتجارة الخارجية للدول العربية ذكرت الدراسة ان الدول الصناعية تشكل الاسواق الرئيسية لتجارة العربية حيث تستوعب لسوق هذه الدول حوالي ثلثي الصادرات العربية كما انها تمثل في نفس الوقت المصدر الاساسي لاوربات الدول العربية كما تعتبر السوق الأوروبية المشتركة اكبر الشركاء لتجارين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات حيث تستوعب السوق الأوروبية نحو 30٪ من الصادرات العربية الاجمالية وتأتي اليابان في مقدمة الدول بالتحسين للصادرات العربية حيث تستوعب 17٪ من هذه الصادرات تليها الولايات المتحدة 11٪ ثم إيطاليا 8٪ وفرنسا حوالي 6٪ وكوريا الجنوبية بنسبة 3٪ والمغرب 3٪ وتركيا حوالي 3٪ من دول صناعية تستحوذ على أكثر من 30٪ من مصادر التوريد للدول العربية حيث تأتي الولايات المتحدة بنسبة 12٪ وفرنسا بنسبة 9٪، ألمانيا بنسبة 8٪، إيطاليا 8٪، وبريطانيا 7٪.

الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الاجتماعي العربي من البترول وتطويع وسائل انتاج البترول الخام بما يؤدي الى الاستفادة من القيمة المضافة التي تحققها العمليات الانتاجية والتي توفر إمكانية لزيادة الثبات من المنشآت الاستثمارية وترسيخ ثقافة الاستثمارية.

واضاف توفيق حنين انه لابد من انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعايير لاقامة مراكز للتدريب والتأهيل لواجهة متطلبات مختلف المشروعات من الكوادر الفنية والادارية .. وكذلك تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في المشروعات العربية المشتركة بهدف منع تسرب الاموال العربية الى الخارج الاجنبية.

ملاحظات داخلية

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه السوق العربية المشتركة اوضحت الدراسة انها تنقسم الى معوقات داخلية واخرى خارجية وتشمل الاولى في غياب التخطيط طويل الاجل وعدم الاستقرار في تنفيذ خطط التنمية وتباين نظم الانتاج والتسويق والاسعار

وضعت شبكات النقل والمواصلات البيئية العربية بالإضافة الى عوامل ادارية والسياسية وهي المتعلقة بالمعوقات الخارجية وتشتمل في ضعف التنسيق بين الدول العربية من ناحية والتقلبات الاقتصادية من ناحية اخرى والسياسات المتفرقة لبعض الدول العربية في صورة اتفاقيات ثنائية على حساب التعاون العربي الجماعي.

وانتجت الدراسة في اكثر من سبب وراء ضعف التجارة البينية العربية في مقفعتها ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالاقتصادات الصناعية ويتضح ذلك في تبعية هيكل الانتاج للواء الأولية مثل البترول لسوق الدول الصناعية كما ترتب على اندماج الاقتصادات العربية في السوق العالمية ان تصبح

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	احمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	الموقف العربى : السوق العربية المشتركة	رقم العدد :	٤١٤٢٩
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٥/١١

السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة

العربية وتشجع مساهمة القطاع الخاص فى عملية التعامل الاقتصادى العربى وعلى اخص دور اكبر فى ضمان دفع عمليات الإصلاح الاقتصادى فى العالم العربى وتشجيع دور المرأة العربى

(٢) دعم مؤسسات التعاون الاقتصادى والمالى العربى وبدأ هذا بالعمل على سواسته لشركات التى مارالت نجاحه عليها واعمها عدم وقاء بعض الدولان المنطقية للمساعدات الاقتصادية بالترانساتيا المالية تتهاد الصانين الانتايبية، هذا فضلا عن

مشكلة نقص الترازو والعجزات البشيرة وقصص المعلومات الكافية

(٣) تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ويطلب هذا توفير عدد من المعلومات أهمها تسمية التجارة العربى وتوسيع القاعدة الانتاجية والقاعدة التصديرية العربية حتى يمكن تطوير وترويج التجارة العربى وانقش على الشكك الخاصة بالتبادل والتشابه بين الهيكل الانتاجية فى العالم العربى

(٤) احتواء اسباب الخلافات العربى والعربية على اخص الشريعة المصرية لتتبع وتعمل اطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربى باعتبارها محملا لكل اطر اسياسى اللام

امل هذه الاطر

(٥) التوصل الى اطار اسياسية وصانته الاقتصادية وتخرج وتوجه صانعات عربية مشتركة متحدة الفكر من حول طاد

التقلبات عربى ختلفة امام الدول الاخرى غير الاطراف فيها

لانتايبية فيها او الشراكة فيها

(٦) تجميع والى مجموعة تعاون الاقتصادى العربى - العربى وخسوة أن يتناول التجميع دراسة التصارف والاطر

الاخرى لحيوات التكتامل فى التعاون الاقتصادى غير العربية

يهود كوسول الى عدد من الدروس المستفادة التى يمكن أن تتعلمها على هذه التصارف خاصة التجارب الاسيوية

(٧) إقامة نظام عمل لتوزيع عوائد التكتامل الاقتصادى العربى وذلك بوضع عدد من الشروط والالتزامات التى يمكن أن

تسعى الى ضمان توزيع عادل بين الدول العربية للموارد وتكاليف عملية التكتامل

(٨) التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية على أن تشمل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية

والتنسيق فى مجال الاستثمار وتوزيعه الاقليمى والجهوى

ولا شك أن هذا التنسيق يخدم على ظاهرة الزواجعية والتضارب فى السياسات الاقتصادية العربية

واخيرا يرى التقرير فى الخاتمة أن إنشاء السوق العربية المشتركة من امل التنازح الكثير من ازمات القطاع العربى

حاليا سواء فى علاقاتها مع العالم والاقتصاد أو حتى على مستوى مشكلاتها، فليسها يجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع التغيرات السريعة فى العالم وأكثر قدرة أيضا على التعامل مع التحديات الاقتصادية فى اطار الشريعة المالية

ولا شك أن مساهمة أعضاء مجلس الشرق للشرق سوف

يدخل فى ابحاث جديدة لسياسة تغير مشاكل بشكل من تغير

مجلس الشرق وثقتى مهمته، لاجدأ أن تم اضع بينها فى وثيقة واحدة تدور فى الدوران المصرى بمسبعية التسي

والشرق على أن تخرج الفريق المناقشة أيضا فى مختلف

المعالم والمشاريع الاقتصادية والاقتصادية والثقافية والاجلامية

لتكتسب زخما جيدا

كان قرار القمة العربية والقاهرة فى يوبر ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى طلة اطلاق جديدة لاجيا، مشروع السوق العربى المشتركة، فقد حلى المشروع فى السنوات الأخيرة باعتصامات الفكر السياسى والاقتصادى

وابديت الاصلاح العربى من ناحية، ومواقفات حكومات كثيرة - الدول العربية من ناحية اخرى، كما

حتى المشروع من ناحية ثالثة بمثابة

حلول عربية غير مسبوقة تمثلت فى

إشراك ايات داخل المجال التشريعية

عربية بهدف دفع وتفعيل خطوات

السوق العربية المشتركة وتوفير المساندة البرلمانية والتشجيعية

اللازمة لاجراء مشروع السوق الى حيز الوجود،

وفى هذا السياق تشكلت اللجنة الخاصة بتابعة خطوات

تقرير العربية المشتركة فى مجلس الشعب المصرى وأصدرت

تقريرها متكاملأ فى مايو ١٩٩٦ (راجع مقالنا المنشور بمجلة

السياسة الدولية، عدد يناير ١٩٩٦) كما أهد مجلس الشرق

آخر تقرير لمر طرح هذا الاسرور للمناقشة داخل المجلس

ويهدف التقرير - كما جاء فى مقدمته - إلى بحث القضايا

والمشكلات الملحة بالسوق العربى المشتركة كقاعدة رئيسية

للتعاون العربى فى المرحلة الحالية ومستقبلا وذلك فى إطار

محددين رئيسيين أولهما الوضع الشرى لمشكلة

وثانيهما الفرص التى تتوافر للتعاون

ويبرز التقرير لشبابتين مهمتين [١] إلى أكثر ما

يحتاج إليه الوطن العربى حاليا هو كوتول وضوض وراقية

إلى صيغة للعمل لشرارة تستند إلى مصالح حقيقية لاطرافه،

مع المتابعة للتتمة لا يسجد من مشكلات، والتوصل إلى

حلول جذرية لها تضمن استمرارية هذا التعاون وما يمكن

الدول العربى من تأمين مكانة مناسبة لها فى عالم القرن

الحادى والعشرون،

فى هذا الاطار يتناول التقرير مسألة السوق العربية المشتركة

ومستقبل التعاون العربى فى ستة فصول وخاتمة هي، ملاح

النظام الاقتصادى العالمى الجديد - مشروحات التعاون

الاقتصادى الاقليمى فى المنطقة العربى - اتجاهات التعاون

الاقتصادى العربى - العربى - مشروع سوق العربى

للمشركة - معوقات العمل الاقتصادى العربى المشترك - مسو

تفعيل اطر التعاون الاقتصادى بين الدول العربى

■ ■ ■

وبل الفصل الأخير هو امل فعول التقرير فى مزيد من

للتفتت، وعمى أن يبدأ هذا سطر تساقول عام يفرس نفسه

الآن من ضوء التطورات الاقليمية والدولية التى اشارت إليها

التصنيف السابىة وتقتضيل بول كيد يمكن تفعيل اطر

التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وصرلا إلى إقامة السوق

العربية المشتركة

وفى الية التقرير على هذا التمسائل يردد عددا من

التوجهات أو السياسات التى يمكن من خلال تنفيذها أو

مباغتتها تفعيل التعاون الاقتصادى العربى - العربى ومن

توجهات وسياسات لا تطلب قرارا، تعلق طاعة اثارها وما

فى توجهات وسياسات عملية تتكلف فقط جدا صياغا من الآراء

السياسية وذلك دون ترتيب كما يأتى:

(١) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني فى

التكامل الاقتصادى وتحقيق هذا بقيادة نتم سياسية

ديمقراطية تضمن توفير البيئة السياسية اللازمة لاطاعة

مؤسسات القطاع المدني، وبالأضافة إلى هذا الفصل يشير

التقرير إلى عدد من املات اخرى منها الدور المهم للبرلمانات

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	الشرق الاوسط
الموضوع الفرعي :	الموقف العربي	رقم العدد :	-
المصدر :	الاحترت	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٢٠

الأردن والجزائر يسعيان لرفع حجم التبادل التجاري بينهما ١٨ مليون دولار. حجم المبادلات التجارية

عمان: «الشرق الأوسط»

أكد الاردن والجزائر أن العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما مستهدفة دفعة قوية خلال الفترة القادمة تتمتع على حجم التبادل التجاري الذي لا يتجاوز حالياً ١٣ مليون دينار أردني ما يعادل ١٨ مليون دولار. وقال وزير الصناعة والتجارة الأردني واصف عازر ونظيره الجزائري مراد منلسي في تصريحات صحافية عقب لقائهما أمس الأحد في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية «لنا نسعى في الأردن والجزائر لأن تكون مصالحنا المشتركة هي للمحار الذي يحدد خطواتنا في المستقبل».

وبين عازر أن الأردن يسعى لتوسيع علاقته مع الجزائر على صعيد التبادل التجاري والاستثمار المشترك وفي كل ما من شأنه أن يساعد البلدين على تخطي الصعوبات في مجال التجارة الدولية.

وأوضح أنه بحث مع نظيره الجزائري الاتفاقيات الموقعة بين الأردن والجزائر وكيفية تنفيذها وتفعيلها، مؤكداً أن التجارة البينية بين الدول العربية مهمة للاردن، مشيراً إلى أن السوق الجزائري من الأسواق الواعدة بالنسبة لنا.

كما بحثا استفادة الجزائر من الخبرة الأردنية في مجال الانضمام إلى منظمة للتجارة العالمية سيما أن الجزائر تسعى للانضمام لها.

وأعلن أن الأردن سينظم معرضاً شاملاً للصناعات الأردنية في شهر أكتوبر (تشرين الأول) المقبل في الجزائر، وسيكون فرصة لقاء رجال الأعمال في البلدين للتحاوت والتشاور وكسب الخبرات في ما بينهم بما ينعكس إيجابياً على التبادل التجاري بين البلدين.

من جانبه أكد منلسي أن الجزائر والأردن وصلا إلى نقطة لا رجعة عنها في مجال التعاون التجاري، ذلك أن الميدان التجاري سيذفع مجالات التعاون الأخرى بين البلدين.

وقال إن هناك مجالات واعدة للتعاون بين الأردن والجزائر على صعيد الزراعة والسياحة ولقطاعات الأخرى.

ووصف لقمة معرض تجاري جزائري في عمان لأول مرة بأنه أحد المؤشرات الإيجابية في السعي لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

ويجري الوزير الجزائري الذي وصل إلى عمان يوم السبت الماضي محادثات مع كبار المسؤولين الأردنيين على هامش افتتاح المعرض الجزائري الذي جرى يوم الأحد للمقام في معرض عمان الدولي.

الموضوع الرئيسي :	السوق الشرق اوسطية	اسم كاتب المقال :	الشرق الاوسط
الموضوع الفرعي :	لوقوف العربي	رقم العدد :	-
المصدر :	الانترنت	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٦/٢٠

دراسة مصرفية: الدعوة لاستخدام الصيرفة الخاصة لجذب الثروات العربية المهاجرة ضرورة اقتصادية

الغافرة: «الشرق الاوسط»

لكن دراسة مصرفية حديثة ضرورة استخدام البنوك العربية لنظام الصيرفة الخاصة لجذب الاموال العربية المهاجرة خاصة تلك المتعلقة بالاثرياء العرب في عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها الدول الخليجية التي قدرت للدراسة انها تضم نحو ١٨٥ الف شخص من اصحاب الثروات الخاصة وتتجاوز ثرواتهم مليارات الدولارات. وأشارت الدراسة التي اعتمدها ادارة البحوث الاقتصادية بالبنك الاهلي اخيرا ان الجزء الاكبر من هذه الثروات توجت في الخارج كإداعات وتوظيفات مصرفية واستثمارية مالية وعينية، وأكدت ان اجتذاب جزء من هذه الثروات للاستثمار في المنطقة العربية سيكون له نتائج هامة ايجابية ماليا واستثماريا واقتصاديا. وذكرت الدراسة انه مما يزيد من اهمية الصيرفة الخاصة انها تكثر الخدمات المصرفية نموها في الفترة الاخيرة باعتبار ان الارباح المحققة منها تقدر بما لا يقل عن عشرة اضعاف الارباح المحققة من عمل التجزئة العادية لاضافة الى التعدد في فرص الاستثمار المتاحة ورغبات المستثمرين. وقد تزايدت حركة الصيرفة الخاصة في تقديم الاستثمارات حول الفرص الاستثمارية المناسبة او في ادارة المحافظ الخاصة. وتكررت الدراسة ان خدمات الصيرفة الخاصة تمثل خدمة متكاملة من الشركات المصرفية التقليدية في جانب دولت مالية اكثر تطورا أو احترفا لتلبية الحاجات والمطالبات المالية لتلك الشريحة من العملاء، وأشارت الى ان هناك اكثر من ٢٠ مثلا من الخدمات المصرفية الخاصة منها الودائع والحسابات الجارية في مختلف العملات وخدمات الائتمان وخدمات الحفظ وادارة الامانة وتنفيذ الوصية والتداول بيما وشراء للاسهام والسندات والمستغلات من خيارات وعقود لجة وصلاحيات تحويل العملات والتداول للمعلنات لنفسية وادارة المحافظ المالية والحسابات التجارية وكامل الخدمات والتحويل اليومي للاموال الزائدة عن رصيد مستهدف الى بديل استثماري يختاره العميل لاضافة الى الخدمات الشخصية مثل ترتيبات السفر والحجز والانتقالات وادارة الممتلكات العقارية وانشاء الشركات للقضية. وأكدت الدراسة ان نجاح العمليات المصرفية الخاصة يتمثل في تحديد السمات الشخصية لشرائح المستثمرين ولتعامل معهم من خلالها سواء كان بالاتصال الشخصي المباشر أو الترويج غير المباشر وتقديم الخدمات المتخصصة. وأشارت الدراسة الى انه في ظل الاتجاه العام لانخفاض معدلات التضخم الى جانب تواضع اسعار الفائدة فان للموائد المحصلة من الودائع تكون محدودة الجاذبية مما يدفع المستثمرين الى البحث عن عوائد اعلى من خلال المنتجات الأكثر تطورا.

